مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية

المجلد (19) – العدد (2) (ISSN - 1561 - 0411) يوليو 2017

وليد عبدمولاه
نواف أبو شماله
آفاق تمويل وجودة التعليم في جمهورية مصر العربية.

جيهان السيد
الفساد والاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة تطبيقية على مصر.

صابر شاكر
أثر النفقات اللوجستية على نفاذ الصادرات المصرية إلى دول حوض النيل.

أحمد الكواز
عرض وتقييم:
كسر الرخاء النفطي: مسار دول الخليج نحو التنويع، صندوق النقد الدولي، واشنطن.

مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية
Journal of Development and Economic Policies
المجلد التاسع عشر – العدد الثاني
يوليو 2017

الأهداف:

- الاهتمام بقضايا التنمية والسياسات الاقتصادية عموماً وفي الأقطار العربية على وجه الخصوص في ضوء المتغيرات المحلية والاقليمية والدولية.
- زيـادة مساحة الرؤية وتوسعة دائرة المعرفة لدى صانعي القرار والممارسين والباحثين في الأقطار العربية .
- خلق حوار علمي بناء بين الباحثين والمهتمين بالاقتصادات العربية وصانعي القرار بالمنطقة.

قواعد النشر:

1. تقدم البحوث والدراسـات ومراجعـات الكتب والتقاريـر إلى رئيس التحريـر، على البريد الالكتروني للمجلة: jodep@api.org.kw
2. تنشر المجلة الأبحاث والدراسات الأصلية (باللغتين العربية والإنجليزية) والتي لم يتم نشرها سابقاً ولم تكن مقدمة لنيل درجة علمية أو مقدمة للنشر في مجلات أو دوريات أخرى.
3. تكون الأوراق والدراسات المقدمة بحجم لايتجاوز الثلاثين صفحة، بما فيها المصادر والجداول والرسوم التوضيحية، كما لا تزيد مراجعة الكتب والتقارير على العشر صفحات. ويشترط أن تكون البحوث والمراجعات مطبوعة على أوراق 8.5x11 بوصة (A4) مع تخطي سطر (Double Spaced) وعلى وجه واحد، وتترك هوامش من الجوانب الأربعة للورقة بحدود بوصة ونصف.
4. تكون المساهمات مختصرة بقدر الإمكان وسهلة القراءة والإستيعاب من قبل الممارسين وصانعي القرار.
5. يرفق الباحث ملخصاً عن البحث لايزيد عن 100 كلمة، بحيث يكون مكتوباً باللغتين العربية والانجليزية. حيث سيظهر الملخص في مجلات متخصصة بالملخصات.
6. يكتب الباحث اسمه وجهة عمله ووظيفته على ورقة مستقلة مع ذكر عنوان المراسلة وأرقام الهاتف والفاكس والبريد الإلكتروني .
7. في حالة وجود أكثر من مؤلف يتم مراسلة الإسم الذي يرد أولاً في ترتيب الأسماء.
8. يجب أن يتفق الاقتباس والتوثيق مع المباديء التوجيهية لنمط American Economic Review والدليل النمطي (http:/www.aeaweb.org/sample_references.pdf) ويجب أن تكون المراجع مرتبة أبجدياً في نهاية الورقة.
9. توضع الهوامش في أسفل الصفحة المناسبة وترقم بالتسلسل حسب ظهورها.
10. توثق الجداول والأشكال وغيرها بالمصادر الأصلية.
11. تكتب البحوث على برنامـج Microsoft Word .
12. يتم إشعار المؤلف بإستلام بحثه خلال إسبوعين من تاريخ إستلامه.
13. تخضع كل المساهمات في المجلة للتحكيم العلمي الموضوعي، ويُبلغ الباحث بنتائج التحكيم والتعديلات المقترحة من قبل المحكمين إن وجدت، فور إستلام ردود كل المحكمين.
14. يُصبح البحث المنشور ملكاً للمجلة، وتستوجب إعادة نشره في أماكن أخرى الحصول على موافقة كتابية من المجلة.
15. جميع الآراء الواردة في المجلة تعبر عن كاتبيها، ولاتعبر بالضرورة عن وجهة نظر المجلة أو المعهد العربي للتخطيط.
16. ترسل لصاحب الورقة المقبولة نسخة من العدد الذي تنشر فيه الورقة بالإضافة إلى خمس نسخ مستلة من ورقته المنشورة.

مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية

تصدر عن المعهد العربي للتخطيط بالكويت

المجلد التاسع عشر – العدد الثاني – يوليو 2017

مجلة محكمة نصف سنوية تهتم بقضايا التنمية والسياسات الاقتصادية في الأقطار العربية

رئيس التحرير
د. بدر عثمان مال الله

نائب رئيس التحرير
أ.د. حسين الطلافحه

سكرتير التحرير
عمر ملاعب

الهيئة الاستشارية

حازم الببلاوي — سليمان القدسي
سمير المقدسي — عبدالله القويز
عبداللطيف الحمد — محمد الخجا
مصطفى النابلي — رياض المومني

هيئة التحرير

أشرف العربي — بلقاسم العباس
وليد عبدمولاه — ايهاب مقابله

توجه المراسلات إلى :

رئيس التحرير – مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية
المعهد العربي للتخطيط
ص.ب 5834 – الصفاة 13059 الكويت
تلفون 24844061 - 24843130 (965) – فاكس 24842935 (965)
البريد الالكتروني jodep@api.org.kw

المحتويات العربية

آفاق تمويل التعليم وجودة مخرجاته في جمهورية مصر العربية.

وليد عبدمولاه
نواف أبو شماله 7

الفساد والاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة تطبيقية على مصر.

جيهان السيد 45

أثر النفقات اللوجستية على نفاذ الصادرات المصرية إلى دول حوض النيل.

صابر شاكر 89

كسر الرخاء النفطي: مسار دول الخليج نحو التنويع، صندوق النقد الدولي، واشنطن.

أحمد الكواز 139

افتتاحية العدد

يسر المعهد العربي للتخطيط أن يضع بين أيديكم العدد الثاني من المجلد التاسع عشر لمجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، حيث تضمن العدد ثلاثة أوراق بحثية تناولت عدداً من القضايا الاقتصادية والتنموية بالإضافة إلى مراجعة كتاب.

استهل العدد بورقة بحثية من إعداد وليد عبد مولاه و نواف أبو شماله تحت عنوان "آفاق تمويل وجودة التعليم في جمهورية مصر العربية". تناقش الورقة سبل تمويل التعليم العام في مصر بهدف مجابهة الطلب المتزايد على كماً ونوعاً على الخدمات التعليمية في ضوء الاسقاطات السكانية للفترة القادمة. وتقوم الورقة على فرضية أن تنويع التمويل وصيغ الاستثمار الحديثة في التعليم العام تمثل ركيزة أساسية في خلق منافسة داخلية تسمح بتحسين حوكمة القطاع والتوجه نحو المناهج التعليمية الحديثة ما يساعد على تجويد مخرجات التعليم بما يتوافق مع أهداف رؤية مصر الاستراتيجية 2030.

أما الورقة الثانية من إعداد جيهان السيد، فقد تناولت موضوع الفساد وتأثيره على الاستثمارات الأجنبية وقد أتت تحت عنوان "الفساد والاستثمار الأجنبي المباشر دراسة تطبيقية على مصر" . حيث حظيت العلاقة النظرية بين الفساد والاستثمار الأجنبي المباشر بقدر كبير من الجدل نظراً لما تتسم به من الغموض، وقد هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر الفساد على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد المصري في الأجلين القصير والطويل خلال الفترة الزمنية (1995–2016).

ويناقش صابر شاكر في الورقة الثالثة بعنوان "أثر النفقات اللوجستية على نفاذ الصادرات المصرية إلى دول حوض النيل"، حيث تتعلق أهمية البحث في طرح إمكانية التوصل لخطة عمل تساعد متخذي القرار في كيفية تخفيض النفقات اللوجستية كمدخل لزيادة الصادرات المصرية إلى العالم ككل وإلى دول حوض النيل بشكل خاص.

ويناقش أحمد الكواز الكتاب الصادر عن صندوق النقد الدولي " كسر الرخاء النفطي: مسار دول الخليج نحو التنويع".

وفي الختام نأمل أن نكون بهذا العدد قد وضعنا بحوث وآراء علمية بناءة بين أيدي القراء والمهتمين، مؤكدين في الوقت نفسه على حرص وترحيب المعهد العربي للتخطيط على تلقي والنظر في جميع المساهمات المقدمة للنشر في مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية.

رئيس التحرير

مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد التاسع عشر - العدد الثاني - (2017) 7 - 43
المعهد العربي للتخطيط

آفاق تمويل وجودة التعليم في جمهورية مصر العربية

وليد عبدمولاه*
نواف أبو شماله**

ملخص

تناقش الورقة سبل تمويل التعليم العام في مصر بهدف مجابهة الطلب المتزايد كما ونوعا على الخدمات التعليمية في ضوء الاسقاطات السكانية للفترة القادمة. وتقوم الورقة على فرضية أن تنويع التمويل وصيغ الاستثمار الحديثة في التعليم العام تمثل ركيزة أساسية في خلق منافسة داخلية تسمح بتحسين حوكمة القطاع والتوجه نحو المناهج التعليمية الحديثة ما يساعد على تجويد مخرجات التعليم بما يتوافق مع أهداف رؤية مصر الاستراتيجية لعام 2030. وانطلاقا من مراجعة أهم الإشكالات والتحديات القائمة المتمثلة عموما في تدني معدلات القيد خاصة في المراحل التأسيسية وتمايزها بين الحضر والريف، وآثارها السلبية على نوعية المخرجات التعليمية، تقترح الورقة مسارين أساسيين لتمويل التعليم العام. يتمثل المسار الأول في توسيع الشراكة المجتمعية في القطاع التعليمي من خلال صيغ الشراكة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص والخصخصة واستعمال صيغ التمويل الجماعي، وذلك في ضوء محدد أساسي يتمثل في مدى لامركزية ومرونة الترتيبات التشريعية والاجرائية الداعمة من جهة لتوجه القطاع الخاص للاستثمار في التعليم العام، والضامنة من جهة أخرى لمعايير الجودة والتقويم المستقل لخلق المنافسة المنشودة وتجويد نوعية التعليم. وبشكل متوازي تقترح الورقة، ضمن المسار الثاني، العمل على رفع كفاءة الإنفاق الحكومي من خلال آليات ترشيد الإنفاق المباشر وغير المباشر وإعادة التخصيص بين المراحل التعليمية لا سيما بين التعليم العالي والتعليم العام من خلال توسيع ممارسات اللامركزية وتطوير مفهوم المؤسسات التعليمية المنتجة والتعلم عن بعد والمسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص.

Prospects for Egyptian Education Funding and Quality

Walid Abdmoulah
Nawaf Abo Shamala

Abstract

The paper discusses Egypt public education financing options to meet the increasing demand for education services in the coming period. It is believed that modern and diversified financing forms in education is a key element in creating internal competition that allows improving its governance and curricula, which helps improving education outcomes in line with the Egypt's 2030 vision. Having documented the most challenging problems facing Egyptian education notably regarding the enrollment rate in the primary school and in rural areas, the paper suggests two main tracks for financing education. The first counts on the expansion of public private partnership through privatization and using different forms of collective financing, under transparent legislative and procedural rules making investing in education attractive within the required quality standards. The second counts on improving government expenditure efficiency by using activity based costing, resources reallocation between the different education stages, the expansion of decentralization practices and finally by developing productive educational institutions and distance learning programs.

* عضو الجهاز الفني في المعهد العربي للتخطيط. البريد الإلكتروني: walid@api.org.kw
** عضو الجهاز الفني في المعهد العربي للتخطيط. البريد الإلكتروني: nawaf@api.org.kw

أولاً: مقدمة

يلعب التعليم دورا أساسيا في بناء المجتمعات الحديثة القائمة على المعرفة والتقانة. وقد أصّلت العديد من الدراسات ضمن نماذج النمو الداخليEndogenous Growth Models دور التعليم وبناء رأس المال البشري (متضمنا التعليم والتكنولوجيا وتراكم المعرفة والتعلم بالممارسة) كمحرك أساسي للنمو(Romer 1990, 1986) ، (Lucas 1988, Barro 1990, Mankiw, Romer and Weil 1992 . وقد اختبرت العديد من الدراسات التطبيقية دور التعليم ببعديه الكمي والنوعي في تحقيق التنمية والعوائد الاقتصادية على مستوى الفرد والمجتمع. فقد قام Lucas (1993) باختبار أثر التعليم في مسارات النمو الاقتصادي معبرا عنه بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في مقارنة بين الفلبين وكوريا الجنوبية، حيث اختبرت الدراسة هذه العلاقة استنادا لتقارب مستوى المعيشة وحالة التنمية بين الدولتين عند بدء مسار التنمية عام 1960 حيث بلغ متوسط دخل الفرد من الناتج في البلدين نحو 640 دولار/فرد. وخلال الفترة 1975–1988 زاد الدخل بمعدل 1.8% سنويا في الفلبين في حين بلغت الزيادة في كوريا الجنوبية نحو 6.2%. ووجدت الدراسة ان التعليم هو المصدر الأساسي للتفاوتات في بناء رأس المال البشري وفي مستويات المعيشة بين الدول.

وقد بينت دراسات أخرى على غرار Weiss (1995) و(2003) Dowrick أن أثر التعليم ينساب عبر دوره في تدعيم تراكم القدرات والمعارف لدى الافراد، وهو ما يسهم في تحقيق عوائد اقتصادية ممثلة في فرص عمل أكثر وانتاجية واجور اعلى، وعوائد معنوية للفرد ممثلة في ارتفاع الاستمتاع بالحياة وتحسن الذوق العام، وان التعليم ليس مبَرّرًا فقط بالجوانب الاقتصادية بل انه يرتبط أيضا بتحسين النمط العام للحياة. بالإضافة الى ذلك توصلت دراسة Hanushek and Woessmann 2007) التي أجريت على مستوى دول شرق آسيا للفترة 1960 –1990 الى وجود ارتباط إيجابي بين جودة التعليم والنمو الاقتصادي، بالإضافة الى أهمية دور جودة التعليم وبنيته المؤسسية في تعزيز الرفاه الاقتصادي، وان كل منهما معزز للآخر في دفع التنمية الاقتصادية.

وعلى مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، فقد بينت دراسة Zeynep and Dorguel (2008)، التي اختبرت الاثر والتفاعل القائم بين النمو الاقتصادي والتعليم، ان الجهود التي تبذلها دول المنطقة للارتقاء بنوعية التعليم كان لها مساهمة ذات دلالة إحصائية في النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية على مستوى دول المجموعة.

وقد أكدت ذلك أيضا دراسة البنك الدولي لعام 2006 والتي تصدت للإجابة على تساؤل أساسي وهو "اين تكمن ثروة الأمم؟". حيث ميزت هذه الدراسة بين أنواع مصادر ثلاثة أساسية للثروة، ممثلة في رأس المال الطبيعي ممثلا في الموارد والهبات الطبيعية، ورأس المال المادي ممثلا في الأصول الإنتاجية من آلات ومعدات ومباني وبنى أساسية، ورأس المال غير الملموس أو المعنوي ممثلا في رأس المال البشري والأصول غير الملموسة ممثلة في نوعية المؤسسات والحوكمة واحترام القانون. وتوصلت الدراسة الى ان رأس المال غير الملموس يعد المصدر الاساسي لثروة الأمم بنسبة بلغت 78%، ثم يأتي رأس المال المادي أو الإنتاجي بمعدل مساهمة 18%، وأخيرا راس المال الطبيعي بمعدل مساهمة 4% (World Bank 2006).

هذه العوامل تجعل من الاهتمام بالتعليم والبحث في سبل تطويره وتوفير كافة المقومات المادية والتمويلية والبشرية والتنظيمية والمؤسسية المرتبطة به، أولوية ملحة لصانعي السياسات ومتخذي القرار، للبحث والتطوير المستمر لاختيار النماذج الأكثر تقدما وكذلك ملائمة لخصوصية المجتمع وموارده، بما يضمن في النهاية للعملية التعليمية لعب دورها في تحقيق التنمية وتأسيس ركائز الاستدامة. وقد تعزز هذا الطرح بالنظر الى ما أملته قواعد التنافسية الدولية من ضغوط على الحكومات والاقتصادات للنهوض بإنتاجية العمل والإنتاجية الكلية للاقتصاد، لاسيما وأن العديد من الدول النامية والعربية لا تزال تواجه إشكالات واضحة في ضعف مخرجات العملية التعليمية وتدني مستويات توائمها مع المهارات والمعارف المطلوبة في سوق العمل، وهو ما ثبت معدلات البطالة عموما وبطالة الشباب على وجه الخصوص في مستويات هي الأعلى دوليا منذ عقدين، والتي أصبحت تتجاوز في المتوسط ضعف المعدلات العالمية السائدة (منظمة العمل الدولية 2017).

تهدف هذه الورقة في هذا الاطار الى تقييم واقع التعليم العام قبل الجامعي في مصر وتحديد أهم إشكالاته فيما يتعلق بتكلفته المتزايدة في ضوء الاسقاطات السكانية المستقبلية ومتطلبات بناء نوعي لرأس المال البشري القادر على الاسهام بشكل فاعل في التنمية المستهدفة، وصياغة جملة من الحلول العملية فيما يتعلق بتنويع سبل تمويل التعليم بالاستناد لأفضل الممارسات الدولية والهادفة في المحصلة الى خلق منافسة داخلية للمنظومة التعليمية قادرة على احداث النقلة النوعية في مخرجات التعليم بما يتوافق مع أهداف رؤية الدولة الاستراتيجية لعام 2030.

وتناقش الورقة واقع التعليم العام دون الخوض في التعليم العالي بالنظر الى مبررات عديدة، تتعلق أولا بالدور التأسيسي المناط بالتعليم العام في بناء نوعي لرأس المال البشري (حيث تتمحور أغلب الممارسات الحديثة الهادفة للتحول من التعليم للتعلّم والانتقال من المناهج التلقينية الى المهارات من خلال التركيز على التلميذ) واعداده كمدخل للتعليم الجامعي ومن ثم لسوق العمل.

ثانيا، فأن الاهتمام بالتعليم العام يتعلق بطبيعة وخاصية الإشكاليات والتحديات الخاصة بالتعليم العام، لاسيما أعبائه المتزايدة على كاهل الموازنة العامة للدولة. أما المبرر الثالث فيرتبط بالحاجة الى طرح مختلف المسائل المتعلقة بصيغ الاستثمار وآليات تحفيز القطاع الخاص المحلي والاجنبي والقطاع الأهلي للتوجه أكثر نحو الاستثمار في التعليم العام من منطلق أوسع من البحث عن العوائد المالية، مما يسمح بتحقيق عوائد تنموية ومجتمعية وتقاسم أوسع للمخاطر، لم تتم مناقشتها في أغلب الأدبيات المتاحة التي ركزت بشكل شبه كلي على حوكمة وتمويل التعليم العالي (Galal and Taher 2010 خورشيد ويوسف 2009، بلتاجي 2015). وأخيرا ما يحظى به التعليم العام من خصوصية واهمية عالية ضمن رؤية مصر 2030.

وتقوم الورقة في القسم الثاني بدراسة الإشكاليات والتحديات الكمية والنوعية التي يواجهها التعليم العام في مصر في ضوء الاسقاطات السكانية لحدود عام 2035، آخذة في الاعتبار الاحتياجات التنموية المتجددة المتعلقة بالأهداف الاستراتيجية المرصودة في رؤية مصر 2030 والمتمثلة أساسا في تحسين جودة التعليم الأساسي وإتاحة التعليم للجميع وتحسين تنافسية نظم ومخرجات التعليم. ويبين القسم الثالث أهمية وسبل رفع مشاركة القطاع الخاص والأهلي في تمويل التعليم ودورها في خلق ضغوط تنافسية داخل المنظومة التعليمية. ويقوم القسم الرابع برصد أفضل الممارسات التمويلية التشاركية والاشارة الى أهم المحاذير التي يجب أن تُراعى لضمان تحقيق هدف تجويد التعليم.

ثانياً: واقع التعليم في مصر: تحديات واشكالات الوضع الراهن

1.2 المسارات التعليمية

يصنف المركز الدولي للتعليم لليونسكو لعام International Standard Classification of Education (ISCED 2013 المسارات التعليمية بين مراحل التعليم المبكر، وما قبل الابتدائي، والابتدائي، والثانوي، وما بعد الثانوي غير العالي، اضافة الى التعليم العالي ضمن مراحل أربعة. الا أن مصر على غرار العديد من الدول النامية لا تزال تستخدم تصنيف عام 1997 الاقل تفصيلا لمراحل التعليم حيث تقسم المراحل الى مراحل أساسية وهي (ما قبل الابتدائي – الابتدائي –المتوسط او الاعدادي – الثانوي –والعالي)، حيث تعادل مرحلة التعليم ما قبل الابتدائي المستوى الأول (اسكد–0) من التصنيف الدولي لنظم التعليم، ويلتحق به التلميذ في سن 4 سنوات. ولكنه ليس جزءاً من نظام التعليم الأساسي الإلزامي ولا يعد شرطاً للقبول بالمرحلة الابتدائية بالمدارس العامة. اما مرحلة التعليم الأساسي فإنها تتشكل من التعليم الابتدائي الذي يتم الالتحاق به عند عمر 6 سنوات ويمتد لمدة 6 سنوات، ويناظر المستوى الأول (اسكد–1) وهو السن

الرسمي للالتحاق بالتعليم. والتعليم الإعدادي ومدته 3 سنوات، ويناظر المستوى الثاني (اسكد–2) من التصنيف الدولي لنظم التعليم، ويلتحق بها التلميذ في سن 12 سنة. والتعليم الثانوي ويناظر المستوى الثالث (اسكد–3)، ويلتحق به الطالب في سن 15 سنة.

كما تجدر الإشارة الى ان مرحلة التعليم الثانوي (ما بعد الاعدادي) تتضمن مسارين هما مسار الثانوية العامة الذي يقوم بقبول خريجي المرحلة الإعدادية (بمجموع محدد)، أو مسار فصول الخدمات التي تقبل مجموع أقل، ويؤهل هذا المسار الأخير الطالب للالتحاق بالتعليم الجامعي أو التعليم ما بعد الثانوي دون العالي (المعاهد فوق المتوسطة) (شكل1).

شكل رقم (1): الهيكل الأساسي لنظام التعليم في مصر *

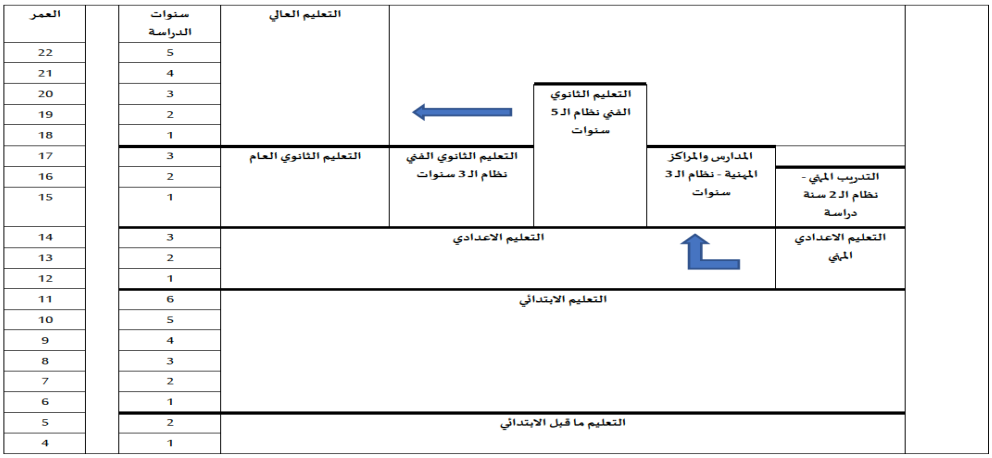

المصدر: الخطة الاستراتيجية للتعليم العام في مصر 2008/200–2012/2011. وزارة التربية والتعليم.

*: الثانوية الفنية «الدبلوم": بأنواعها (الصناعي، التجاري، الزراعي، الفندقي) ومدتها تتراوح بين 3 الى 5 سنوات، حيث يتم اعداد الطالب في هذه المسارات للالتحاق بسوق العمل مباشرة مع إمكانية الالتحاق ببعض الكليات والمعاهد.

وتتحدد مراحل التعليم العام الالزامي بمراحل الابتدائي والمتوسط والثانوي، وهي التقسيمات التي تؤثر، إضافة للعوامل التقليدية الأخرى، على رصد معدلات الالتحاق وسنوات التعليم، حيث تجدر الإشارة الى ان التوجه الدولي يدعم ضم التعليم ما قبل الابتدائي الى التعليم الأساسي، وذلك استنادا لما أكدته الدراسات التطبيقية والقياسية من ارتفاع الجدوى التنموية للاستثمار في التعليم المبكر، وحيوية دوره في تكوين الإمكانات البشرية المستقبلية (الأمم المتحدة 2014 والبنك الدولي 2015). وقد افرد الدستور المصري عناية خاصة لموضوع التعليم واهمية

تطويره والارتقاء بنوعيته وجودته، لاسيما ما تضمنته نصوص المواد 19، 21، 80 و238 (الدستور المصري 2014).

2.2 المؤشرات الكمية للتعليم في مصر

وفقا لبيانات العام الدراسي 2017/2016 فقد بلغ اجمالي عدد المدارس في مصر 52664 مدرسة تضم 482716 فصل، كما بلغ اجمالي عدد الطلاب نحو 20.64 مليون طالب. وبالمقارنة بالعام الدراسي 2012/2011 فقد تم إضافة 5937 مدرسة (بمعدل نمو 12.7%)، واضافة 37179 فصل (بمعدل نمو 8.3%)، وزاد عدد الطلاب بنحو 2.87 مليون طالب (بمعدل نمو 16.2%).

ووفقا لهيكل المراحل التعليمية للعام الدراسي 2017/2016 فقد مثل طلاب المرحلة الابتدائية نحو 53.6% من اجمالي عدد الطلاب، في حين ظهر تدني نسبة الطلاب في المرحلة ما قبل الابتدائي حيث مثلوا نحو 6% فقط، كما اخذت نسب الطلاب في التدني في المراحل التعليمية اللاحقة، حيث مثل طلاب الاعدادي نحو 23% وطلاب المرحلة الثانوية نحو 16.6%، مثل طلاب الثانوي العام نحو 7.9%، والثانوي الفني بمختلف انواعه نحو 8.7% (بلغت نسبة الطلاب لإجمالي الطلاب في الثانوي الفني الصناعي والزراعي والتجاري والفندقي نحو 4.2%، 1%، 3.1%، 0.3% لكل منهم على التوالي) (شكل 2).

شكل رقم (2): التوزيع النسبي للطلاب بين المراحل التعليمية 2017/2016

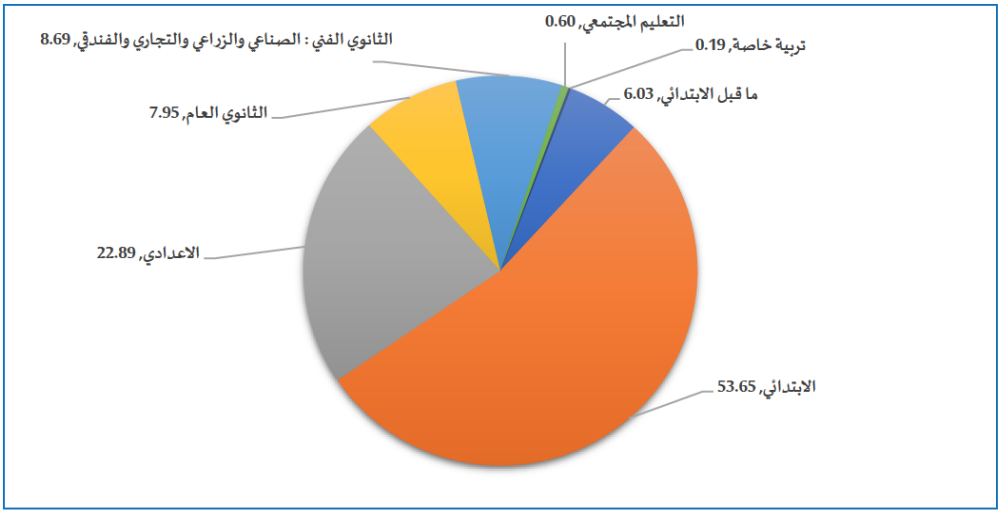

المصدر: الملخص الاحصائي 2017/2016. فبراير 2017.

ويظهر تحليل تلك البيانات بوضوح اتساع قاعدة الهرم السكاني للمجتمع المصري، وتزايد الأعباء والضغوط على مراحل التعليم الأساسي لاسيما المرحلة الابتدائية والاعدادية، وهو الامر الذي قد يمثل مخاطر مؤكدة على مسار تعميم التعليم والتعلم.

من جانب اخر فان بيانات الجدول رقم 1 تظهر تحسن معدلات القيد (الإجمالي والصافي) على مستوى مراحل التعليم الابتدائي والاعدادي للعامين الدراسيين 2012/2011، 2016/2015 في حين يلاحظ التدني الواضح والحاد في معدل القيد بالنسبة لمرحلة التعليم ما قبل الابتدائي، وكذلك في مرحلة التعليم الثانوي. هذا يعني ان أكثر من ثلثي الطلاب في المراحل العمرية المناظرة لسن التعليم هم خارج التعليم في هذه المراحل، كما ان معدلات القيد – لاسيما الصافي – في المرحلتين الابتدائي والاعدادي لا تزال بحاجة الى جهود إضافية للوصول الى مستوى تعميم التعليم المكتمل). من هنا يتضح أن كل المؤشرات تدل على ان هناك جهود إضافية ضرورية لمواجهة هذا التحدي الكمي وما يتطلبه ذلك من توفير موارد إضافية مادية وبشرية.

جدول رقم (1): مؤشرات كمية حول التعليم العام في جمهورية مصر العربية للعامين الدراسيين 2012/2011 – 2016/2015 (%)

المؤشر/المرحلة التعليمية	ما قبل الابتدائي	الابتدائي	الإعدادي	الثانوي العام
معدل القيد الإجمالي 2016/2015	31.7	96.1	94.8	33.0
معدل القيد الصافي 2016/2015	28.0	92.4	83.4	30.2
معدل القيد الإجمالي 2012/2011	24.3	100.1	92.1	28.9
معدل القيد الصافي2012/2011	21.4	94.1	81.7	26.8

المصدر: وزارة التربية والتعليم – الإدارة الالكترونية للتعليم – مركز معلومات وزارة التربية والتعليم – فبراير 2017.

من جهة أخرى يتبين من الجدول رقم (2) أن معدلات كثافة الطلبة لكل مدرس، للأعوام محل المقارنة، قد تراوحت بين 8.8 (تحقق للتعليم الثانوي الفني/الصناعي للعام الدراسي 2016/2015) و27.7 (تحقق للتعليم ما قبل الابتدائي للعام الدراسي 2016/2015)، في حين تراوحت معدلات كثافة الطلبة في كل فصل بين 21.88 (تحقق للتعليم المجتمعي للعام الدراسي 2012/2011) و46.33 (تحقق للتعليم الابتدائي للعام الدراسي 2017/2016). ويتبين اتجاه كلا المؤشرين للتدهور لاسيما بين العامين الدراسيين 2012/2011، 2017/2016 وذلك على مستوى كافة المراحل التعليمية ولكل أنواع التعليم وبخاصة على مستوى مؤشر كثافة الفصول.

كما تظهر المؤشرات ان مرحلتي التعليم الابتدائي والاعدادي هما الأعلى كثافة بين المراحل التعليمية، وهما المرحلتين الداعمتين لبناء المقومات والقدرات خلال المسار التعليمي للطلاب، حيث تشير الإحصاءات الدولية لبلوغ المتوسط العالمي للكثافة الطلابية لكل معلم 18 طالبا، حيث يبلغ هذا المؤشر ما بين 10 الى 20 طالب لكل معلم في 107 دولة في مختلف انحاء العالم. من جهة أخرى جاء التعليم الثانوي الفني (الزراعي ثم التجاري) بعد ذلك، مرورا بالتعليم الثانوي العام، ثم التعليم الثانوي الفني (الفندقي، والصناعي). كما يلاحظ انه على مستوى مرحلة التعليم الثانوي الفني، المفترض به تزويد المجتمع بخريجين ذوي مهارات يسهمون مباشرة في الإنتاج السلعي والخدمي، فان تلك المعدلات المحققة للكثافة الطلابية تثير تساؤلا موضوعيا حول إمكانية مساهمة خريجي هذا النمط التعليمي في التنمية المرجوة.

جدول رقم (2): مؤشرات نوعية حول التعليم العام في جمهورية مصر العربية للأعوام 2012/2011، 2016/2015، 2017/2016

البيان	نصيب المدرس من التلاميذ (طالب/مدرس)			كثافة الفصل (طالب/فصل)		
	2012/2011	2016/2015	2017/2016		2016/2015	
ما قبل الابتدائي	27.53	27.71	27.20	34.01	35.91	35.44
الابتدائي	25.6	25.42	26.31	43.07	45.40	46.33
التعليم المجتمعي[1]	12.48	13.61	14.72	21.88	22.63	24.73
الإعدادي	18.41	18.30	18.62	40.18	42.40	42.99
الثانوي العام	13.72	14.8	15.5	37.65	39.5	39.74
الثانوي الصناعي	9.0	8.8	9.2	31.33	34.3	35.08
الثانوي الزراعي	12.86	13.7	15.3	35.46	40.1	41.66
الثانوي التجاري	18.84	16.7	17.4	37.25	39.7	40.32
الثانوي الفندقي	–	23.7	23.0	–	36.4	35.57

المصدر: الكاتب استنادا للتقرير الصادر عن الإدارة العامة لنظم المعلومات ودعم اتخاذ القرار بوزارة التربية والتعليم «الملخص الاحصائي للتعليم ما قبل الجامعي للأعوام الدراسية 2012/2011، 2016/2015، 2017/2016. فبراير 2017.

اما اذا نظرنا لهذه المؤشرات من منظور التوازن الجهوي بين الحضر والريف، فيتبين من الجدول (3) أن كثافة الطلبة للفصل الواحد تتراجع لاسيما في مرحلة التعليم الثانوي، مع اتجاه عام للتحسن او للثبات النسبي في أداء هذا المؤشر بالنسبة للريف، في حين يظهر مؤشر الكثافة الطلابية للمدرس توجها نحو التدهور في الريف ولكل المراحل التعليمية، حيث تظهر البيانات

تراوح معدلات قيمة المؤشر الأول للعام 2012/2011 للحضر ما بين (8.6 الى 25.2) وللريف ما بين (11.66 الى 31.87)، وخلال العام 2016/2015 طرأ تحسن نسبي محدود في هذا المؤشر، حيث تراوحت قيمته للحضر ما بين (8.4 الى 25.8) ، وللريف ما بين (11.3 الى 30.7).

وبشكل عام فان الفجوة ما بين الريف والحضر قد أظهرت اتساعا في المؤشر الثاني لصالح الحضر مقارنة بالمؤشر الأول، الذي اظهر تحسنا واضحا للريف على حساب الحضر، في إشارة واضحة لتراجع حصة الريف من التوسعات الرأسمالية الانشائية الجديدة خلال الفترة الاخيرة.

جدول رقم (3): العدالة والتوازن الإقليمي للتعليم العام
بين الحضر والريف لبعض المراحل التعليمية – دلالات للعامين (2012/2011 – 2016/2015)

المؤشر/المرحلة التعليمية	عدد الطلاب لكل مدرس				متوسط كثافة الفصل			
	2012/2011		2016/2015		2012/2011		2016/2015	
	الحضر	الريف	الحضر	الريف	الحضر	الريف	الحضر	الريف
ما قبل الابتدائي	25.17	31.87	25.8	30.7	35.40	32.17	36.4	35.3
الابتدائي	24.35	26.70	24.7	25.9	43.56	42.69	45.4	45.4
التعليم المجتمعي	14.86	12.14	15.5	13.3	23.75	21.58	26.6	22
الإعدادي	16.30	20.77	17.0	19.6	40.18	40.18	42.2	42.5
الثانوي العام	13.68	13.84	15.0	14.3	38.00	36.73	40.1	38.2
الثانوي الصناعي	8.56	11.66	8.4	11.3	30.71	34.46	34.2	34.8
الثانوي الزراعي	11.98	16.71	12.5	18.2	35.29	36.01	39.3	42.5
الثانوي التجاري	18.24	20.75	15.7	19.7	37.40	36.83	39.7	39.7

المصدر: وزارة التعليم: التقرير السنوي 2016/2015، مركز المعلومات – الإدارة الالكترونية للتعليم – فبراير 2017.

وتبين هذه المؤشرات وجود حاجة ملحة للاستثمار الرأسمالي في بناء وتشييد المدارس وتوسيع ما هو قائم منها، وفي الريف على وجه الخصوص، نظرا للارتباط الوثيق بين القدرة الاستيعابية ومعدلات الكثافة الطلابية وجودة المخرجات التعليمية، وما لها من انعكاسات هامة على مسألة العدالة في النفاذ للخدمات التعليمية نظرا لأهميتها في بناء رأس المال البشري القادر على المساهمة بشكل فاعل في التنمية والاستفادة منها. وتتأكد هذه الحاجة للاستثمار الرأسمالي بالنظر الى الزيادات المنتظرة خلال الفترة القادمة والتي تتأكد من خلال دراسة الاسقاطات السكانية، انطلاقا من جملة من الافتراضات الخاصة بمعدلات الزيادة السكانية الطبيعية والتركيبة السكانية حسب الجنس في سنة الأساس 2013 والهجرة وأمل الحياة عند الولادة، واستلال اعداد الطلبة

حسب الشرائح العمرية المختلفة، والتي تم تجميعها في الشكل التالي الذي يبين أن اعداد الطلبة في زيادة متواصلة الى حدود العام 2030 (حيث يزيد اجمالي أعداد التلاميذ الى 27.33 مليون عام 2030 ثم يتراجع الى حدود 26.01 مليون عام 2035) وهو ما يعني زيادة متواصلة في الطلب على التعليم العام ومن ثم التعليم العالي.

شكل رقم (3): الاسقاطات السكانية للفترة 2015–2035 وتوزيع الطلاب بين المراحل التعليمية

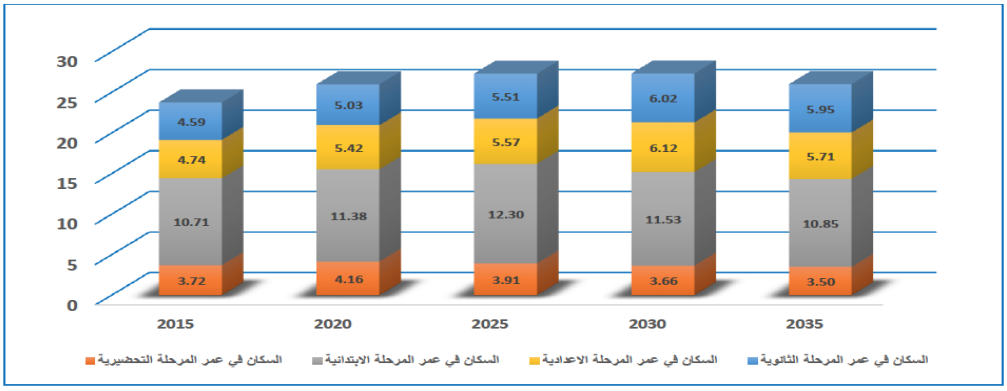

المصدر: الكاتب بالاعتماد على بيانات التركيبة السكانية في مصر لعام 2013 وباستعمال برمجية Spectrum.

3.2 المؤشرات النوعية للتعليم في مصر

وفيما يتعلق برصد نوعية التعليم في مصر، فتجدر الإشارة في البداية الى انه رغم تأسيس هيئة مختصة بقضية الجودة وضمانها، تحت مسمى "الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد" تُعنى بالنهوض بجودة المؤسسات والبرامج التعليمية المقدمة، وهي الهيئة التي تقوم سنويا باعتماد المدارس والمعاهد والكليات في مختلف التخصصات الملبية لمعايير الجودة، الا أن عدد المؤسسات التي لازالت خارج الاعتماد يفوق كثيرا تلك التي تم اعتمادها بالإضافة الى تواصل ضعف نوعية المخرجات التعليمية.

فاذا نظرنا الى تقرير التنافسية الدولية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي فقد جاء تصنيف مصر في عام 2016 في المرتبة 111 دوليا في قطاع التعليم (بـ 3.247 نقطة) في حين تصنف مصر في المرتبة 116 في مؤشر التنافسية الكلية (بـ 3.66 نقطة). وقد شهدت مصر تراجعا هاما إذا ما نظرنا الى هذه المؤشرات عام 2010 على سبيل المثال، حيث كانت تحتل المراتب 97

و81 في كلا المؤشرين على التوالي. وهو ما يتناقض مع مقتضيات الاقتصاد الحديث الذي يعتمد بشكل أساسي على نوعية رأس المال البشري لتوطين وانتاج التقانة الحديثة وتحقيق التحول من اقتصاديات تقليدية الى اقتصاديات تنافسية تعتمد على انتاج السلع والخدمات ذات التقانة والقيمة المضافة العالية، وهو ما يتأكد عند احتساب معامل الارتباط بين مؤشري التنافسية الكلية والتعليم الذي بلغ 0.87 في عام 2010 وبلغ 0.9 في عام 2016، وهو ما يتأكد عند النظر الى الشكل التالي الذي يوضح العلاقة بين هذين المؤشرين. ويتبين أن القصور في تنافسية التعليم في مصر أثر بشكل واضح على مستوى التنافسية الكلية بشكل يتوافق كليا مع الاتجاه العام، ورغم ما يظهره هذا الشكل من تمكن دول عدة من تحسين أدائها التنافسي الكلي بالرغم من تحقيق جودة تعليمية متدنية او مقاربة للحالة المصرية، فان هذا الأمر يرتبط ببقية محددات التنافسية المكونة لمؤشر التنافسية الكلية، وهي البنية المؤسسية والبنية التحتية وسهولة الاعمال وغيرها.

شكل رقم (4): العلاقة بين مؤشري التنافسية الكلية وتنافسية التعليم

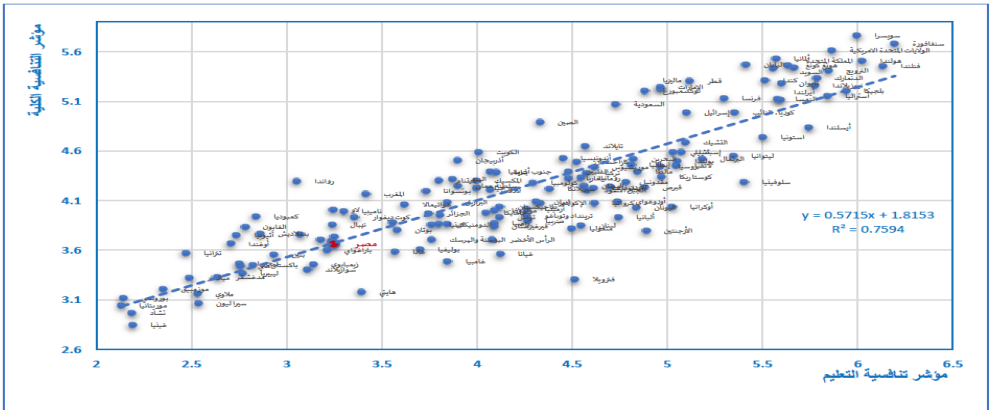

المصدر: الكاتب استنادا للبيانات الصادرة عن المنتدى الاقتصادي العالمي – 2016.

من جهة أخرى يتبين من المسابقات الدولية في اختبارات الرياضيات والعلوم، والمعروفة بدراسة الاتجاهات الدولية في دراسة الرياضيات والعلوم (Trends in International Math and Science Study TIMSS) التي تنظمها جمعية التعليم الدولية، أن تصنيف مصر يدل على تواضع واضح في مستوى جودة التعليم. وتوجه هذه المسابقات لإجراء اختبارات في الرياضيات والعلوم للطلاب في الصف الدراسي (الرابع) ضمن مرحلة التعليم الابتدائي، والصف الدراسي (الثامن) ضمن مرحلة التعليم ما قبل الثانوي (الاعدادي). وعموما فقد أظهرت البيانات انضمام مصر لتلك الاختبارات على مستوى الصف الدراسي الثامن فقط، وذلك لمادة العلوم

عام (2003)، ولمادتي العلوم والرياضيات عامي (2007 و2015)، محققة 392 و371 نقطة في الرياضيات والعلوم على التوالي وهي اقل كثيرا من المتوسط المحقق عالميا، ما يعني ترتيب مصر، على غرار أغلب الدول العربية، ضمن التصنيف المنخفض.

ومما يؤكد هذا التدني في مستويات الجودة المحققة لنوعية مخرجات التعليم في مصر، هو اتساع حجم الفجوة بين أداء مصر في هذه الاختبارات الدولية (للرياضيات والعلوم) مقارنة مع الدولة الأكثر تقدما في هذه الاختبارات عالميا ممثلة في سنغافورة، حيث تظهر البيانات اتساع وزيادة الفجوة القائمة من 202 الى 229 نقطة في الرياضيات ومن 159 الى 226 نقطة في العلوم. ويوضح الجدول (4) أن اتساع الفجوة جاء بسبب ثبات أداء مصر في الرياضيات وتراجعه في العلوم في حين حققت سنغافورة تقدما هاما في الرياضيات والعلوم يناهز 30 نقطة.

رغم الجهود المتتالية للنهوض بالتعليم، فان الواقع يظهر أن وتيرة التقدم بطيئة، ولازالت مخرجات العملية التعليمية أقل من المطلوب، فلازال قطاع التعليم العام يواجه تحديات واشكالات متعددة، تتفق في معظمها مع الإشكالات التي تواجه بقية الدول العربية والدول النامية عموما، وكان البنك الدولي وكذلك اليونسكو قد رصدا تأخر الدول العربية بوجه عام مقارنة ببقية الأقاليم وحتى مقارنة بالدول النامية في شرق آسيا وأمريكا اللاتينية، وخلصا الى ان اهم التحديات وجوانب الاختلال التي تواجه العملية التعليمية تتمحور حول اعتماد مناهج التعليم التقليدية المتمثلة في أسلوب الحفظ والتلقين وتجاهل اساليب بناء القدرات والتزويد بالمهارات الذهنية والابداعية والعملية، بالإضافة الى قصور تعميم التقنيات التعليمية الاكثر حداثة. وقد رصدت هذه التقارير كذلك ضعف متوسط سنوات الدراسة بين الأشخاص البالغين من العمر 15 عاماً فأكثر، بالنظر الى ضعف الطاقة الاستيعابية للمؤسسات التعليمية وضعف البني التحتية (حيث يبلغ متوسط سنوات الدراسة في مصر 6.6 مقارنة بـ 11.8 في الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة جدا و8.2 في الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة، حسب مؤشر التنمية البشرية للأمم المتحدة 2016). واخيرا شددت هذه التقارير على ضعف حوكمة وادارة القطاع التعليمي، اضافة الى تركز وتوجه جهود الاصلاح الى حد كبير نحو الجوانب الكمية للعملية التعليمية دون الجوانب المتعلقة بالجودة التعليمية[2].

جدول رقم (4): بيان توضيحي حول نتائج اختبارات TIMSS –لمصر وعدد من الدول العربية ودول العالم للفترة 2003–2015

	اختبارات الرياضيات لعام 2007			اختبارات العلوم لعام 2007			اختبارات الرياضيات لعام 2015			اختبارات العلوم لعام 2015		
	الاناث	الذكور	المتوسط	الاناث	الذكور	المتوسط	الاناث	الذكور	المتوسط	الاناث	الذكور	المتوسط
سنغافورة	600	586	593	571	563	567	626	616	621	596	597	597
كوريا	595	599	597	549	557	553	605	606	606	554	557	556
هونغ كونغ	578	567	572	533	528	530	591	597	594	540	551	546
اليابان	568	572	570	552	556	554	588	585	586	571	570	571
روسيا	514	509	512	527	533	530	533	543	538	542	546	544
كازاخستان							531	525	528	536	530	533
كندا							525	530	527	524	529	526
إيرلندا							521	526	523	531	529	530
الولايات المتحدة الامريكية	507	510	508	514	526	520	517	519	518	527	533	530
سلوفينيا	500	503	501	536	539	538	515	518	516	553	549	551
اليونان	517	517	517	533	545	539	510	519	514	519	535	527
ليتوانيا	509	502	506	518	519	519	511	514	512	522	522	522
إسرائيل	465	462	463	472	463	468	510	512	511	510	504	507
أستراليا	488	504	496	505	524	515	504	506	505	510	515	512
السويد	493	490	491	512	510	511	497	504	501	523	522	522
إيطاليا	477	483	480	491	499	495	491	498	494	494	504	499
مالطا	488	488	488	456	458	457	495	492	494	485	477	481
نيوزيلاندا							494	491	493	513	512	513
النرويج	471	467	469	487	486	487	486	487	487	490	489	489
الامارات							471	459	465	492	461	477
ماليزيا	479	468	474	475	466	471	470	461	465	476	466	471
تركيا	432	432	432	457	452	454	461	455	458	503	484	493
البحرين	414	382	398	499	437	467	462	446	454	492	442	466
جورجيا	412	408	410	432	410	421	454	453	453	444	443	443
لبنان	443	456	449	410	417	414	441	444	442	403	393	398
قطر	325	288	307	354	284	319	440	434	437	471	441	457
إيران	407	400	403	466	453	459	438	435	436	459	454	456
تايلاند	453	430	441	480	462	471	440	422	431	465	445	456
تشيلي							418	436	427	448	460	454
سلطنة عمان	399	344	372	452	391	423	420	388	403	478	433	455
مصر	397	384	391	417	400	408	397	387	392	377	364	371
الأردن	438	417	427	499	466	482	395	376	386	447	405	426
المغرب	377	385	381	403	401	402	385	384	384	397	390	393
الكويت	364	342	354	441	391	418	387	361	375	427	355	394
السعودية	341	319	329	426	383	403	375	360	368	423	368	396

IES– NCES – 2016: TIMSS 2015

ثالثاً: هيكل التمويل ومساهمة القطاع الخاص

1.3 هيكل التمويل وعلاقته بجودة التعليم

يسلط هذا القسم الضوء على واقع تمويل التعليم في جمهورية مصر العربية استنادا للأهمية النسبية لكلا القطاعين الحكومي والخاص في الاستيعاب وكذلك في التمويل، سعيا لتحديد مستوى العبء الواقع على الدولة، وكذلك رصد مدى تطور دور القطاع الخاص بالنظر الى التوجهات الحديثة التي تعمل على تعزيز دور هذا القطاع وأهميته في تحقيق التنمية المستدامة، شرط العمل وفق قواعد السوق وتوفير البيئة المواتية لاستثماراته.

وكما يظهر من الجدول (5) فان هناك اتجاها واضحا لارتفاع الانفاق الحكومي على التعليم حيث ارتفعت قيمته من نحو 51.7 مليار جنيه عام 2012/2011 الى نحو 99.3 مليار جنية للعام 2016/2015 لتبلغ 103.9 مليار جنيه عام 2017/2016. الا ان الأهمية النسبية لهذا الانفاق تبدو عموما مستقرة حول 3.4% من الناتج المحلي الإجمالي و11% من اجمالي الانفاق للموازنة العامة. ويلاحظ أن هذه النسب تبقى اقل من النسب الدولية الواجب مراعاتها في تخصيصات الانفاق على التعليم، والتي يجب الا تقل عن نحو 6% من الناتج الإجمالي، او نحو 20% من اجمالي الانفاق العام للموازنة.

جدول رقم 5: الانفاق الحكومي على التعليم لسنوات مختارة
للفترة 2012/2011 – 2017/2016 – (مليار جنيه)

المؤشر – العام المالي	2011/2012	2015/2016	2016/2017
اجمالي الانفاق الحكومي	490	864.5	936.1
الانفاق الحكومي على التعليم	51.7	99.3	103.9
الانفاق الحكومي على التعليم نسبة للموازنة (%)	10.6	11.4	11.09
الانفاق الحكومي على التعليم نسبة للناتج (%)	3.3	3.5	3.2

المصدر: وزارة المالية – البيان المالي عن مشروع الموازنة العامة للدولة – وزارة المالية – جمهورية مصر العربية – فبراير 2017.

من جانب آخر يتبين من الجدول رقم 6 لهيكل الانفاق أن جزءه الأكبر موجه للإنفاق الجاري (الرواتب والأجور والنفقات التشغيلية) على حساب الانفاق الاستثماري، وهي الوتيرة التي تعمقت خلال الفترة 2011–2016، حيث تظهر البيانات انه رغم تضاعف الانفاق الحكومي

الاستثماري وارتفاع قيمته من نحو 5.61 مليار جنيه الى نحو 10.84 مليار جنيه، الا ان نسب هذا الانفاق لإجمالي الانفاق تراجعت من نحو 10.90% الى نحو 10.49%. هذا إضافة لما يظهره تحليل هيكل الانفاق الجاري من توجه جانبه الأكبر لصالح بند الأجور والرواتب، وذلك دون باقي عناصر الانفاق التشغيلي بما تتضمنه من توفير المستلزمات والوسائل التعليمية الضرورية لخلق البيئة المواتية للتعليم، حيث مثلت الأهمية النسبية لبند الأجور والرواتب نحو 79.39% من اجمالي الانفاق على التعليم عام 2012/2011، زادت الى نحو 82.15% للعام 2017/2016، كما مثلت نسبة هذا البند لإجمالي الانفاق الجاري نحو 89.03% ارتفعت الى نحو 91.77%، على التوالي.

وترتبط أهمية هذا التحليل لهيكل الانفاق العام على التعليم، في كون نمو الانفاق الرأسمالي الاستثماري والتزايد النسبي في حصته في هيكل الانفاق، يعكس مدى الالتزام والاستعداد الحكومي الفعلي لمجابهة استحقاقات الطلب المتزايد على الخدمات التعليمية (البعد الكمي). كما ان تزايد حصة النفقات التشغيلية لاسيما نفقات الصيانة الدورية للمرافق التعليمية وتوفير وتطوير الوسائل التعليمية المستخدمة، ضمن هيكل النفقات الجارية، يعكس حرص الدولة على النهوض بجودة العملية التعليمية، وتدعيم بيئة ملاءمة للتعليم ومتصلة بالحاجيات التنموية والمجتمعية وخاصة سوق العمل.

جدول رقم 6: هيكل الانفاق الحكومي على التعليم

للعامين الماليين 2012/2011، 2017/2016 – مليار جنيه مصري

هيكل الانفاق/السنة	العام المالي 2012/2011		العام المالي 2017/2016	
	القيمة	الأهمية النسبية (%)	القيمة	الأهمية النسبية (%)
الأجور والتعويضات للعاملين	41.1	97.9	85.35	82.15
مصروفات تشغيلية	5.06	9.79	7.65	7.3
إنفاق استثماري	5.6	10.8	10.9	10.4
الإجمالي	51.77	100	103.9	100

المصدر: وزارة المالية – البيان المالي عن مشروع الموازنة العامة للدولة – وزارة المالية – جمهورية مصر العربية – فبراير 2017.

وتجدر الإشارة في هذا الاطار الى أن مستوى الانفاق لا يمثل المدخل الوحيد للعملية التعليمية التي تتطلب كذلك المعلم والمنهج ونوعية البيئة والادارة التعليمية التي تتكامل لإنتاج مخرجات تعليمية قد تتفاوت حسب نوعية وجودة هذه المدخلات، وهو ما يتعارف على تسميته

بالكفاءة Efficiency . ويجدر الذكر هنا الى أن هذه المرتكزات الثلاثة أصبحت محل اجماع دولي ضمن ما يسمى "برنامج الاصلاح المتكامل للتعليم" الذي طوره البنك الدولي والذي يعتمد على ثلاثة مرتكزات متمثلة في جودة المنهج والتدريس الفعال وكفاءة النظام التعليمي والتي يفترض أن تتفاعل لتحسين كفاءة العملية التعليمية ككل.

وهذه الكفاءة التعليمية بجوانبها الفنية والاقتصادية تعني القدرة على انتاج مخرجات تعليمية ذات جودة عالية بأقل مستويات الإنفاق. ويبين الشكل التالي العلاقة بين تكاليف التعليم للطالب الواحد مع نوعية التعليم ممثلة في نتائج اختبارات TI MSS. وقد تم احتساب كلفة الطالب الواحد بقسمة حجم الانفاق الكلي لعام 2016 على عدد الطلبة الإجمالي. وقد بلغت هذه الكلفة حوالي 715 دولار في مصر مقابل 381 في نتائج TIMSS، في حين بلغ حجم الانفاق للطالب حوالي 12050 دولار في الكويت على سبيل المثال مقابل 373 فقط في نفس الاختبار وهو ما يعني مستوى أضعف بكثير من الكفاءة التعليمية. بالمقابل، تنفق دولة مثل جورجيا مستوى مقارب للطالب الواحد (782 دولار)، ولكنها تحقق جودة تعليمية أعلى حيث حصلت على 452 نقطة في اختبار TIMSS. وبذلك تكون جورجيا بالمتوسط العالمي بما انها تقع على خط الاتجاه العام، على غرار دول مثل تشيلي وماليزيا والعديد من الدول المتقدمة. كما يلاحظ أن العديد من الدول استطاعت تحسين مستوى جودة التعليم بنفس مستوى الانفاق، وهي الدول التي تقع فوق خط الاتجاه العام، مثل تركيا وبلغاريا وبولندا وليتوانيا واليونان وعلى رأسهم سنغافورة، ما يعني أن مستوى كفاءة القطاع التعليمي أعلى من المتوسط العالمي. وتؤكد التقارير الدولية على أهمية المناهج التعليمية ونوعية حوكمة وإدارة القطاع التعليمي في زيادة كفاءة وجودة التعليم. كما تؤكد هذه التقارير على أهمية تعزيز الشراكة المجتمعية حول القطاع التعليمي وذلك من خلال تنويع الاستثمار وتمويل التعليم لخلق منافسة بين المدارس الحكومية ونظيرتيها الخاصة والأهلية بشرط تأمين النفاذ للتعليم للجميع من خلال آليات مثل القسائم والقروض الميسرة وغيرها، والتي من دونها ينتج نظام تعليمي مجزأ غير عادل في النفاذ الى تعليم ذو جودة وحظوظ متكافئة للاندماج في سوق العمل.

شكل رقم (5): تقدير علاقة الانفاق على التعليم بنتائج اختبارات الجودة – TIMSS
لمصر وعدد من الدول العربية ودول العالم– 2015

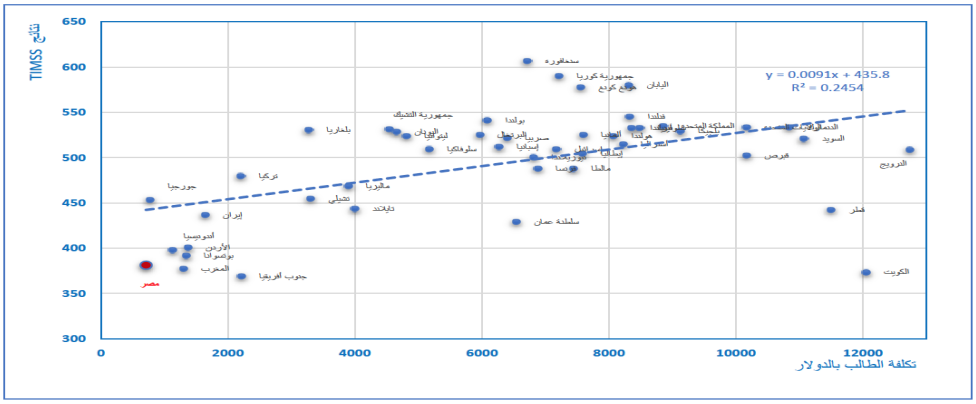

المصدر: فريق الدراسة استنادا لتقديرات الانفاق الحكومي على التعليم للطالب لليونسكو ونتائج TIMSS – 2015.

2.3 مساهمة القطاع الخاص في تمويل التعليم

في ظل ندرة وعدم اتاحة البيانات التفصيلية المتعلقة بمساهمة القطاع الخاص في تمويل التعليم حسب مراحله وتخصصاته، نقوم فيما يلي بمحاولة لرصد وتتبع تلك المساهمة من خلال دوره ومساهمته النسبية في استيعاب الطلاب بالإضافة الى حصته ومساهمته في الفصول الدراسية. حيث يرصد الشكل رقم 6 حجم ووتيرة التطور في مساهمة القطاع الخاص في استيعاب الطلاب، حيث يتبين انه خلال العامين الدراسيين 2012/2011، 2017/2016 كانت المساهمة الأساسية لصالح القطاع الحكومي، مقابل تدني حصة القطاع الخاص، مع ملاحظة درجة محدودة للغاية من تحسن حصة القطاع الخاص في استيعاب الطلاب من 9.0% الى 9.8%.

اما فيما يتعلق بهيكل تلك المساهمة على مستوى المراحل التعليمية المختلفة، تظهر البيانات انه على مستوى مسار التعليم العام فقد حظيت مرحلة التعليم ما قبل الابتدائي بالحصة الأكبر من دور القطاع الخاص، تليها مراحل الثانوي العام، والابتدائي، والاعدادي، بمعدلات مساهمة بلغت على التوالي 25.4%، 10.7%، 8.7%، 6.3% للعام الدراسي 2012/2011، وهو الهيكل الذي ساد الى حد بعيد خلال العام الدراسي 2017/2016. الا ان الملاحظ انه ورغم الاحتفاظ بنفس الهيكل خلال هذين العامين، الا ان الأهمية النسبية للقطاع الخاص قد اتجهت الى الارتفاع على مستوى المراحل التعليمية باستثناء مرحلة التعليم ما قبل الابتدائي التي شهدت ثباتا نسبيا. حيث

بلغت ذات النسب 25.0%، 13.1%، 9.6%، 7.1%. لكل منهم على التوالي

اما على مستوى التعليم الفني (الصناعي والزراعي والتجاري والفندقي) الذي يستحوذ في المتوسط على نحو 8.7% من اجمالي عدد الطلاب في التعليم ما قبل الجامعي في مصر، فقد كان الاستحواذ للدور الحكومي بشكل عام خلال العامين الدراسيين محل المقارنة، فوفقا للبيانات المتاحة لهذين العامين فقد انسحب القطاع الخاص تماما من التعليم الزراعي ، وبوتيرة مقاربة من التعليم الصناعي (بلغت مساهمته على التوالي 0.3%، 0.4%)، وحظي القطاع الخاص بدور ملموس في التعليم الثانوي الفني التجاري والفندقي خلال هذين العامين، الا ان الملاحظ أيضا هو تراجع اهميته النسبية في كلا المسارين، حيث تراجعت مساهمته (للتعليم التجاري) من 16.6% الى 10.7% ، وللتعليم الفندقي من 65.6% الى 61.4%. اما بالنسبة للتربية الخاصة فقد اقتصرت مساهمة القطاع الخاص في حدود متدنية تراجعت من 1.33% عام 2012/2011 الى 1.2% عام 2017/2016.

شكل رقم (6): دور القطاعين الحكومي والخاص في التعليم في مصر: الأهمية النسبية وتطور الأداء للعامين الدراسيين 2012/2011 – 2017/2016 [3]

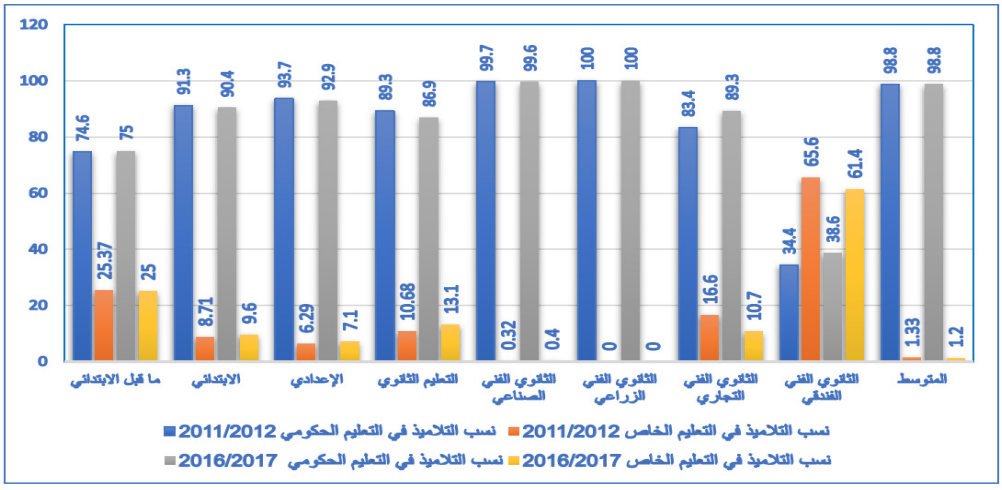

المصدر: الكاتب استنادا لبيانات وزارة التعليم: التقرير السنوي 2016/2015، مركز المعلومات – الإدارة الالكترونية للتعليم – فبراير 2017.

يظهر مما سبق انه ورغم التحسن المحدود في دور القطاع الخاص في التعليم خلال العامين محل المقارنة، الا ان وتيرة هذا التحسن (نحو 0.8% فقط)، لا تعكس وجود مسار فاعل لتعديل هيكل المساهمة في تمويل التعليم في مصر، وافساح دور ومجال حقيقي لعمل القطاع الخاص.

ويشار في هذا الإطار الى انه خلال العامين السابق الإشارة اليهما ووفقا لبيانات الجدول رقم 7 فقد تحسنت الأهمية النسبية للمدارس الخاصة منسوبة لإجمالي المدارس (لكافة المراحل التعليمية) من 12.7% عام 2012/2011 الى 14.0 فقط عام 2017/2016 نتيجة زيادة عدد المدارس الخاصة بـ 1467 مدرسة جديدة، خلال ست سنوات إثر ارتفاع عددها من 5918 الى 7385 مدرسة. كما انه في الوقت الذي زادت فيه الأهمية النسبية لتلك المدارس الخاصة بشكل محدود في مراحل التعليم العام والتعليم الفني الصناعي، الا ان هذه الأهمية قد تراجعت بشكل واضح في التعليم الثانوي الفني التجاري والفندقي، وهو ذات التراجع الذي انسحب أيضا على مجال "التربية الخاصة" وذلك للعامين محل المقارنة. في حين ارتفع عدد المدارس الحكومية من 40809 مدرسة عام 2012/2011 الى 45279 مدرسة عام 2017/2016، بزيادة قدرها 4470 مدرسة خلال ست سنوات، وسيطرت المدارس الحكومية بنسبة 100% على التعليم المجتمعي والتعليم الفني الزراعي، وبمعدلات تتجاوز 98% في الثانوي الصناعي والتربية الخاصة، وبمعدلات اقل نسبيا في باقي المراحل التعليمية.

جدول (7) الأهمية النسبية لدور القطاع الخاص في التعليم
وفقا للمراحل التعليمية للعامين الدراسيين 2012/2011 – 2017/2016

عدد المدارس	ما قبل الابتدائي	الابتدائي	المجتمعي	الإعدادي	الثانوي					تربية خاصة	الإجمالي
					عام	صناعي	زراعي	تجاري	فندقي		
نسبة المدارس الخاصة للإجمالي 2012/2011	18.64	10.2	0.00	13.45	31.12	0.97	0.00	27.33	27.9	2.04	12.67
نسبة المدارس الخاصة للإجمالي 2016/2017	20.4	11.3	0.00	14.7	33.2	1.0	0.00	20.6	22.5	1.8	14.0

المصدر: الكاتب استنادا للبيانات الصادرة عن وزارة التعليم: التقرير السنوي 2016/2015، مركز المعلومات – الإدارة الالكترونية للتعليم – فبراير 2017.

ويجدر الذكر كذلك أنه طبقا لبعض التقديرات فقد مثل حجم الانفاق الموجه من العائلات للإنفاق على التعليم الخاص حوالي 2.66% من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط خلال الفترة

2012–2015. وهي نسبة متدنية مقارنة بمستواها في العديد من الدول النامية على غرار الفلبين وباكستان وبنغلاديش، كما ان الجزء الأكبر من ذلك الانفاق موجه لمراحل التعليم ما قبل الابتدائي او التعليم العالي، دون باقي المراحل التعليمية (UNISCO 2015).

رابعاً: التجارب الدولية في تنويع تمويل التعليم: مسارات عامة

يبقى التعليم أحد أهم مجالات الإنفاق الحكومي الاساسية لتوفير التعليم على مستوى كافة دول العالم، خاصة في حال الدول النامية التي أخذت على عاتقها محاربة الامية منذ استقلالها في خمسينات وستينات القرن الماضي، وذلك من خلال مجانية والزامية التعليم العام. ومع ذلك يلاحظ اليوم تفاوتاً كبيراً في مساهمات ودور القطاع الخاص في تمويل التعليم حيث يبلغ أدنى مستوياته في الدول الاسكندنافية على غرار فنلندا والنرويج حيث لا تتعدى مساهمة القطاع الخاص 2% في حين يصل في دول كالشيلي إلى 50% من الإنفاق الإجمالي على التعليم.

وبالنظر إلى التفاوت القائم في جودة التعليم بين مختلف الدول والتي يتم رصدها من خلال اختبارات العلوم والرياضيات، بالإضافة إلى تصنيف أفضل الجامعات، والقناعة حول دورها الفاعل في دفع العملية التنموية في الدول من خلال تحصيل المهارات اللازمة لمواكبة وتوطين التقانة والبحث العلمي والتطوير كعناصر أساسية في تحديد قدرة الدول التنافسية في اقتصاد معرفي معولم. فإن الإجابة عن الآثار الايجابية للتمويل الخاص أو أي من سبل التمويل غير الحكومي تبقى غير محددة مسبقا، حيث يمكن أن تسفر عن نتائج جيدة أو سيئة حسب جملة من المعطيات المتعلقة بنوعية المؤسسات التي تقوم على إدارة القطاع ونوعية المنافسة القائمة في السوق بالإضافة الى جودة العملية التربوية نفسها. حيث تدل شواهد عديدة أن أثر التعليم الخاص على جودة التعليم يرتبط بشكل أساسي بنوعية حوكمة القطاع والاستجابة للأهداف المرصودة لتطور مخرجات التعليم بعلاقة مع الحاجيات المجتمعية والتنموية. ويمكن لمساهمة القطاع الخاص في توفير الخدمات التعليمية العامة أن تُنتج العديد من المزايا الحقيقية من خلال خلق منافسة بين المدارس الحكومية والمدارس الخاصة تعمل على تعزيز الاستقلالية في إدارة المدرسة والمناهج المتبعة (Lewis and Patrinos 2012).

وقد اعتبر ميلتن فريدمان منذ خمسينات القرن الماضي أن تعزيز مشاركة القطاع الخاص من خلال بعض الاليات التمويلية، مثل آلية القسائم التمويلية Vouchers ، تدفع المدارس لاعتماد وسائل مبتكرة لتحسين ادارة العملية التعليمية من خلال انتهاج النظم التربوية المتطورة وجودة المعلم والمرافق المدرسية. ويمكن القول إن المنافسة على استقطاب الطلاب سوف تؤدي إلى تحقيق مكاسب في الكفاءة التشغيلية والتعليمية في كلا النوعين من المدارس) Friedman 1955، Hoxby

2003). كذلك فقد وجد البرنامج العالمي لتقييم التعليم PISA التابع لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD أن اتاحة الفرصة للمدارس للإدارة الذاتية المستقلة له أثر واضح على مستوى تحسن الأداء التعليمي.

وتبين التجارب الدولية أن العديد من الخيارات متاحة لتنويع تمويل التعليم ضمن الخطط الوطنية لتعزيز الشراكة الوطنية لتمويل التعليم والنهوض بمخرجاته. وبالمقابل تدل هذه التجارب على أن نجاح كل هذه البدائل التمويلية الداعمة لدور التمويل الخاص والأهلي تبقى رهينة بتطوير الإطار التشريعي المنظم بما يضمن التنظيم الواضح والمحدد والعادل لكافة مستويات العلاقات بين المدارس الخاصة والقائمين عليها من جانب، والدولة والمجتمع من جانب آخر، كما يتيح للأسر والعائلات إمكانات أعلى للرقابة والمساءلة، بالإضافة الى توفير الحوافز المناسبة للقطاع الخاص كالأراضي والاعفاءات الضريبية وغيرها لتحقيق أرباح تنافسية تضمن استمرارية نشاطه وتوسيع دوره دون السقوط في البحث عن تعظيم الأرباح وزيادة المصروفات المدرسية بمعدلات غير مبررة ، وذلك في ضوء محدد أساسي وهو استيفاء معايير الجودة التعليمية في ضوء المنافسة المنشودة، مما يسمح باستدامة العملية التعليمية من خلال المحافظة على جودة العملية التعليمية وربطها بالاحتياجات التنموية.

ولإحراز تقدم في هذا المجال، دون الاقتصار على هدف تخفيض النفقات الحكومية، خاصة في ظل الطلب المجتمعي المتزايد على خدمات التعليم على المستويين الكمي والنوعي، والذي تم رصده في القسم الثاني، مما يستدعي زيادات في الإنفاق الرأسمالي على التعليم (بناء المدارس والمرافق التعليمية) لتأهيلها بالتقانة والتسهيلات المتطورة اللازمة لتطبيق المناهج الحديثة المعتمدة على المشاريع والدراسات والبحث العلمي، يجدر النظر إلى مسألة تنويع مصادر تمويل التعليم من خلال الحرص على بناء نظام متكامل يوفر فرص متكافئة للمواطنين للحصول على تعليم ذو جودة في ضوء مفاضلة عادلة بين المدارس الحكومية والخاصة أو الأهلية وذلك من خلال العمل على ضمان المنافسة بين المدارس الخاصة والمدارس الحكومية بالاعتماد على جودة وتوفر التمويل وكفاءة المدرسين والمناهج التعليمية الحديثة والتقييم المستقل، عوضا عن تكريس نموذج تعليمي مجزأ segmented يقدم فيه كل من التعليم الحكومي والخاص خدمات تعليمية لشريحة سكانية مختلفة من ناحية القدرة المالية، وهي الحالة القائمة اليوم.

ويكتسب العمل على تقليص الأعباء التمويلية الملقاة على عاتق الموازنة العامة لتمويل التعليم العام من خلال تعزيز الشراكة المجتمعية من خلال تنويع وتطوير آليات التمويل الخاص والاهلي أهمية قصوى خاصة في إطار تنامي عجز الموازنة وضرورة البحث عن تعويض الدور الحكومي

التقليدي في تقديم الخدمات التعليمية وإعطاء دور أكبر للقطاع الخاص والاهلي لقيادة القطاع التعليمي سعيا لاستيفاء معايير الكفاءة الاقتصادية والجودة التعليمية، وتوجه الدور الحكومي أكثر نحو الاشراف والرقابة.

خامساً: آليات وصيغ مقترحة لتنويع مصادر تمويل التعليم في مصر

استناداً لما تم رصده من ممارسات دولية في مجالات تطوير الصيغ الخاصة بتمويل التعليم ورفع كفاءة الاستثمار فيه، يسعى هذا القسم لوضع عدد من التصورات والمقترحات حول الآليات الأكثر ملاءمة لتمويل التعليم العام في مصر، بهدف استيفاء الطلب المتزايد كما ونوعا على الخدمات التعليمية، آخذاً في الاعتبار ضرورة توفير الأطر التشريعية الملائمة لتحفيز الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي بهدف خلق منظومة تعليمية عادلة وتنافسية تقوم بتعويض المنظومة المجزأة القائمة اليوم، والتي لا تسمح بخلق المناخ التنافسي الضروري لسد الفجوة الكمية والنوعية بين المدارس الحكومية والمدارس الخاصة من جهة، ولسد الفجوة النوعية القائمة مع الدول المتقدمة من جهة اخرى.

ويمكن في هذا الإطار بلورة مسارين أساسين لتنويع مصادر التمويل الموجه للتعليم العام في مصر تتمثل في آليات الشراكة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص والتمويل الخاص بالإضافة الى رفع كفاءة التمويل العام.

1.5 آليات الشراكة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص والخصخصة

يمثل التعليم وجهة مثالية للاستثمار بالنظر الى عوائده المجزية وقابليته للاستدامة في ضوء تنامي الطلب على خدماته، حيث تمتلك مصر مقومات حقيقية لتعزيز دور القطاع الخاص والأهلي في هذا المجال، وهو ما يسمح بتقاسم الأعباء التمويلية مع القطاع الحكومي من جهة وسد الفجوة التعليمية كما ونوعا واستيفاء أحد أهم مرتكزات رؤية مصر الاستراتيجية بحدود 2030 من جهة اخرى.

ويظل التحدي في التعامل مع هذا المورد، ممثلاً في آليات جذبه وتوفير الرغبة والحافز لدى القطاع الخاص وتوجيهه لتمويل الأنشطة التعليمية في التعليم العام، خاصة في المناطق الجغرافية المستهدفة وذات الأولوية.

وفي هذا الإطار، يمكن طرح عدد من الحلول لتعزيز دور التمويل الخاص في تمويل التعليم العام، سواء من خلال توسيع حجم الاستثمار المباشر على مؤسسات تعليمية خاصة جديدة

وتوسيع الطاقة الاستيعابية لها من خلال تعزيز صيغ الشراكة بين القطاع الحكومي والخاص، أو من خلال خصخصة المدارس الحكومية أو خصخصة الإدارة والخدمات التعليمية الاخرى، بشرط توفير صيغ للتأمين على التعليم من خلال القسائم والمنح والقروض التعليمية.

1.1.5 توسيع الشراكات القائمة بين القطاع العام والخاص والمجتمع

يمكن تطوير مستويات المشاركة بين القطاع الحكومي بمختلف مستوياته، والقطاع الخاص، وذلك في ضوء محدد أساسي وهو مدى اللامركزية والمرونة في آليات العمل بوجه عام، وضوابط التمويل داخل المنظومة التعليمية بوجه خاص، لاسيما القيود واللوائح التنظيمية الداعمة لقدرات المؤسسات التعليمية في حشد مصادر التمويل المختلفة، وذلك في إطار الحرص على عدم غياب أو تهميش المسئولية الحكومية، فيما يتعلق بضمان معايير الجودة والتقييم والتقويم المستقل، بحيث يضمن الارتباط العضوي بين تنمية دور التمويل الخاص في تمويل التعليم، والالتزام بتعميم التعليم وحماية مبدأ تكافؤ الفرص، لاسيما للفئات غير القادرة على تحمل كلفة التعليم الخاص.

في هذا الإطار يتبين ضرورة الترتيب لخطة وطنية تهدف إلى تعزيز الشراكة الوطنية لتمويل التعليم، لاسيما من خلال ضمان التوجه نحو حوكمة رشيدة للقطاع وضمان استقلالية ونزاهة الهيئات الوطنية المعنية بالتقييم والإشراف، بما يساهم بشكل أساسي في تقليل جانب عدم اليقينUncertainty المرتبط باتخاذ قرار الاستثمار عموما وفي التعليم العام على وجه الخصوص، خاصة بالنظر الى ضعف بيئة الاستثمار وممارسة الاعمال حيث تصنف مصر في مؤشر البنك الدولي لسهولة ممارسة الاعمال في المرتبة 122 ضمن 190 دولة، بحيث تتضح العلاقة بين العائد على الاستثمار والمخاطر القائمة. مما يسمح كذلك بانخراط أكبر للمؤسسات التمويلية المختلفة على غرار القطاع المصرفي التقليدي أو الإسلامي أو المؤسسات الاستثمارية أو الشركات الوطنية من خلال جهودها في تنويع محافظها التمويلية، بما يضمن توافر سبل تمويل الخطة الوطنية لتوسيع مساهمة القطاع الخاص في تمويل التعليم حسب الصيغ التمويلية المختلفة. وتمثل هذه الطريقة آلية أساسية لتشارك المخاطر Risk Sharing المتعلقة بالتعليم وهو ما يمثل المحفز الاساسي لنجاح الشراكة الوطنية المرتقبة.

هنا يمكن الانتقال بشكل عملي الى صيغ التمويل الحديثة عن طريق آليات تسمح بتعبئة المدخرات الوطنية المتاحة وحتى الأجنبية من خلال إشراك سوق رأس المال المحلي والأجنبي أو عن طريق إشراك المواطن أو تطوير أشكال الشراكة بين القطاع الخاص والقطاع العامPublic Private Partnership والتي تبدو ملائمة جدا في حال تمويل التعليم وتبدو أكثر مرونة وشفافية

وكفاءة بالمقارنة مع مقاربات تقليدية على غرار الخصخصة. ويمكن استخدام وتوظيف أي من أشكال الشراكة المختلفة بين القطاعين الخاص والعام، واهمها صيغ الشراء والبناء والتشغيل، والبناء والتطوير والتشغيل، والبناء والتأجير والتملك ونقل الملكية، والبناء والتملك والتشغيل، والبناء والتملك والتشغيل ونقل الملكية، والبناء والتشغيل ونقل الملكية، والبناء والتشغيل ونقل الملكية، والبناء والتأجير والتملك ونقل الملكية، والبناء ونقل الملكية والتشغيل، والتصميم والبناء والتمويل والتشغيل التصميم، والإنشاء والادارة والتمويل. وأخيرا من خلال الشراكة التضامنية Joint Venture.

ورغم رصد الورقة لوجود خطوات فعلية من الدولة، ممثلة في وزارة التربية والتعليم، لتبني برنامج لإنشاء مدارس جديدة من خلال برامج للشراكة مع القطاع الخاص من خلال آلية الانشاء والانتفاع لمدة معينة. الا ان الزيادة المتوقعة في الطلب على الخدمات التعليمية حسب ما ورد في القسم الثاني من الورقة قد تتطلب تنفيذ برامج واسعة النطاق مع مراعاة البعد الجغرافي لسد الفجوة القائمة بين الحضر والريف[4].

من جهة أخرى، يمكن اللجوء الى صيغ مبتكرة لتمويل مشروعات حكومية أو حتى خاصة لإنشاء المدارس الجديدة عوض اللجوء الى القطاع المصرفي التقليدي، من خلال اعتماد صيغ التمويل الجماعي Crowd Finance على غرار أسهم التمويل الجماعي وقروض التمويل الجماعي والتمويل الجماعي المبني على المكافأة. ويتمثل التمويل الجماعي في تمويل المشاريع الحكومية والخاصة من خلال جمع الأموال من عدد كبير من المواطنين، عادة من خلال الإنترنت أو من خلال القطاع المصرفي أو الأسواق المالية من خلال اكتتاب عام لطرح أسهم أو سندات. على سبيل المثال نشير إلى السندات الاجتماعية Social Impact Bonds وهي أداة شبيهة بآليات الشراكة بين القطاع الخاص والعام، ولكن تقوم في المشاريع ذات الأهمية الاجتماعية على غرار التعليم حيث تمول هذه السندات الخدمات المراد تمويلها، ولا يتم السداد إلا بعد قياس آثارها على أرض الواقع. كذلك نجد التمويل الجماعي المبني على المكافأة بمعنى التبرع مقابل تلقي مكافأة مادية وليست مالية يمكن أن تتمثل في منحة دراسية للأبناء في المدارس قيد الانشاء.

ويبقى اختيار المزيج التمويلي المناسب Optimal Mix رهناً بنمط الأطر التشريعية والتنظيمية والمؤسسية السائدة، حيث يمكن طرح العديد من هذه التوليفات التمويلية لمواجهة الطلب المتزايد على الخدمات التعليمية في مصر. كما يمكن النظر في تأسيس هيئة وطنية لتمويل التعليم تساهم، على غرار The Education Funding Agency في بريطانيا، لتنظيم آليات التمويل المشتركة والمبتكرة.

2.1.5 خصخصة الأصول أو الإدارة والخدمات التعليمية

تعتبر هذه الآلية حلاً سريعاً لتوسيع دور القطاع الخاص، من خلال خلق شركات استثمارية ترجع ملكيتها إلى القطاع الخاص والمواطن من خلال صيغ التمويل الجماعي، في ظل برنامج وطني لخصخصة جزء من المدارس الحكومية، موزعة حسب المناطق التعليمية المستهدفة، بحيث تحافظ على التوازن الجغرافي والنوعي بين المدارس الحكومية والمدارس المخصخصة. وتقوم أهداف الخصخصة في تجويد التعليم على فرضية خلق منافسة داخلية للمنظومة التعليمية قائمة بين المدارس الحكومية والمدارس المخصخصة قادرة على احداث النقلة النوعية في مخرجات التعليم. بالمقابل لا بد من التنبه الى العديد من المحاذير المتعلقة بالترتيبات التنظيمية والاجرائية ومستوى الشفافية المتعلقة بعملية الخصخصة.

ولتفادي عدد من هذه المحاذير المتعلقة بخصخصة أصول هذه المدارس، قد يُوصَى بالتوجه أكثر نحو خصخصة الإدارة وبعض الأنشطة التعليمية المختارة في مدارس التعليم العام كمدخل إضافي لتوسيع دور الخاص في التعليم، مع إعطاء الأولوية للمجالات والأنشطة الأكثر انعكاساً على جودة العملية التعليمية ورفع نوعية مخرجاتها، مثل تخصيص الإدارة التعليمية Management privatization، وهو ما يساعد على خلق صيغة جديدة مشتركة لمدارس الحكومية يديرها القطاع الخاص Charter schools.

ويبقى ضمان نجاح وفعالية هذه الآلية منوطاً بمستويات المشاركة بين الشركاء (الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني وممثلي الأسر والعائلات)، وإخضاع نتائج أعمالهم للتداول والنقاش المجتمعي الحر والممنهج، لضمان الحصول على مخرجات تلبي تطلعات كافة الشركاء وتهيئ المقومات الأساسية لتنمية ذلك الدور وكذلك ضمان استدامته.

3.1.5 صيغ تأمين التعليم

من جهة أخرى يجدر العمل على ضمان آليات لتأمين النفاذ الى التعليم الخاص بشكل يسمح بخلق قدر من المنافسة بين المدارس الحكومية والخاصة تؤدي الى تحسين جودة المدارس وتزيد من الكفاءة الاقتصادية كما أشار الى ذلك ميلتون فريدمان. ويلعب التأمين على التعليم دوراً أساسياً في تغطية رسوم الدراسة لمستحقيه للسماح لأعرض شريحة ممكنة من المواطنين بالنفاذ الى هذه المدارس الخاصة التي يفترض أن تتميز نوعيا.

وتعتبر القسائم Vouchers او المنح Scholarships من أهم صيغ تأمين النفاذ الى التعليم الخاص لتغطية رسوم التعليم. والقسيمة هي شهادة تمثل التمويل الحكومي للطالب في المدرسة التي

يختارها الطالب أو الولي. وتعمل على تأمين جزء من تكلفة التعليم بالمدارس الخاصة أو المدارس الحكومية التي يديرها القطاع الخاص بحيث تتكفل العائلة بالجزء المتبقي.

من ثم يجدر العمل على وضع جملة من التدابير والمعايير الشفافة لآلية القسائم، تحت إدارة هيئة وطنية مستقلة تضمن مستوى من الربحية التنافسية للمدارس الخاصة من جهة، وتضمن جودة التعليم من جهة أخرى، بالإضافة إلى ضمان النفاذ الى تعليم ذو جودة لكل المواطنين، سواء توجهوا الى المدارس الخاصة او بقوا في المدارس الحكومية. من بين هذه المعايير ضرورة ربط المنح أو القسائم بمستوى الطالب المادي وباختبار لأهلية الطالب المعرفية. وبهدف تحفيز القطاع الخاص ومسئوليته الاجتماعية، يمكن النظر في ربط هذه المنح بالمساهمة في ملكية المدارس وإعطاء حوافز للشركات الخاصة التي تساهم في تمويل المدارس الخاصة. من جهة أخرى ولتحاشي الإفلاس التربوي لهذه المدارس وتحقيق أهداف الإصلاح التعليمي يمكن النظر في خلق مسارات تعليمية ومهنية موازية وذات جودة للطلبة المتعثرين أو للطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة بالإضافة الى ضرورة ربط رخصة النشاط التعليمي للمدارس الخاصة بضوابط الجودة. .

ويمكن النظر كذلك الى نظام تكميلي من خلال قروض تعليمية ميسرة، يساهم فيها القطاع المصرفي وتحت اشراف البنك المركزي، لتغطية رسوم الدراسة للطلبة المستفيدين جزئيا من نظام القسائم والمنح. حيث تمثل نسبة الطلبة المستفيدين من القروض التعليمية الميسرة في الولايات المتحدة على سبيل المثال 70%.

ويسمح هذا النظام المتكامل بإعطاء فرصة لشريحة أوسع من المجتمع في المفاضلة بين المدارس الحكومية والخاصة على أساس تنافسي يتم تضمينه من خلال المعايير التعاقدية والشفافة بين السلطات الرقابية والمدارس الخاصة. ومن أقدم تطبيقات برامج القسائم المدرسية تلك القائمة في بعض ولايات الولايات المتحدة وهولندا. حيث اعتمدت هولندا نظام القسائم التعليمية منذ عام 1917، ويمثل هذا النظام حاليا أكثر من 70% من التلاميذ الذين ينتمون الى مدارس ممولة من الحكومة ويديرها القطاع الخاص. كما تم اعتمادها بشكل واسع في دول أخرى عديدة لاسيما الدول الأوروبية ودول مثل الشيلي وباكستان وهونج كونغ.

4.1.5 شروط مؤسسية وتشريعية لنجاح الشراكة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص

لا بد من التنبه الى ان الصيغ التمويلية المقترحة قد تم تطويرها في دول متقدمة تتمتع بمؤسسات راقية فيما يتعلق بحوكمة قطاع التعليم عموما واستقلالية ونزاهة المؤسسات المسؤولة عن التخطيط والقياس والتقييم والتقويم والتمويل على وجه الخصوص. هذا يعني أن أي تشوهات في عمل هذه المؤسسات قد تعيق فرضية تحقق المنافسة المأمولة بين المدارس الحكومية والخاصة والمشتركة، وهي المنافسة الضرورية لتعزيز نوعية مخرجات التعليم عموماً. لذلك يبقي نجاح كل هذه البدائل التمويلية الداعمة لدور التمويل الخاص رهينا بتطوير الإطار التشريعي بالشكل الذي يضمن التنظيم الواضح والمحدد والعادل لكافة مستويات العلاقات بين المدارس الخاصة والقائمين عليها من جانب، والدولة والمجتمع من جانب آخر، بالإضافة الى توفير الحوافز المناسبة للقطاع الخاص لتحقيق أرباح تنافسية تضمن استمرارية نشاطه وتوسيع دوره.

وقد أظهرت تجارب دول عديدة أن تأسيس آليات لرقابة الأُسر والعائلات على الأداء التعليمي للمدارس، قد انعكس إيجاباً على ارتفاع نوعية التعليم ومستويات التحصيل المدرسي للطلاب، هذا، إضافة لما توفره مثل تلك الآليات من الحد من جنوح العديد من مؤسسات التعليم الخاصة إلى تعظيم أرباحها وزيادة المصروفات المدرسية بمعدلات غير مبررة، حيث تنظم مثل هذه القوانين كافة هذه العلاقات بحيث توازن بين تحفيز القطاع الخاص على المشاركة وتنمية استثماراته وزيادة مستويات مشاركته في مجال التعليم العام وأنشطته المختلفة، وكذلك استيفاء معايير الجودة التعليمية.

2.5 رفع كفاءة الانفاق الحكومي

تؤكد الممارسات الحديثة في الادارة أن تقييم كفاءة الانفاق العام عموما في انتاج الخدمات العامة والتعليم على وجه الخصوص أصبحت أكثر تركيزاً على انعكاسات ذلك الانفاق على الجودة التعليمية ومستويات التحصيل الدراسي. من ثم يجدر التأكيد على أهمية العمل على تعديل هيكل الإنفاق الحكومي الموجه لتمويل التعليم بحيث يواكب المعايير الدولية السائدة في مستويات الانفاق الرأسمالي والجاري للشكل الذي يسمح بترجيح كفة تطوير المرافق والبرامج والمناهج وتحسين الكادر التدريسي وتنمية قدرات ومهارات التلاميذ كمدخل أساسي للبحث العلمي والتطوير والابتكار. وهذا ما يتطلب مراجعة كافة البنود المتعلقة بالإنفاق العام على التعليم بهدف رفع كفاءته من خلال الآليات التالية.

1.2.5 ترشيد الانفاق العام في كل مرحلة تعليمية وبين المراحل

توضح الممارسات الدولية وجود مجموعة من المداخل او الأساليب الممكن الاستعانة بها لتحسين مستويات الكفاءة في التمويل العام، بما يضمن الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة في عناصر التكلفة داخل المؤسسات التعليمية المتمثلة في التكاليف الرأسمالية (المباني – المرافق – التجهيزات) والتكاليف التشغيلية (أجور ومرتبات الإداريين والمدرسين والفنيين، والنفقات التشغيلية الأخرى) بهدف ترشيد الانفاق من جهة وتوجيهه من جهة أخرى الى أوجه الانفاق السابق ذكرها لتحقيق الجودة التعليمية.

ويمكن استخدام أسلوب تكاليف الأنشطة Activity Based Costing الذي يستند على أن لكل نشاط يمارس داخل المؤسسة التعليمية تكاليف خاصة به. وهذا الأسلوب يتطلب، التفصيل المسبق للأنشطة، كأنشطة أساسية وأنشطة تفصيلية، وانشطة فرعية على غرار الانشطة التعليمية والادارية والمالية فمثلاً، يتفرع من النشاط التعليمي كنشاط أساسي، أنشطة فرعية كنشاط التعليم الأولي، الذي يتفرع عنه نشاط الصف، وهكذا يمكن الوصول إلى تفاصيل أكثر دقة لكل نشاط من الأنشطة التعليمية على مستوى المرحلة والصف وكذلك على مستوى المواد والساعات التدريسية.

وعلى هذا الأساس، يتضح أنه بالإمكان تحديد تكاليف الأنشطة من خلال نظام متكامل لمفهوم تكاليف الأنشطة وذلك على مستوى مختلف الأنشطة التعليمية، بما يوفر الامكانية للضغط على النفقات الموجهة لتلك الأنشطة، بتقليصها او بدمج أكثر من نشاط واحد في نفقة واحدة وصولا إلى تحقيق متطلبات الفاعلية والكفاءة في استغلال الموارد المتاحة.

وفي ذات الإطار يجدر العمل على تطوير أساليب المتابعة والتقييم والرقابة المالية على الانفاق الحكومي الموجه للتعليم كأداة عملية لرفع كفاءة هذا الانفاق، وذلك ضمن إطار التقييم الدوري لجدوى الانفاق الحكومي على التعليم، بما يتجاوز المؤشرات الكمية التقليدية على غرار متوسط نصيب الطالب من الانفاق ومعدلات القيد، ليتم التركيز على المعيار النوعي. وقد يلعب نظام معلوماتي متخصص دورا هاما في هذا المجال على غرار المركز الوطني لإحصاءات التعليم في الولايات المتحدة الامريكية National Center for Education Statistics NCES، الذي يتولى مهمة الاشراف والتنسيق وإعداد التقارير التفصيلية.

2.2.5 إعادة تخصيص الموارد بين مراحل التعليم العام المختلفة والتعليم العالي

تتيح هذه الآلية إعادة توجيه الموارد المحررة على مستوى أي مرحلة تعليمية وخاصة التعليم العالي الى مراحل تعليمية أخرى حسب الأولويات. ويتيح النظام المعلوماتي المتخصص القدرة على تحديد المجالات ذات الأولوية على مستوى المراحل أو المناطق أو المدارس أو المؤسسات الجامعية للحصول على تلك الموارد المحررة.

وقد بينت ورقة Krafft and Alwode (2016) أن مجانية التعليم العالي في مصر وتونس (حيث تم تخصيص 1.1% و2% على التعليم العالي في عام 2010، على التوالي) أدى الى مستوى أعلى من عدم العدالة في النفاذ الى التعليم العام بحكم ضعف الانفاق، وهي الحالة المعاكسة في الاردن الذي توجه الى تكريس كل جهوده للإنفاق على التعليم العام بحكم عدم مجانية التعليم العالي، حيث وصلت حصة الانفاق على التعليم العالي في الاردن 0.8% من الناتج المحلي الاجمالي فقط. وقد تبين أن معدلات القيد في التعليم العام بالمراحل التعليمية المختلفة أعلى في الاردن، وذلك بفضل تخصيص الموارد المتاحة من التعليم العالي وتوجيهها نحو النهوض بالتعليم العام، بالاعتماد على منح دراسية توجه للشرائح الافقر لتغطية تكلفة التعليم العالي وتحميلها للشرائح الأغنى بشكل كلي، مما يسفر عن عدالة أكبر في النفاذ الى التعليم الاساسي وكذلك بشكل ملائم الى التعليم العالي. من جهة أخرى وثق Ragui (2010) أن مستوى الانفاق على التعليم العالي ومجانية التعليم العالي في مصر يمكن أن تعتبر دعما لشرائح مجتمعية على حساب نفاذ شريحة أعرض من الشرائح الافقر الى التعليم الأساسي وهو ما ساعد على تثبيت معدلات القيد والأمية في مستويات دون المتوسط العالمي.

وتسمح في هذا الإطار آليات ملائمة أكثر لتنويع مصادر تمويل التعليم العالي من خلال القروض الطلابية والتوسع في أدوار الجامعة المنتجة من خلال ربط مراكز البحوث بالجامعات بمؤسسات الأعمال، أو عبر ترشيد الانفاق الحكومي على مستوى التعليم العالي، لاسيما من خلال ربط التمويل المقدم من الحكومة بمعايير الأداء في تلك المؤسسات، إضافة لوجود إمكانات أوسع لإتاحة المجال أمام المؤسسات التعليمية بكافة مستوياتها الحكومية لإقامة شراكات مع مؤسسات القطاع الخاص.

وبالإضافة إلى ذلك، يمكن تبني عدد من البرامج الداعمة لتمويل الأنشطة التعليمية في مؤسسات التعليم العالي والتي تساعد على تحرير بعض مواردها لصالح تمويل التعليم العام، ومن

أهمها التعليم عن بُعد. حيث يمكن للمؤسسات التعليمية تقديم خدماتها الى شرائح واسعة من خلال استخدام التقنيات الحديثة للتواصل، وذلك دون الحاجة الى تحمل الأعباء التمويلية الرأسمالية والجارية، المرتبطة بتوفير المتطلبات المادية والبشرية والتنظيمية لتلك الشرائح الاضافية. وفي ذات الوقت يوفر هذا النوع من التعليم عوائد مالية مجزية، تمثل رافداً جديداً لميزانيات المؤسسات التعليمية. وتبدو هذه الصيغة أكثر ملاءمة للتعليم الجامعي، الا أن العديد من التخصصات المهنية واللغات الحية وغيرها قد تكون رافدا اضافيا للتطوير من خلال التعلم عن بعد في مراحل التعليم العام كذلك.

بالإضافة الى ذلك يمكن تأسيس صناديق مالية أو استثمارية لجمع أموال من الطلاب، كل حسب قدرته المالية، بحيث تدار من قبل متخصصين لديهم القدرة على الاستثمار الكفء لتلك الأموال، وكذلك توجيه مجالات الانفاق فيها وتحقيق جملة من الأهداف مثل اعانة الطلاب غير القادرين، او تشجيع الطلاب المتميزين، او المساهمة في تأمين الأجهزة والمعدات، او إقامة المشاريع الاستثمارية التي تخدم الطلاب وتنمي موارد الصندوق المالية.

3.2.5 توسيع ممارسات اللامركزية

يمكن التدرج في تنمية دور المناطق التعليمية في تمويل بعض أنشطة التعليم العام، وذلك وفقاً لقدراتها وطاقاتها المتاحة، عبر تمويل عدد من الأنشطة التعليمية مثل أنشطة النقل أو طباعة الكتب المدرسية، أو توفير المقاصف المدرسية، أو توفير المستلزمات الخاصة بالعملية التعليمية ذاتها. ويرتبط هذا الامر بمحدد أساسي يتمثل في تبني الأطر القانونية والتنظيمية التي تسمح بحشد موارد إضافية لتمويل التعليم، بما يتوافق مع متطلبات الشفافية والمحاسبة.

ويمكن البدء في تفعيل هذا النظام من خلال عدد محدود ومختار من المدارس من خلال فرض رسوم إضافية على بعض الأنشطة للمساهمة في تمويل تلك الأنشطة أو من خلال تطوير مفهوم المدرسة المنتجة. وهو ما يتطلب بدوره تطوير الدور المجتمعي لمساندة النهوض بالعملية التعليمية في مؤسسات التعليم العام، بما يدفع بتنافسيتها في مواجهة المدارس الخاصة لاسيما الدولية.

4.2.5 تطوير مفهوم المؤسسات التعليمية المنتجة

يرتكز هذا المفهوم على إمكانية استغلال الأصول المادية بشكل دائم أو مؤقت لمؤسسات التعليم العام والعالي كذلك، بالإضافة الى توظيف بعض الأنشطة المدرسية في مجالات الصناعات الحرفية والمنتجات اليدوية أو الاعمال الفنية، لتوليد دخول إضافية، أو الحصول على بعض

عقود الامتياز للإعلان أو للترويج لمؤسسات الاعمال، لاسيما على مستوى المجتمعات المحلية. وتبدو هذه الصيغ ملائمة جدا للمدارس المهنية والصناعية والتجارية التي يتميز بها النظام التعليمي المصري والتي قد تزيد قدرتها على استقطاب واستيعاب التلاميذ إذا ما تطورت فيها مثل هذه الانشطة المبتكرة والمولدة للدخل، وذلك لأنها تسهم بشكل غير مسبوق في بناء وزرع ثقافة ريادة الاعمال لدى الطلاب من خلال تطوير ملكات ومهارات مهنية متخصصة مفقودة ضمن الإطار التعليمي العادي، مما يزيد من فرصهم في دخول سوق العمل لاحقا. وتسمح هذه المزايا التنافسية بزيادة العائد الخاص على التعليم للطالب مما يسمح بإرسال اشارات محفزة للمجتمع بفائدة هذا النوع من المدارس والتعليم المهني والمتخصص.

ويمثل التوسع في تأسيس مدارس التميز او مدارس المستقبل أو المدارس المهنية الحديثة أحد أساليب ترجمة وتنفيذ هذه الأفكار، مما قد يسمح لها بهامش أكبر لخفض العبء التمويلي عن الحكومة، وفي ذات الوقت خدمة اهدافها التعليمية المتمثلة بشكل أساسي في رعاية الطلاب الموهوبين، وخدمة التخصصات العلمية والمهنية الدقيقة ورفع المستوى النوعي للتعليم.

5.2.5 الهبات والمساعدات المجتمعية والمسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص

تقوم هذه الآلية على إتاحة المجال المباشر أمام المدارس العامة لتلقي الهبات والمساعدات والموقوفات من أفراد المجتمع المحلي، لاسيما، من أسر الطلاب، لتمويل جزء من الأنشطة التعليمية في تلك المدارس، وذلك في إطار توسيع الشراكة المجتمعية في قطاع التعليم. إضافة إلى ذلك، يُمكن فتح المجال امام مؤسسات القطاع الخاص لتقديم مساعداتها او هباتها من باب المسؤولية الاجتماعية، بهدف تمويل أنشطة محددة في المدارس العامة، مثل تجهيزات المعامل والمختبرات وغيرها من الأنشطة، التي تتطلب موازنات قد لا تتمكن كافة المدارس والجهات من توفيرها.

ويجدر الذكر في هذا الإطار أن المسؤولية الاجتماعية للشركات تتمثل في الالتزام المستمر من قبل رجال الأعمال بالتصرف بشكل أكثر إيجابية للمساهمة في التنمية الاقتصادية وتحسين نوعية حياة القوى العاملة وعائلاتهم والمجتمع المحلي والمجتمع ككل. وهي من هذا المنطلق لا تقتصر على الاعتبارات الخيرية التطوعية النابعة من الدوافع الدينية او الثقافية، بل تقع في صلب العملية الإنتاجية والتجارية، بحيث تصبح بموجبها عنصراً حيوياً في تنافسية مسؤولة تعمل على تحقيق تنمية شاملة متوازنة تعظم للشركات ربحيتها وتضمن لها وللبيئة المحيطة بها الاستدامة والرفاه، لا سيما من خلال المساهمة الفاعلة في بناء رأس المال البشري الملائم لحاجياتها الادارية والتشغيلية

من خلال المساهمة في تمويل او بناء او إدارة المدارس والمعاهد والكليات لتوفير التعليم والتدريب المهني والبحث العلمي.

ويعتقد أن تحول ممارسات المسؤولية الاجتماعية من الاعتبارات الخيرية التطوعية الى أشكال المساهمة الفاعلة، يؤدي إلى اكساب الشركات الوطنية ميزة تنافسية من خلال القدرة على اجتذاب العملاء والمستخدمين، وكذلك من خلال زيادة الإنتاجية المترتبة على زيادة معنويات الموظفين والتزامهم تجاه الشركة التي ساهمت في تعليمهم وتكوينهم بالاعتماد على شراكة حقيقية بينها وبين المؤسسات التعليمية سواء تمويليا أو باعتماد مناهج التعلم الحديثة المعتمدة على المشاريع Project Based Education او حل المشاكل Problem Solving Based Education خاصة في التخصصات المهنية والتجارية والصناعية والعلمية وعلوم الإدارة وغيرها، وكذلك من خلال خلق جيل جديد من المنتجات المربحة والعمليات الإنتاجية الهادفة لتحقيق الأهداف الاجتماعية والبيئية والاقتصادية للمجتمعات. بالإضافة الى ذلك فقد تعمل المسؤولية الاجتماعية على تحسين سمعة الشركة خاصة في أعين المستثمرين والجهات الراعية والمانحة والقطاع المالي. وهي العوامل التي تؤكد في المحصلة وجود عوائد مشتركة للقطاع الخاص وللمجتمع، بما يوفر لهذه الالية قدرا أعلى من الاستدامة كمصدر حيوي لتمويل التعليم العام.

خامساً: الخاتمة

أكدت مراجعة الوضع الراهن للتعليم العام في مصر قصور كمي ونوعي يتمثل عموما في تدني معدلات القيد خاصة في المراحل التأسيسية بالإضافة الى ارتفاع معدلات الكثافة وتمايزها بين الحضر والريف، وآثارها السلبية على نوعية المخرجات التعليمية، وذلك استنادا لما أظهرته مؤشرات وبيانات متوسط سنوات التعليم ونتائج اختبارات العلوم والرياضيات وتنافسية القطاع التعليمي. وهو ما يجعل من الاهتمام بالتعليم العام والبحث في سبل تطويره، لا سيما ضرورة توفير المقومات المادية والبشرية والتنظيمية والمؤسسية المرتبطة به، أولوية ملحة لصانعي السياسات ومتخذي القرار لضمان تجويد مخرجاته وضمان بناء نوعي لرأس المال البشري الذي يعتبر الركيزة الأساسية في تحقيق التنمية المستدامة ضمن رؤية مصر 2030.

ويتوافق هذا الطرح مع معظم التقارير الدولية الصادرة عن البنك الدولي واليونسكو والمنتدى الاقتصادي العالمي التي تبين أن المنظومة التعليمية الراهنة في دول المنطقة تمثل عائقا في وجه التنمية المستدامة بالنظر الى تركيز التعليم على التلقين وليس إكساب المهارات والقدرات الادراكية والتحليلية والنقدية في ظل منظومات تعليمية متضخمة ومركزية لا تركز على المتعلم،

مما أفقد التعليم العام والعالي ارتباطه بالاحتياجات التنموية المتمثلة في قوة عمل ذات مهارات وتخصصات مهنية وعلمية تسهم بفاعلية في القطاعات الإنتاجية ذات القيمة المضافة العالية والتقانة العالية.

وفي حين ركزت هذه التقارير الدولية على أهمية مناهج التعليم الحديثة والانتقال من التركيز على المعلم الى التركيز على المتعلم في تجويد التعليم، ركزت هذه الورقة على أهمية تنويع تمويل التعليم العام بالاعتماد على فرضية أن تنويع التمويل وصيغ الاستثمار الحديثة في التعليم العام تدفع نحو خلق منافسة داخلية تسمح بتحسين حوكمة القطاع وتسهل التوجه نحو المناهج التعليمية الحديثة، ما يساعد على تجويد مخرجات التعليم بما يتوافق مع متطلبات التنمية المستدامة.

في هذا الإطار قدمت الورقة مسارين أساسيين لتمويل التعليم العام. يتمثل المسار الأول في توسيع الشراكة المجتمعية في القطاع التعليمي من خلال صيغ الشراكة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص واستعمال صيغ التمويل الجماعي وخصخصة الأصول أو الإدارة والأنشطة التعليمية الأخرى مع ضرورة تأمين التعليم من خلال نظام القسائم والمنح والقروض الدراسية، وذلك في ضوء محدد أساسي وهو مدى اللامركزية والمرونة في الترتيبات التشريعية والاجرائية المحفزة للتمويل الخاص في التعليم العام، والضامنة من جهة أخرى لمعايير الجودة والتقويم المستقل لخلق المنافسة المنشودة وتجويد نوعية التعليم.

وبشكل متوازي ركز المسار الثاني على رفع كفاءة الإنفاق الحكومي من خلال آليات ترشيد الإنفاق المباشر وغير المباشر من خلال الممارسات الحديثة على غرار أسلوب تكاليف الأنشطة وإعادة التخصيص بين المراحل التعليمية لا سيما بين التعليم العالي والتعليم العام من خلال توسيع ممارسات اللامركزية وتطوير مفهوم المؤسسات التعليمية المنتجة والتعلم عن بعد والمسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص.

ويجدر العمل في إطار خطة وطنية تسعى لدفع وتنمية دور القطاع الخاص للتوجه أكثر نحو الاستثمار في التعليم العام خاصة في الريف من خلال طرح مجموعة من الحوافز والإجراءات الجديدة لدعم المستثمرين وتغيير شروط الاستثمار في القطاع وتذليل كافة العقبات التي تواجههم بهدف التسريع في بناء منظومة تعليمية عصرية قائمة على شراكة مجتمعية واسعة تسعى إلى تطوير مخرجات التعليم من خلال منظومة تعليمية تنافسية وعادلة.

الهوامش

(1) التعليم المجتمعي: هي مدارس حكومية تابعة لنظام التعليم العام أنشئت في التسعينات للأطفال الذين لم يلتحقوا بالتعليم الأساسي (8 سنوات كحد أقصى لبداية المرحلة الابتدائية) أو الذين تسربوا منه. تأسست تلك المدارس بمساعدة منظمة «يونيسف» ووزارة التربية والتعليم والمجتمع المحلي ويتم افتتاحها في الغالب في المناطق محدودة السكان المحرومة من المدارس وتتميز بنظام تعليم مرن يسمح بتدريس أكثر من مستوى في نفس الفصل.

(2) راجع في ذلك:

– الطريق غير المسلوك: إصلاح التعليم في منطقة الشرق الأوسط وشمال آفريقيا (ملخص تنفيذي لتقرير التنمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، واشنطن: البنك الدولي، 2007.

– منظمة الألكسو وجمعية الدعوة الالإسلامية العالمية، « تحديث استراتيجية تطوير التربية العربية، تونس 2006، ص 74.

– منظمة الأم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليوننسكو)، أهمية الحوكمة في تحقيق المساواة في التعليم: التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع 2009، عُمان، اليونسكو، 2009.

(3) لم يتم تضمين التعليم المجتمعي او المدارس المجتمعية: في هذا التصنيف نظرا لكونها بطبيعتها مدارس حكومية). لا يوجد للقطاع الخاص دور فيها.

(4) وزارة التربية والتعليم (2017). "برنامج الشراكة مع القطاع الخاص – PPP"، www. moe.gov.eg/npbs-up-aug- 2016,jpg.

المراجع العربية

الأمم المتحدة – البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة. "التقرير السنوي للتنمية البشرية 2014 – المضي في التقدم – بناء المنعة لدرء المخاطر". 0-626020-1-92 – ISBN 978 – 2014.

البنك الدولي الطريق، 2007، الطريق غير المسلوك: إصلاح التعليم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ملخص تنفيذي لتقرير التنمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، واشنطن: البنك الدولي، 2007 .

التقرير السنوي الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي "التنافسية الدولية " للعامين 2011، 2016.

المنتدى الاقتصادي العالمي «التنافسية الدولية « للعامين 2011، 2016.

معتز خورشيد ومحسن يوسف، 2009، حوكمة الجامعات وتعزيز التعليم العالي والبحث العلمي في مصر، مكتبة الإسكندرية.

مروة محمد شبل بلتاجي، 2015، تمويل التعليم العالي في مصر: المشاكل والبدائل المقترحة، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

منظمة الألكسو وجمعية الدعوة الإسلامية العالمية، " تحديث استراتيجية تطوير التربية العربية، تونس 2006، ص 74.

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو)، أهمية الحوكمة في تحقيق المساواة في التعليم: التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع 2009، عُمان، اليونسكو، 2009.

منظمة العمل الدولية (2017) – قاعدة بيانات منظمة العمل الدولية.

وثيقة الدستور المصري (2014).

وزارة التربية والتعليم (2017). "برنامج الشراكة مع القطاع الخاص – PPP" ، www. .<moe.gov.eg/npbs-up-aug- 2016,jpg

المراجع الانجليزية

Andrew Weiss, 1995, Human Capital vs. Signaling Explanations of Wages, The Journal of Economic Perspectives, Vol. 9, No. 4 (Autumn, 1995), pp. 133-154.

Barro, Robert J. 1990, Government Spending in a Simple Model of Endogenous Growth, Journal of Political Economy 98 (5).

Caroline Krafft and Halimat Alawode, 2016, Subsidizing Inequality: Policy and Higher Education in the Middle East and North Africa, Policy Perspective n 20, ERF.

Galal Ahmed and Kanaan Taher, 2010, Financing Higher Education in Arab Countries, ERF Policy Research Report n43.

Hanushek, E. and Woessmann, L., 2007a, The Role of Education Quality in Economic Growth, World Bank Policy Research Working Paper No. 4122 Hanushek, E. and Woessmann, L., 2007b, The Role of School Improvement in Economic Development, NBER Working Paper, No. 12832.

Hoxby Caroline, 2003, School Choice and School Productivity. Could School Choice Be a Tide that Lifts All Boats?, NBER, 10091.

Lewis Laura, and Patrinos Harry Anthony, 2012, Impact evaluation of private sector participation in education, CfBT Education Trust.

Lucas, R. E., 1993, Making a miracle, Econometrica, Vol. 61, No. 2, pp. 251 – 272.

Lucas, Robert, 1988, On the Mechanics of Economic Development, Journal of Monetary Economics 22 (1): 3–42.

Mankiw, Gregory, David Romer, and David Weil, 1992, A Contribution to the Empirics of Economic Growth, Quarterly Journal of Economics, 107: 407–37.

Milton Friedman, 1955, The Role of Government in Education, From Economics and the Public Interest, ed. Robert A. Solo.

Peter W. Dowrick, 2003 A, model for assessing learning outcomes for Australian students in special schools, British Journal of Special Education Volume 29, Issue 4meldel ..

Ragui Assaadm, 2010, EQUALITY FOR ALL? EGYPT'S FREE PUBLIC HIGHER EDUCATION POLICY BREEDS INEQUALITY OF OPPORTUNITY, Policy Perspective n 2, ERF.

Romer, P. M, 1986, Increasing Returns and the Long-Run Growth, Journal of Political Economy, V.94, pp.1002-1097.

Romer, Paul M. 1990. "Endogenous Technological Change." Journal of Political Economy 98 (5).

Weiss Andrew, 1995, Human Capital vs. Signaling Explanations of Wages, The Journal of Economic Perspectives, Vol. 9, No. 4 (Autumn, 1995), pp. 133-154.

World Bank, 2015, SABER early childhood development country report: Albania 2015.

World Bank, 2006, Where is the wealth of nations? Measuring Capital for the 21th century, World bank –ISBN: 978-0-8213-6354-6, www.moe.gov/eg/npbs/index - February 2017.

Zeynep Deniz and A. Suut Dorguel, 2008, Disaggregated Education Data and Growth: Some Facts from Turkey and MENA countries, eCOMMONS, 9-1.

مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد التاسع عشر - العدد الثاني - (2017) 45 - 88
المعهد العربي للتخطيط

الفساد والاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة تطبيقية على مصر

جيهان السيد*

ملخص

لقد حظيت العلاقة النظرية بين الفساد والاستثمار الأجنبي المباشر بقدر كبير من الجدل نظراً لما تتسم به من الغموض، حيث لم توجد الأدلة التطبيقية الكافية على ما إذا كانت العلاقة سلبية أم إيجابية. وتهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر الفساد على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصاد المصرى في الأجلين القصير والطويل خلال الفترة الزمنية (1995 – 2016)، وذلك باستخدام مؤشر مدركات الفساد، الصادر عن منظمة الشفافية الدولية. وتم الاعتماد على منهج اختبار الحدود للتكامل المشترك أو نموذج الانحدار الذاتى لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL). وقد أوضحت النتائج وجود أثر سالب ومعنوي واضح للفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر في الأجلين القصير والطويل، بما يدعم فرضية «اليد المعوقة» للفساد. وعليه، فإن التحكم في الفساد يجعل الاقتصاد المصري أكثر جذباً لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

Corruption and Foreign Direct Investment: An Empirical Study on Egypt

Gehan Elsayed

Abstract

The theoretical relationship between corruption and foreign direct investment (FDI) has been debated extensively in the literature in recent years. Yet the evidence on the impact of corruption on FDI remains ambiguous. The objective of this study is to measure the impact of corruption on FDI in the Egyptian economy in the short and long-run over the period (1995-2016), by using corruption perceptions index (CPI), published by transparency international (TI). Using The Bounds Testing Approach to Cointegration or Auto-regressive Distributed Lag model (ARDL), the results indicate that corruption has a negative and significant effect on FDI in both the short-run and long-run. This is consistent with the "Grabbing Hand" hypothesis of corruption. Therefore, controlling corruption may attract more FDI inflows to the Egyptian economy.

* مدرس بقسم الاقتصاد والتجارة الخارجية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، جمهورية مصر العربية، البريد الالكتروني: gehanmmel@hotmail.com

أولاً: مقدمة

يعد الفساد «Cancer of Corruption» عقبة أساسية أمام النمو والتنمية والاستثمار، حيث أنه يوفر الدوافع لإهدار الموارد الاقتصادية وتشويه المنافسة، كما يقلل من فاعلية الإدارات الحكومية، ويشوه قرارات الإنفاق العام، ويقلل الاستقرار الاقتصادي، ومن ثم يفقد الثقة ويضر بسمعة الدولة بصفة عامة (World Bank، 2014). وقد أوضحت الكثير من الدراسات (Mauro, 1995; Mauro, 1996; Baliamoune & Ertimi & Saeh, 2013; Ferreira, 2013 Ndikumana, 2008) أن الفساد يضر بالنمو الاقتصادي بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال قنوات أساسية من أهمها الاستثمار والتجارة والاستثمار الأجنبي المباشر.

ويكتسب الاستثمار الأجنبي المباشر Foreign Direct Investment (FDI) أهمية كبيرة في دعم النمو الاقتصادي والتنمية في الدول النامية، حيث يمثل مصدر هام لتوفير رؤوس الأموال والنقد الأجنبي اللازم لعملية التنمية، ويعمل كقناة أساسية لنقل وانتشار التكنولوجيا، بالإضافة توفير فرص عمل وتدريب لعدد كبير من القوة العاملة. كما يسهل من نقل المهارات الإدارية ويدعم المنافسة في السوق المحلي، وبالتالي يساهم FDI في مواجهة فجوات التنمية «Development Gaps» في الدول النامية مثل فجوة الاستثمار وفجوة الصرف الأجنبي وفجوة الصادرات وفجوة الإيرادات الضريبية، الأمر الذي ينعكس في النهاية في رفع معدل النمو الاقتصادي (Quazi, 2007: 1; Driffield, et al., 2010: 2; Anyanwu, 2011: 1; Marandei, 2013: 2; Baklouti & Boujelbne, 2014:89; Alshammari, 2015: 45; Bayar & Alakbarov, 2016: 303).

وتسعى كافة الدول النامية ومن بينها مصر إلى جذب أكبر قدر من تدفقات FDI، خاصة في ظل منافسة شديدة من جانب دول آسيا – مثل كوريا والصين وسنغافورة وإندونسيا وتايلاند– التي تستحوذ على مستويات مرتفعة من FDI (Quazi، 2007: 1). حيث بلغت التدفقات العالمية حوالي 1.2 تريليون دولار عام 2014، حوالي نصفهم موجه إلى الدول الصاعدة .(Bayar & Alakbarov, 2016: 303) وإنطلاقاً من ذلك حظيت العوامل المؤثرة على جذب FDI أو محدداته المختلفة الاقتصادية والمؤسسية والسياسية بقدر كبير من الاهتمام كمجال خصب ودائم التجديد.

وهناك اهتمام متزايد في السنوات الأخيرة بأثر المحددات المؤسسية مثل الفساد والحوكمة Governance – الذي يعتبر الفساد أحد مؤشراتها–[1] كمحددات أكثر أهمية للاستثمار الأجنبي المباشر، خاصة في ظل تحول اهتمامات وأهداف الشركات متعددة الجنسية من البحث عن الأسواق الكبيرة والعمالة الرخيصة والموارد الطبيعية Resource Seeking إلى البحث عن الكفاءة Efficiency Seeking، بل واتجهت بعض الدراسات (UNCTAD, 1996; Castro & Nunes, 2013; Subasat & Bellos, 2013a,b) إلى أبعد من ذلك عندما اعتبرت أن عوامل الحوكمة الجيدة من أهم المحددات لجذب FDI وبصفة خاصة الفساد، بحيث أصبحت المحددات التقليدية أقل أهمية.

وقد حظى الفساد على قدر أعلى من الاهتمام كعقبة أساسية أمام تدفقات FDI، ومن ثم تصدر الأجندات البحثية لحكومات الدول المختلفة والمنظمات الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD ومنظمة الشفافية الدولية، التي أوضحت أن الفساد مازال ظاهرة منتشرة على نطاق واسع (Smarzynska & Wei, 2000: 1; Castro & Nunes, 2013: 65). كما أوضح تقرير التنمية العالمية الصادر عن World Bank (2017) بعنوان «Governance and the Law» أن التغلب على الفساد وتدعيم الحوكمة من أهم التحديات أمام الاستثمار والتنمية.

ولكن هناك قدر كبير من الجدل حول أثر الفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث لم تصل الأدلة النظرية والتطبيقية إلى نتائج واضحة ومحددة حول ما إذا كانت العلاقة سلبية أم إيجابية، وإنما يوجد اتجاهين في هذا الشأن تم تسميتهم مجازاً «Sand the Wheels» و «Grease the Wheels» (AL-Sadig, 2009; Ferreira, 2013: 8; Aljazaerli, 2016: 118; Subasat & Bellos, 2013a: 151; Marandei, 2013: 314; Tosun, 2014: 249) الاتجاه الأول، يوضح أن الفساد يعوق تدفقات FDI من خلال فرضية اليد المعوقة والطاردة «Grabbing Hand» نظراً لما يترتب عليه من ارتفاع تكاليف المعاملات الاقتصادية وزيادة حالة عدم التأكد. وعلى النقيض يوضح الاتجاه الثاني، أن الفساد يمكن أن يساعد ويجذب الاستثمار الأجنبي المباشر بما يسمى فرضية اليد المساعدة «Helping Hand»، لأنه يقلل من المشاكل والعقبات المرتبطة بالمؤسسات والتنظيمات الضعيفة والإجراءات البيروقراطية في الدولة المضيفة Host Country.

وفي هذا السياق تساءلت العديد من الدراسات مثل دراسة (Wei, 2000a,b) عن حالة الصين وبعض الدول الآسيوية مثل إندونيسيا التي استطاعت جذب قدر كبير من FDI في ظل مستوى مرتفع من الفساد، وهل تعتبر حالات خاصة غير متكررة لا يضر الفساد بها بتدفقات FDI.[2] وبالتالي أوضحت الدراسات أن الأثر الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يكون في إطار الدول الصاعدة والنامية فقط كما في بعض دول إفريقيا وأسيا وأمريكا اللاتينية (Cuervo-Cazurra, 2008: 13; Pal, 2014: 1; Alshammari, 2015: 48). ومن ثم تتمثل مساهمة الدراسة الحالية مقارنة بالدراسات السابقة في أنها تختبر العلاقة على مستوى الاقتصاد المصري التي لم تتوفر الدراسات التطبيقية به في هذا المجال، وفي أحدث فترة زمنية ممكنة متاحة للبيانات.

وعلى مستوى الاقتصاد المصري، نجد أنه يعانى من العديد من المشاكل الاقتصادية في أعقاب ثورة الخامس والعشرين من يناير 2011 انعكست في انخفاض معدلات النمو الاقتصادي، ومؤخراً يواجه أزمة شديدة في عرض الصرف الأجنبي منذ بداية عام 2016 مع ارتفاع سعر الصرف نتيجة انخفاض عرض الدولار من المصادر المختلفة، حيث يوجد انخفاض في عائدات السياحة وإيرادات قناة السويس في ظل الركود الاقتصادي العالمي، كذلك انخفاض تحويلات العاملين من الخارج وخاصة من الدول العربية في إطار الانخفاض الكبير في أسعار النفط، وانخفاض الصادرات بسبب المشاكل الإنتاجية وغلق الكثير من المصانع. وبالتالي يعد جذب الاستثمار الأجنبي من البدائل الهامة والسريعة لتوفير موارد مالية من النقد الأجنبي ودعم النمو الاقتصادي.

وقد أعلنت الحكومة المصرية رسمياً أن الاستثمار متضمناً الاستثمار الأجنبي المباشر من ضمن الأولويات الأساسية لها، وفي مارس 2015 تم تنظيم مؤتمر كبير لتشجيع الاستثمار الأجنبي بعنوان المؤتمر الاقتصادي لدعم وتنمية الاقتصاد المصري Egypt Economic Development Conference (EEDC) موضحاً خطة الإصلاح في مصر ومتوجهاً نحو سياسة استثمارية جديدة، ومستهدفاً ما يقرب من 36 بليون دولار من FDI.

وفي إطار ذلك تم القيام بالعديد من الإصلاحات الاقتصادية لتحسين مناخ الاستثمار انتهت بعدد من الإجراءات خلال عامى 2015 و 2016 (Bureau of Economic and Business Affairs، 2015، 2016: 1–2). ولكن حجم تدفقات FDI الداخلة لمصر لم تكن على المستوى المطلوب والمتوقع منها، حيث وصلت حوالي 6.84 مليار دولار خلال العام المالى 2016/2015 ، مقارنة بحوالي 6.38 مليار دولار خلال عام 2015/2014 (الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، 2017). [3] مما آثار العديد من التساؤلات حول دور الفساد في التأثير عليها، حيث جاء ترتيب مصر في مؤشر مدركات الفساد 108 ضمن 176 دولة لعام 2016 (Transparency International, 2017). كما تصدر الفساد ضمن الخمسة عقبات الأساسية التي تواجه مناخ الاستثمار وبيئة الأعمال في مصر كما يوضحه مؤشر التنافسية العالمية(Global Competitiveness Index (GCI لعام 2016 (World Economic Forum, 2017: 168) وكذلك في التقييمات التي يقوم بها البنك الدولي عن مناخ الاستثمار Investment Climate Assessment (ICA) في السنوات المختلفة (World Bank, 2009).

وبالتالي فإن التساؤل الأساسي الذي يبلور مشكلة الدراسة الحالية هو: إلى أى مدى يمكن أن يساهم الفساد في إعاقة أو جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر؟ ومن هنا تحاول الدراسة اختبار فرضية أساسية وهي: « يؤثر الفساد تأثيراً سلبياً على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر»

ومن ثم فإن الهدف الأساسي للدراسة هو قياس أثر الفساد على تدفقات FDI إلى مصر، وذلك باستخدام مؤشر مدركات الفساد Corruption Perceptions Index (CPI) الصادر عن منظمة الشفافية الدولية Transparency International (TI). وتم تقدير العلاقة بالاعتماد على منهج اختبار الحدود للتكامل المشترك The Bounds Testing Approach أو نموذج الانحدار الذاتى لفترات الإبطاء الموزعة Auto–regressive Distributed Lag (ARDL)، الذي يتسم بتجنب كثير من المشاكل القياسية، خاصة في ظل انخفاض عدد المشاهدات، وذلك خلال الفترة (1995 – 2016)، حيث تتوافر البيانات عن مؤشر الفساد المستخدم مع بداية فترة الدراسة وحتى أحدث بيانات متاحة لمتغيرات الدراسة.

وتنقسم الدراسة إلى خمسة أجزاء رئيسية بالإضافة إلى المقدمة. يذهب الجزء الأول إلى استعراض المفاهيم والأسباب للفساد وأهم المؤشرات التي تعبر عنه. وتم التطرق في الجزء الثاني إلى الخلفية النظرية للعلاقة بين الفساد والاستثمار الأجنبي المباشر وأهم محددات FDI في إطار النظريات الاقتصادية المرتبطة. وعرض الجزء الثالث أهم الأدبيات التطبيقية السابقة. ثم الجزء الرابع الذي حاول تحليل أوضاع الفساد والاستثمار الأجنبي المباشر في مصر. وتضمن الجزء الخامس الإطار التطبيقى لقياس تأثير الفساد على FDI في مصر، بما يشمله من توصيف المتغيرات ومصادر البيانات وتحديد نموذج القياس المستخدم، يليه الخلاصة والنتائج.

ثانياً: الفساد: المفهوم- الأسباب- المؤشرات

1.2 مفهوم الفساد

يعد الفساد ظاهرة معقدة ومتعددة الأبعاد لا تؤثر فقط على الدول النامية ولكن تعاني منها أيضاً الدول المتقدمة ولكن بدرجات متفاوتة، ولا يوجد اتفاق على مفهوم موحد وشامل للفساد على المستوى الدولي.

ولقد تواجدت العديد من التعريفات للفساد، حيث تم تعريفه من جانب Enterprise Survey of World Bank على أنه "نسبة المدفوعات غير الرسمية التي يتم منحها للموظف العام أو الحكومي" (Aljazaerli, 2016:

117). وهنا نجد أن هذا التعريف قد ضيق نطاق الفساد وحصره فقط في أحد أدواته أوأشكاله الرئيسية، وهي منح المدفوعات غير القانونية أو الرشاوي.

وكذلك تم تعريفه على أنه "دفع الرشاوي إلى الموظفين الحكوميين للحصول على مزايا خاصة مثل التصاريح وتراخيص الاستثمار والتقييم الضريبى..." (AL-Sadig, 2009: 267). ويختلف هذا التعريف عن السابق فقط في أنه يحاول توضيح المجالات المختلفة التي يمكن أن تعاني من الفساد بشكل أكبر.

كما تم تعريف الفساد أيضاً على أنه "ترتيبات تتضمن تبادل خاص بين طرفين (الموظف الحكومي والمستثمر الأجنبي) ولديه تأثير على تخصيص الموارد في الوقت الحالي أو المستقبل" (AL-Sadig, 2009: 268). ويركز هذا التعريف على الأطراف التي ترتبط في معاملات الفساد، مع إلقاء الضوء على آثاره بشكل سريع وغير تفصيلى.

وقد قام البنك الدولي بتعريف الفساد على أنه "إساءة استخدام السلطة العامة Public Power لتحقيق مكاسب خاصة". وهو من التعريفات التي حظيت بقبول كبير (World Bank, 2017:77; Ferreira, 2013: 2; Cuervo-Cazurra, 2008:12).

إلا أنه يتضح من التعريفات السابقة أنها تركز على الفساد في القطاع الحكومي والعام فقط. ولكن أوضحت الدراسات أن الفساد يمثل مشكلة اقتصادية تتواجد في كل من مؤسسات القطاع العام والخاص على حد سواء، إلا أن فساد الموظف العام يعد موضوع على درجة كبيرة من الأهمية خاصة بالنسبة للدول النامية، ربما تكون السيطرة عليه تساعد بشكل كبير في السيطرة على الفساد في القطاع الخاص (Habib & Zurawicki, 2002: 292; Castro & Nunes, 2013: 62; Zurawicki & Habib, 2010: 1; World Bank, 2014).

ولكن التعريف الأكثر شيوعاً وقبولاً على المستوى العالمي واستخداماً في الأدبيات الاقتصادية المختلفة (Cuervo-Cazurra, 2008:12; Alshammari, 2015:48; Quazi, 2014:235; Ho Hsu, 2006:3; Teskoz, 2006:2; Chande,2014:16 ; Ertimi & Saeh, 2013:1) هو تعريف منظمة الشفافية الدولية (Transparency International)[4] للفساد على أنه «إساءة استغلال السلطة الموكلة Entrusted Power لتحقيق مكاسب خاصة". ويعد هذا التعريف أوسع نطاقاً لأنه لم يقصر الفساد على قطاع معين، وإنما يمكن أن يمتد ليشمل القطاع الخاص.

وعلى مستوى الاقتصاد المصري فقد اعتمد التقرير الأول للجنة الشفافية والنزاهة (2007) على مفهوم للفساد يتوافق تماماً مع مفهوم منظمة الشفافية على أنه " إساءة استغلال السلطة المرتبطة بمنصب معين بهدف تحقيق مصالح شخصية على حساب المصالح العامة" (وزارة الدولة للتنمية الإدارية، 2007: 1). كذلك أوضحت الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد في مصر (2014) أن تعريف منظمة الشفافية هو الأكثر قبولاً على المستوى العالمي.[5]

ويأخذ الفساد أشكالاً كثيرة منها الرشوة والتزوير والإختلاس والمحسوبية والوساطة والتهرب الضريبى والكسب غير المشروع من خلال السلطة والنفوذ، مما يمثل اختراق للقانون (Ho Hsu, 2006:3; AL-Sadig, 2009: 268).

وللفساد أنواع عديدة تختلف باختلاف المعيار المتخذ أساساً للتفرقة، حيث يمكن تصنيف الفساد بناء على معيار تنظيم المعاملات إلى الفساد المنظم «Pervasive or Organized»، والفساد غير المنظم «Arbitrary or Disorganized»، حيث يعكس الفساد المنظم درجة تعميم الفساد في القطاع العام، ومدى انتشاره عبر كل المؤسسات ومن خلال المديرين والمسئولين اللذين يرتبطوا بممارسات فساد مخططة، ويكون منتشراً بشكل كبير في الدولة، بحيث تصبح الرشاوي روتين دائم يقوم به كافة المتعاملين مع الجهات الحكومية ولا تتوافر أى حوافز قوية لمحاربة هذا النظام أو تغييره (غالباً يحقق المستهدف منه بعد دفع الرشاوي). الأمر الذي يؤدي إلى جعل الشركات الأجنبية ترتبط بممارسات فاسدة في ظل هذه البيئة. بينما الفساد غير المنظم Isolated يمكن أن يكون قليل الحدوث ويتم بشكل فردى من جانب بعض الأفراد، وتظل هناك حالة من عدم التأكد بشأن إتمام العمل أو القيام بالخدمة حتى بعد دفع الرشاوي. كذلك يصنف الفساد من حيث معيار الفئة الممارسة له، إلى الفساد الكبير Grand Corruption الذي يقوم به كبار الموظفين والمسئولين والسياسيين، ويتسم بأنه منظماً ويحقق عوائد كبيرة، والفساد الصغير Petty Corruption الذي يمارسه صغار الموظفين لتعويض الراتب المنخفض، ويتم بشكل غير منظم. كما يمكن تصنيف الفساد من حيث المستوى أو القطاع الذي يحدث فيه، إلى الفساد السياسى Political Corruption الذي تقوم به النخب السياسية بالموافقة على وضع سياسات عامة تخدم مصالحها الشخصية، والفساد البيروقراطى أو الإداري Bureaucratic Corruption الذي يقوم به الموظف الحكومي عند توفيره للخدمات العامة (Zurawicki & Habib, 2010: 1; Wei, 2000b: 3; Ferreira, 2013: 3; Cuervo-Cazurra, 2008:13-16).[6]

وقد أوضحت الدراسات أن الفساد حتى ينشأ ويستمر يجب أن تتواجد على الأقل ثلاثة شروط أساسية تتمثل في: وجود سلطة تقديرية Discretionary Power للمسئول العام في تصميم وإدارة اللوائح والسياسات بطريقة تحكمية، ووجود عوائد اقتصادية Economic Rent يمكن إنتزاعها والحصول عليها، ووجود مؤسسات ضعيفة Weak Institutions (Aidt, 2003: 632-633; Ho Hsu, 2006:4; Baliamoune & Ndikumana, 2008: 3).

2.2 أسباب الفساد

هناك العديد من الأسباب الهامة للفساد، من أهمها التدخل الحكومي في الاقتصاد، والسيطرة على الكثير من المشروعات واحتكار معظم الخدمات الأساسية. وقد أوضحت دراسة Mauro (1996) أن هذا التدخل يأخذ مظاهر عديدة من أهمها القيود على التجارة الدولية، حيث وجود قيود كمية على الواردات سوف يجعل المستوردين لديهم الحافز لمنح رشاوى للموظفين المختصين للحصول على تراخيص الإستيراد. وفي نفس السياق في حالة حماية الصناعة المحلية من المنافسة الأجنبية ربما يحفز المنتج المحلي على دفع الرشاوي. وكذلك السياسات الاقتصادية غير الملائمة ومنها السياسة الصناعية وما يرتبط بها من دعم حكومى للصناعة قد يمثل مصدر للعائد، والرقابة على الأسعار وممارسات تخصيص النقد الأجنبي.

وينتشر الفساد بشكل كبير في الاقتصاديات الصاعدة «Transition Economies» والدول النامية ومنها مصر، نتيجة توافر الظروف التي تدعم فرص الفساد. ومن هذه الأسباب انتشار الفقر وانخفاض مستوى الأجور خاصة في الجهاز الإداري بالدولة والوحدات المعنية بتوفير الخدمات العامة، وعدم توافر الضمانات الاجتماعية الكافية، بما يدفع إلى البحث عن المزيد من الدخل. كذلك وجود الاحتكارات خاصة بالسلع الاستراتيجية

ومن ثم تشوه المنافسة، بالإضافة إلى عدم توفر الشفافية الكافية وضعف الرقابة الداخلية على الأجهزة الحكومية، وغياب المساءلة والمحاسبة والتراخى في تنفيذ العقوبات، خاصة في ظل سرية ممارسات الفساد وصعوبة الكشف عنها. [7] ويزداد الأمر خطورة في ظل القبول الاجتماعى أحياناً للفساد الصغير وإظهاره على أنه وسيلة مقبولة للحصول على الحقوق، وأيضاً في ظل الفساد المنظم ووجود عدد أكبر من المشتركين به (World Bank, 1998: 2; Wei, 2000b: 2). [8]

ويعد ضعف النظام وانتشارالروتين والبيروقراطية الحكومية وكثرة وتعقد الإجراءات والمستندات والتوقيعات المطلوبة، ومن ثم ضرورة الحصول على العديد من التراخيص والتصاريح من جانب الشركات الأجنبية، من الأسباب الهامة لخلق مناخ ملائم للفساد ومنح الرشاوي للموظفين الحكوميين من أجل إنجاز الأعمال أو للحصول على مزايا حكومية أو تجنب دفع تكاليف أو التعرض لإلتزامات قانونية معينة (Hines, 1995: 1; Delios, 2005: 3; Ho Hsu, 2006: 4; Castro & Nunes, 2013: 62).

3.2 مؤشرات الفساد

يعانى الفساد من صعوبات عديدة في قياسه والتعبير عنه بشكل كمى، نظراً لكون الفساد معاملات غير قانونية وتتم بشكل سرى. وتوجد بعض المؤشرات المتاحة للفساد تعتمد على مدى إدراك الفساد، منها مؤشرات تعتمد على تقديرات خبراء متخصصين في الشركات الدولية الكبرى مثل المؤشر الصادر عن Business International (BI)، أحد فروع وحدة الذكاء الاقتصادي Economic Inteligence Unit (EIU) للفترة من (1980 – 1983) ليغطى حوالي 70 دولة. وكذلك مؤشر الدليل الدولي للمخاطر International Country Risk Guide (ICRG) الصادر عن مجموعة خدمات المخاطر السياسية Political Risk Services Group كمؤشر تقريبى للفساد. [9] كما يوجد نوع ثاني من المؤشرات يعتمد على دراسات مسحية Surveys بناء على استقصاء موجه للمتخصصين والحصول على متوسط لتقديرات المشاركين مثل المؤشرات الصادرة عن المنتدى الاقتصادي العالميWorld Economic Forum في تقرير التنافسية الدولية عام 1997 Global Competitiveness Report (GCR). (Hines, 1995: 7-8; Wei, 2000a: 308-309; Wei, 2000b: 3; Zurawicki & Habib, 2010: 1-2; Alesina & Weder, 1999: 7-8; Wei, 1997; Kraay & Murrel, 2013:4-5). كما يوجد أيضاً مؤشر السيطرة على الفساد Control of Corruption الصادر عن البنك الدولي منذ عام 1996 كمؤشر فرعى ضمن مؤشرات الحوكمة العالمية Worldwide Governance Indicators (WGI). [10]

ويعد مؤشر مدركات الفساد CPI الصادر عن منظمة الشفافية الدولية Transparency International (TI) منذ 1995 من أكثر المؤشرات قبولاً واستخداماً في قياس الفساد (Hawthorne, 2013:1). [11] وهو مؤشر تجميعى يوفر البيانات بشكل موحد ويرتب الدول من خلال معدل تكرار الرشاوي ومدى إدراك وجود الفساد في الجهاز الإداري والقطاعات الحكومية والعامة وبين السياسيين في الدولة المعنية. ويعتمد المؤشر على مجموعة من من المسوحات والاستطلاعات المصممة لهذا الغرض تتم بواسطة متخصصين من جهات عديدة، وتتراوح قيمته بين الصفر (فساد تام) وعشرة (عدم وجود فساد). ويعطى مؤشر جيد عن مدى تغير أوضاع الفساد في الدولة للأفضل أم للأسوأ، ويغطى نطاق واسع من الدول حوالي 180 دولة. وبالتالي هو من أفضل المؤشرات المعبرة عن الفساد على خلاف بعض المؤشرات الأخرى التي تهتم بعنصر المخاطرة في الدول، بحيث

تتضمن مخاطر معينة مثل عدم الاستقرار السياسى ومخاطر الإرهاب ومنها مخاطر الفساد (Smarzynska & Wei, 2000: 9; Zurawicki & Habib, 2010: 1; Springis, 2012: 147; Marandei, 2013:315; Ertimi & Saeh, 2013:1-3; Aljazaerli, 2016: 117-118). لذلك سوف تقوم الدراسة الحالية بالاعتماد على هذا المؤشر.[12]

ثالثاً: العلاقة بين الفساد والاستثمار الأجنبي المباشر: الخلفية النظرية

يعد وضع نموذج خاص بمحددات الاستثمار الأجنبي على درجة عالية من الصعوبة نظراً لتعدد العوامل المؤثرة عليه وتعدد التصنيفات المختلفة لهذه المحددات. ومن أشهر النماذج قبولاً في نظريات الاستثمار الأجنبي نموذج ((Ownership, Location, and Internalization (OLI) الذي تم تطويره من جانب Dunning 1988)) ويوضح أن الشركات الأجنبية تستثمر في الخارج بحثاً عن ثلاث أنواع من المزايا تتعلق ب (الملكية– الموقع– الاستيعاب الداخلى). حيث يوضح عامل الملكية (O) مدى توفر مزايا لملكية الشركات الأجنبية مقارنة بالشركات المحلية بما يمكنها من إنجاز أعمالها داخل السوق المحلي، وقد يرتبط ذلك بمزايا تكنولوجية أو تنظيمية أو ضريبية. وعامل الموقع (L) أى المزايا التنافسية للموقع بالنسبة للمستثمر الأجنبي الذي يتخذ قراره بالمقارنة بين التصدير أو الاستثمار في الخارج، مثل مزايا العمالة، والموارد الطبيعية، والانفتاح التجاري، والبنية الأساسية وغيرها من العوامل التي تجعل اختيار دولة معينة أكثر جاذبية من دولة أخرى. و يستهدف هذا النوع من الاستثمار الأجنبي تغطية وتوفير العرض من المنتج في السوق المحلي للدولة المضيفة من خلال فرع تابع للشركة في دولة المصدر Source Country (الاستثمار الأجنبي الأفقى Horizontal FDI)، وهنا يكون حجم السوق والانفتاح التجاري من المحددات الهامة. والعنصر الثالث عنصر الاستيعاب الداخلى (I) وينتج من استغلال العيوب Imperfections في الأسواق الخارجية مثل الفساد متضمناً حالة عدم التأكد ارتفاع تكاليف إتمام المعاملات الاقتصادية، أو التي يتم تحملها للوصول إلى المعلومة بشكل أسرع وتوليد المعارف بشكل أكثر كفاءة، وكذلك الضعف بالجهاز الإداري للدولة والروتين وتعقد الإجراءات. وفي هذه الحالة قد يستهدف FDI نقل جزء أو مرحلة من عملية الإنتاج، مثل إنتاج المكونات والأجزاء وقطع الغيار في مواقع مختلفة بما يؤدي إلى مزايا انخفاض التكلفة (الاستثمار الأجنبي الرأسى Vertical FDI) (Anyanwu, 2011: 9-10; Springis, 2012: 145; Barassi & Zhou, 2012:4; Quazi, 2014: 234).

كما توجد أربع تصنيفات أخرى أساسية لمحددات FDI تتمثل في، أولاً: البحث عن السوق Market–seeking، ويتضمن توفير المتطلبات الاستهلاكية في أسواق الدولة المضيفة خاصة التي كان يتم التصدير إليها في فترات سابقة أو فتح أسواق جديدة، ويمكن التعبير عنه من خلال حجم السوق ومعدل نمو الدخل الفردى. ثانياً: البحث عن الموارد Resource–seeking، ويتضمن تأمين الإمدادات من الموارد من مواد خام وعمالة رخيصة. ثالثاً: البحث عن الكفاءة Efficiency–seeking من خلال قاعدة إنتاج كفء منخفضة التكلفة تخدم الأسواق المحلية والعالمية المحتملة، ويرتبط ذلك بالعمالة الماهرة المتعلمة والمدربة وإنتاجيتها، واعتبارات تكاليف النقل والاتصالات والبنية الأساسية المرتبطة بها. ورابعاً: البحث عن أصول استراتيجية Created–asset–seeking لتحديث القدرات الإنتاجية من خلال الاستحواذ على أصول جديدة قد تتعلق بالبحوث والتطوير والابتكارات والتكنولوجيا المتقدمة، وقد يتم ذلك من خلال عمليات التملك أو الاندماج (Ho Hsu, 2006: 8; Anyanwu, 2011: 9).

ومن التقسيمات الهامة أيضاً لمحددات FDI التي استخدمت في الأدبيات السابقة، عوامل الجذب Pull Factors، وهي العوامل المحلية أو المرتبطة بالدولة المضيفة مثل الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وحالة عدم التأكد المرتبطة بالدولة المضيفة. ويعبر عنها بحجم السوق ومعدل نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالى ودرجة الانفتاح التجاري والفساد والبيروقراطية والحرية الاقتصادية وغيرهم من العوامل الأخرى. بينما عوامل الدفع Push Factors، ترتبط بظروف دولة المصدر أو الدولة الأم . كما توجد تقسيمات أخرى لمحددات FDI مثل عوامل مرتبطة بجانب العرض «Supply Side» مثل التعليم والعمالة الماهرة والبحوث والتطوير والبنية الأساسية. وعوامل خاصة بجانب الطلب «Demand Side» وهي العوامل والمتغيرات الاقتصادية والإجتماعية المرتبطة بالدولة المضيفة أو عوامل الجذب مثل حجم السوق. وكذلك العوامل المؤسسية «Institutional Factors» مثل الفساد والبيروقراطية والمخاطر السياسية وحقوق الملكية الفكرية (UNCTAD, 1998; Anyanwu, 2011: 8-10; Castro & Nunes, 2013: 70).

وبالرغم من أنه لا توجد نظرية اقتصادية محددة توضح العلاقة بين الفساد وتدفقات الاستثمار الأجنبي الداخلة، وإنما توجد عدد من الفرضيات التي تم اختبارها في الدراسات المختلفة لتحديد الارتباط بين المتغيرين (Ho Hsu، 2006: 8)، إلا أن الفساد من العوامل التي حظيت بالمزيد من الاهتمام مؤخراً من حيث تأثيره على FDI. حيث يؤثر على الشروط الثلاثة لنموذج (OLI)، وبصفة خاصة على كل من المزايا المتعلقة بجاذبية الموقع (L) بالنسبة للمستثمر الأجنبي وكذلك (I) لأنه يرفع من تكاليف المعاملات (Habib & Zurawicki, 2002:292; Springis, 2012: 145; Quazi, 2014: 234).

ولقد بدأ الاهتمام بأثر الفساد على FDI من منتصف التسعينات، حيث لم يتم الاهتمام بهذا الموضوع وظهوره كعنوان منفصل للأدبيات إلا منذ دراسة Hines (1995). ولكن منذ ذلك الحين، هناك جدل واسع في الأدبيات حول ما إذا كان الفساد يعتبر عنصر محفز أم معوق لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث نظرياً لابد من التفرقة بين اتجاهين لأثر الفساد على تدفقات FDI هما، الأثر السلبي أو فرضية اليد المعوقة «Grabbing Hand» والأثر الإيجابي أو فرضية اليد المساعدة «Helping Hand». ولم تصل الدراسات التطبيقية إلى إجابة واضحة في هذا الشأن، حيث أن بعض الدول مثل الصين والبرازيل وتايلاند والمكسيك جذبت قدر كبير من تدفقات FDI بالرغم من أنها تعاني من معدلات مرتفعة نسبياً من الفساد، وذلك على خلاف بعض الدول الأخرى مثل إيطاليا التي تسجل قدر منخفض نسبياً من الفساد تجذب قدر متواضع من تدفقات الاستثمار الأجنبي (Habib & Zurawicki، 2002:291).[13] وحل هذا اللغز حظى باهتمام كبير من جانب الاقتصاديين، ولكن مازالت الأبحاث التطبيقية في هذا المجال غير كافية. وسوف نوضح فيما يلى كلاً من الأثر السلبي ثم الإيجابي للفساد على FDI.

1.3 الأثر السلبي للفساد على FDI

يوضح الاتجاه الأول فرضية اليد المعوقة "Grabbing Hand"أن الفساد يؤدي بشكل مباشر إلى آثار سلبية على FDI فيما يسمى"Sand the Wheel". أولاً: يؤدي الفساد إلى رفع تكاليف المعاملات وإنجاز الأعمال Doing Business الذي يتحملها المستثمر الأجنبي من خلال دفع الرشاوي والعمولات للموظفين والسياسيين والجهات المختلفة للمحليات من أجل إتمام إجراءات العقود والصفقات خاصة الكبيرة، أو الحصول على تراخيص،

أو حق الانتفاع أوتقييم ضريبى.... الأمر الذي يؤدي إلى سؤ تخصيص الموارد الاقتصادية وإهدارها. ثانياً: يزيد الفساد من حالة عدم التأكد التي يواجهها المستثمر، وذلك لأن العقود المرتبطة بالفساد ليست قابلة للتنفيذ بحكم المحكمة. كما يؤدي إلى توليد مخاطر إضافية مرتبطة بإمكانية فقدان الثقة والسمعة الجيدة الخاصة بعلامة تجارية أو شركة متعددة الجنسية خاصة في حالة التورط في فساد دولي. وثالثاً: يؤدي إلى تشوهات في المنافسة بالسوق بمنح بعض الشركات مزايا وحقوق تفضيلية لا تتوافر لشركات أخرى بما يجعلها أكثر ربحية من غيرها، وبالتالي تخفيض المنافسة في السوق المحلي يقلل الكفاءة لكل من الشركات المحلية والأجنبية. ومن ثم يكون الفساد في هذه الحالة عائق هام أمام الاستثمار الأجنبي المباشر يعمل على تخفيض الأرباح المتوقعة منه، ويقلل من احتمالية تدفق FDI طويل الأجل والاتجاه نحو التدفقات الاستثمارية قصيرة الأجل أو اتخاذ القرار بعدم الاستثمار نهائياً في هذه الدولة المضيفة (Ho Hsu, 2006:14; Habib & Zurawicki, 2002:292; Delios, 2005:2; Marandei, 2013:314; Quazi, 2014:231; Aljazaerli, 2016:118; Bayar & Alakbarov, 2016: 303).

كما يزيد الفساد أيضاً من احتمالية تفضيل المستثمر الأجنبي للمشروعات المشتركة مع المستثمر المحلي بشكل أكبر من المشروعات المملوكة بالكامل، وذلك لأن الشريك المحلي يمكن أن يكون لديه مزايا وقدرة أفضل على التفاوض مع الجهات التي تعاني من الفساد (Smarzynska & Wei, 2000: 2; Tosun، 2014:250; Belgibayeva & Plekhanov, 2015:2-3). كذلك يزيد الفساد في هذه الحالة من الاعتماد على القروض البنكية المحلية، ومن ثم زيادة احتمالات التعرض للأزمات المالية أوأزمات العملة (Teskoz, 2006: 7).

وفي سياق الأثر السلبي للفساد، أوضح Wie (2000b) في دراسته أن الفساد يمثل بمثابة الزيادة في معدل الضريبة على الشركات الأجنبية بما يعمل على تخفيض تدفقات FD. بل وأوضح البعض أن الأثر السلبي للفساد يكون أكبر مقارنة بالأثر السلبي المترتب على زيادة الضريبة (Tosun, 2014:249). ويرجع ذلك إلى أن الرشاوي التي يتم دفعها مقابل تأدية الخدمات الحكومية تمثل أعباء غير متوقعة بالنسبة للشركات الأجنبية على عكس الضريبة تكون معلومة ومحددة (Quazi, 2014:233).

كما أن الفساد يمكن أن يؤثر سلبياً على FDI ولكن بشكل غير مباشر أيضاً، من خلال الأثر على مناخ الاستثمار الأجنبي ومحدداته في الدولة المضيفة، الأمر الذي يقلل من جاذبيتها للاستثمار. حيث أوضح Mauro (1995) أن الفساد يؤثر سلبياً على الاستثمار والنمو. كما أوضحا Shleifer & Vishny (1993) أن الفساد يعمل على الابتعاد عن المشروعات مرتفعة القيمة Highest Value Projects مثل التعليم والصحة، وتفضيل مشروعات أخرى مثل البنية الأساسية، والتي تسمح بفرص أفضل للفساد، كما تعطى فرصة للمزيد من الاحتكارات التي تمنع الدخول الجديد في المجال بما لا يحفز على الابتكار والتطوير. الأمر الذي يترتب عليه انخفاض جودة البنية الأساسية وإنتاجية الاستثمارات العامة والخدمات الصحية والتعليمية، ومن ثم سؤء تخصيص للموارد الاقتصادية وإهدار للمال العام، وزيادة النفقات على حساب الإيرادات، وبالتالي زيادة العجز في الموازة العامة للدولة، بما يساهم في انخفاض الأجور وانتشار الفقر (Baliamoune & Ndikumana, 2008: 3; Aidt, 2009: 271; AL-Sadig, 2009: 267; Quazi, 2014:233; Marandei, 2013: 314).

وقد قامت بعض الدراسات بالتفرقة بين أثر الفساد المنظم والفساد غير المنظم على تدفقات FDI، حيث يؤدي الفساد المنظم إلى جعل الشركات الأجنبية ترتبط بممارسات فاسدة في ظل هذه البيئة التي ينتشر بها الفساد،

ويتوقع من رواء ذلك ارتفاع كبير في تكاليف إنجاز الأعمال ومن ثم تخفيض تدفقات FDI. ويشير البعض إلى أن أثرالفساد غير المنظم ربما يكون أكثر خطورة على FDI من المنظم نظراً لما يتضمنه من حالة عدم التأكد والغموض بشأن تنفيذ المعاملة المرتبطة به، لأن المستثمر ربما يتعرض لطلب رشوة من موظفين مختلفين لأداء نفس الخدمة نتيجة عدم التنسيق بينهم، وبالتالي يصعب على المستثمر تحديد التكلفة وتقدير الربحية، ومن ثم يؤثر هذا النوع سلبياً على تدفقات FDI. بينما في ظل الفساد المنظم فإن المدفوعات غير القانونية المرتبطة به سوف تكون في شكل ضريبة ثابتة على الاستثمار ويكمن توقعها والتنبؤ بها (Ferreira, et al., 2013: 3-5). ولكن اختلفت دراسة Cuervo–Cazurra (2008) عن النتيجة السابقة موضحاً أن المستثمر الأجنبي يفضل التعامل مع فساد مجهول في شكل فساد غير منظم أو صغير أكثر من فساد معلوم ومؤكد في شكل فساد منظم ومنتشر، خاصة في الدول الصاعدة التي هى تعاني بالفعل من حالة شائعة من عدم التأكد بشأن مناخ الاستثمار ولا توجد قواعد واضحة لممارسة الأعمال خاصة مع الجهات الحكومية.

2.3 الأثر الإيجابي للفساد على FDI

وفي المقابل يوضح الاتجاه الثاني فرضية اليد المساعدة «Helping Hand» الأثر الإيجابي للفساد على FDI، الذي ينتج من خلال دور الفساد في تسهيل المعاملات «Grease the Wheel»، حيث تمثل الرشاوي والعمولات بمثابة «Speed Money» تعمل على الإسراع بإتمام المعاملات وتقلل من حالة عدم التأكد، وتمكن المستثمر الأجنبي من التغلب على القواعد والقوانين والمؤسسات الحكومية الضعيفة واللوائح المتزايدة، ووجود الروتين وصفوف الانتظار التي تمثل قيود ومعوقات للمعاملات. الأمر الذي يقلل من التكاليف المرتبطة بالتأجيل وزيادة زمن إتمام المعاملات. كما أن الموظف الحكومي الذي يتقاضى المدفوعات غير القانونية يعمل بشكل أكثر جدية وإنتاجية. ومن ثم يؤدي الفساد في هذه الحالة لخلق كفاءة بتسريع عملية إتخاذ القرارات خاصة في حالة الفساد الصغير «Petty Corruption» (Mauro, 1995: 682; Delios, 2005: 2; Ho Hsu, 2006: 607; Marandei, 2013: 314; Driffield, 2010:2; Subasat & Bellos, 2013: 151; Quazi, 2014: 232; Bayar & Alakbarov, 2016: 303). وبالتالي ينظر إلى الفساد في هذه الحالة على أنه يساهم في تحقيق ثاني أفضل نتائج «Seconde Best Outcomes» بتخفيف أثر التشوهات الناتجة عن السياسات الحكومية السيئة (Belgibayeva & Plekhanov, 2015: 2-3).

وقد أوضحا Shleifer & Vishny (1993) أن الحكومات الضعيفة التي لا تستطيع الرقابة على الأجهزة والمؤسسات بما يؤدي إلى انتشار الرشاوي يجعل الشركات الأجنبية تضطر للتعامل والتكيف مع الفساد في هذه الدول بدلاً من مكافحته، لتتمكن من إنجاز أعمالها ولتأمين العائد على استثمارها. ويعكس ذلك ارتفاع تكاليف مواجهة ومكافحة الفساد بشكل كبير بالنسبة للشركات الأجنبية (Pal, 2014:3).

ومن هنا تقترح بعض الدراسات أن فرضية اليد المساعدة صالحة فقط بالنسبة للدول النامية والصاعدة مثل الصين وبعض الدول الآسيوية وغيرها، حيث أن التنبؤ بالفساد في هذه الدول يخفض من أثره السلبي على FDI (Tosun, 2014:249-250; Alshammari, 2015:48; Aljazaerli, 2016: 118).

كذلك أوضحت دراسة Ferreira (2013) أن المستثمر الذي يأتى من دولة تعاني من مستوى فساد مشابه للفساد في الدولة المضيفة يكون لدية قدرة أكبر وخبرات سابقة في التعامل مع الفساد والتفاوض بشأن المدفوعات.

وبالتالي تفضل الشركات الأجنبية التعامل مع الدول المشابهه لها. كذلك أكدت دراسة Cuervo-Cazurra. 2008)) على أهمية نوع الفساد كمحدد للأثر النهائى للفساد في إعاقة أو جذب تدفقات FDI.

رابعاً: الدراسات التطبيقية السابقة

لقد اختلفت نتائج الدراسات التطبيقية حول أثر الفساد على تدفقات FDI، حيث أوضحت الكثير منها أثر سلبي للفساد، كما أوضحت القليل منها أثر إيجابي أو غير متماثل بين المجموعات المختلفة من الدول المتقدمة والنامية، في حين لم تتوصل دراسات أخرى لعلاقة معنوية بينهما. وبالتالي يستعرض هذا الجزء معظم الدراسات السابقة، وسوف يتم البدء بالدراسات التي توصلت إلى أثر سلبي للفساد وهي الأكثر شيوعاً، ثم الدراسات السابقة التي توصلت لأثر إيجابي ومختلط للفساد يليها مباشرة التي توصلت لأثر غير معنوي.

4.1 الدراسات التي أوضحت أثر سلبي للفساد على FDI

تعتبر دراسة Hines (1995) من الدراسات الأولى في هذا المجال والتي قامت باختبار أثر الفساد على الاستثمارات الأمريكية إلى 35 دولة خلال الفترة (1977 – 1982)، بالاعتماد على (BI) كمؤشر للفساد. وتوصلت إلى أن FDI يتأثر سلبياً بمستوى الفساد في الدولة المضيفة، والذي قام بتفسيره كدليل على أثر القانون الذي صدر في الولايات المتحدة الأمريكية منذ 1977 ضد ممارسات الفساد (Foreign Corrupt Practices Act 1977).

وقد أوضح Wei (1997) في دراسته عن أثر الفساد وما ينتج عنه من حالة عدم التأكد Corruption-Induced Uncertainty على FDI في بعض الدول مثل سنغافورة والمكسيك لعام 1991، أن له أثر سلبي ومعنوي يعادل الارتفاع في معدل الضريبة بحوالي 32% باستخدام طريقة OLS. كما أكدت دراسة نفس الباحث Wei (2000a) على هذا الأثر السلبي للفساد على FDI من خلال مجموعة من الدول تتباين في مستويات الفساد خلال الفترة (1980 – 1996) باستخدام انحدار الآثار الثابتة، وبالاعتماد على مؤشر مجموعة المخاطر والبنك الدولي.

وهدفت دراسة Wei (2000b) إلى التركيز على بحث أثر الفساد والضرائب FDI في 12 دولة مصدر معظمها من دول OECD إلى45 دولة مضيفة لعام 1990، وتوصلت إلى أن تأثير الفساد يمثل نفس أثر الزيادة في معدل الضريبة – بحوالي 50%- على الشركات متعددة الجنسيات في الدولة المضيفة. وقد اعتمدت على ثلاثة مؤشرات مختلفة للفساد (BI) و (ICRG) و (TI) وفقاً للبيانات المتاحة عنهم باستخدام طريقة OLS.

وبالتركيز على عينة من الشركات في دول الاتحاد السوفيتى وأوروبا الشرقية خلال عام 1990، توصلت دراسة Smarzynska & Wei (2000) إلى أثر سلبي للفساد على تدفقات FDI، كما أن المستثمر يفضل الدخول في مشروعات مشتركة مع المستثمر المحلي كلما ارتفع مستوى الفساد في الدولة المستقبلة، وذلك باستخدام بعض مؤشرات الفساد الصادرة عن TI والبنك الدولي.

كما هدفت دراسة Habib & Zurawicki (2002) إلى بحث أثر الفساد على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في 89 دولة تتضمن دول نامية ومتقدمة للفترة الزمنية (1996 – 1998)، وتوصلت إلى أن FDI يتجنب الفساد لما يترتب عليه من عدم كفاءة في إتمام المعاملات، وقد تم الاعتماد على انحدار OLS باستخدام مؤشر CPI. وتوصلت دراسة Ho Hsu (2006) أن الفساد يعوق تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى 77 دولة نامية خلال

الفترة (2002– 2005) باستخدام مؤشر إدراك الفساد CPI، وتم تقدير النموذج باستخدام طريقة Generalized Method of Moments (GMM).

وقد اختبرت دراسة AL–Sadig (2009) أثر الفساد على تدفقات FDI في 117 دولة مستقبلة متقدمة ونامية خلال الفترة (1984– 2004)، باستخدام مؤشر الفساد ICRG، وتوصلت إلى أن الفساد يؤثر سلبياً على FDI.

كذلك قامت دراسة Driffield، et al. (2010) بدراسة أثر الفساد على FDI في 58 ألف شركة في 11 دولة من الدول الصاعدة بوسط وشرق أوروبا مع الأخذ في الاعتبار الفروق بين مستوى الفساد في الدولة المضيفة ودولة المصدر، باستخدام مؤشر الفساد ICRG خلال الفترة (1998 – 2006). وتوصلت إلى أن الفساد يقلل من استثمارات الشركات في FDI.

وتوصلت دراسة Springis (2012) في 178 دولة خلال الفترة (2004 – 2009) إلى أن تخفيض مستوى الفساد يؤدي إلى زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي بما يدعم الأثر السلبي للفساد، باستخدام مؤشر CPI وباستخدام طريقة Generalized Least Square (GLS).

كما قامت دراسة Ferreira، et al. (2013) بدراسة أثر الفساد على تدفقات FDI في كل من 49 دولة مضيفة من دول OECD و 28 دولة مصدر خلال عام 2008 باستخدام مؤشر CPI مع محاولة التفرقة بين أثر الفساد المنظم وغير المنظم، وبالإعتماد على نموذج الجاذبية. وتوصلت إلى أن الفساد المنظم يؤثر سلبياً على تدفقات FDI، بينما لم يكن نفس الوضع بالنسبة للفساد غير المنظم. كما أن المستثمر في الدولة الأم ذات المستويات المرتفعة من الفساد لا يتأثر بشكل كبير بالمستويات المرتفعة من الفساد في الدولة المضيفة.

كما قامت دراسة Castro & Nunes (2013) ببحث أثر الفساد على التدفقات الداخلة من FDI إلى 73 دولة خلال الفترة (1998 – 2008) باستخدام مؤشر CPI وبالاعتماد على انحدار Fixed Effects GLS، وتوصلت النتائج إلى أن أثر سلبي للفساد على FDI.

واختبرت دراسة Amarandei (2013) أثر الفساد على تدفقات FDI في عشرة دول من وسط وشرق أوروبا باستخدام مؤشر الفساد CPI خلال الفترة (2000 – 2012). وقد دعمت النتائج الاتجاه الغالب للتأثير السلبي والمعنوي للفساد ولكن بدرجة أقل مما هو متوقع.

كذلك تضمنت دراسة Tosun, et al. (2014) قياس العلاقة السببية بين الفساد و FDI إلى تركيا خلال الفترة (1992 – 2010)، بالاعتماد على نموذج ARDL وباستخدام مؤشر الفساد ICRG، وتوصلت إلى أن العلاقة تتجه من الفساد إلى الاستثمار الأجنبي، وأن هناك أثر سلبي للفساد على FDI ويشوه مناخ الاستثمار في الأجل القصير والأجل الطويل.

كذلك قامت دراسة Quazi (2014) ببحث أثر الفساد على FDI في 16 دولة في جنوب وشرق آسيا من ضمنها الصين والهند، وهي مناطق استطاعت جذب تدفقات ضخمة للاستثمار الأجنبي المباشر في السنوات الأخيرة خلال الفترة (1995 – 2011)، باستخدام مؤشر إدراك الفساد CPI، وبالاعتماد على طريقة GLS. وتوصلت إلى أثر معنوي قوي وسلبي للفساد بما يدعم فرضية اليد المعوقة.

وبحثت دراسة Baklouti & Boujelbene (2014) أثر الفساد (باعتباره من عوامل الجودة المؤسسية Institutional Quality) على تدفقات FDI إلى 8 دول من دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال الفترة (1996 – 2008) باستخدام نموذج الآثار الثابتة Fixed Effects Models، وجاءت النتائج توضح أثراً سلبياً للفساد على FDI.

1.4 الدراسات التي أوضحت أثر إيجابي ومختلط للفساد على FDI

تعتبر دراسة Egger & Winner (2005) من أولى الدراسات التي توصلت لعلاقة إيجابية بين الفساد وFDI، واعتبرت الفساد محفز للاستثمار، وذلك في مجموعة من 73 دولة نامية ومتقدمة خلال الفترة (1995 – 1999). ثم جاءت دراسة أخرى لنفس الباحثين Egger & Winner (2006) حول العلاقة بين الفساد و FDI في 21 دولة مصدر للاستثمار، و59 دولة مستقبلة منهم دول متقدمة و دول أقل تقدماً خلال الفترة (1983 – 1999) وأوضحت أن الأثر السلبي للفساد يظهر في الدول المتقدمة بينما يكون أقل وضوحاً في الدول الأقل تقدماً.

كذلك بحثت دراسة Teksoz (2006) أثر الفساد على FDI في مجالات مختلفة خلال الفترة (1995 – 2000) في مجموعة من الدول النامية في أسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية باستخدام كل من OLS و 2SLS، ووجدت النتائج متباينة حيث أن الفساد في مجال منح تصاريح التصدير والاستيراد يؤدي إلى أثر إيجابي على تدفقات الاستثمار على الرغم من أن الفساد بشكل إجمالي له أثر سلبي على تدفقات FDI.

قامت دراسة Okada & Samreth (2010) بتوضيح كيف يؤثر مستوى الفساد على أثر FDI على النمو في 132 دولة خلال الفترة الزمنية (1995 – 2008)، باستخدام طريقة OLS ومؤشري الفساد CPI و WGI وأوضحت أن الفساد أدى إلى أثر إيجابي على الاستثمار الأجنبي ومن ثم النمو.

كما أيدت دراسة Barassi & Zhou (2012) فرضية اليد المساعدة للفساد في 52 دولة متقدمة ونامية مستقبلة للاستثمارات خلال الفترة خلال الفترة (1996 – 2003)، وذلك باستخدام مؤشري CPI والحوكمة WGI.

وقد استخدمت دراسة Subasat & Bellos (2013a) نموذج الجاذبية لتقييم أثر الفساد على FDI في مجموعة من دول أمريكا اللاتينية خلال الفترة (1985 – 2008)، وتوصلت إلى أثر إيجابي، حيث أن المستويات المرتفعة من الفساد ترتبط بمستويات مرتفعة من FDI. وقد اعتمدت على نموذج الآثار العشوائية بتطبيق طريقة Generalized Least Square (GLS).

كذلك قامت دراسة Chande 2014) بقياس أثر الفساد على تدفقات FDI في 35 دولة من الدول الأفريقية خلال الفترة (2005 – 2012). وأظهرت النتائج أثر إيجابي للفساد على تدفقات FDI في عدد قليل من الدول بينما كان الاتجاه السائد هو الأثر السلبي للفساد في معظم الدول.

وقد توصلت دراسة Sarmidi, et al. (2015) حول أثر الفساد وتشدد السياسات البيئية على تدفقات FDI في 110 دولة نامية ومتقدمة خـــلال الفترة (2005 – 2012)، باستخدام طريقة Generalised Method

of Moments (GMM) وبالاعتماد على مؤشر CPI، إلى أن المستويات المرتفعة من الفساد تجذب تدفقات FDI وتؤكد الأثر الإيجابي.

وأوضحت دراسة Belgibayeva & Plekhanov (2015) على النتائج المتعارضة التي توصلت لها بعض الدرسات حول أثر الفساد تدفقات FDI، ففي معظم الحالات يتراجع الاستثمار نتيجة الفساد، وفي حالات أخرى يجده المستثمر فرصة لتجنب القواعد والقوانين والتغلب عليها وفقاً لمستوى الفساد في الدولة الأم، وذلك في مجموعة كبيرة من الدول المتقدمة والنامية خلال الفترة (1992 – 2011) بالاعتماد على نموذج الجاذبية Gravity Model.

وفيما يتعلق بالدراسات التي أوضحت أثر غير معنوي، لم تصل دراسة Okeahalamm & Bah (1998) إلى نتائج واضحة بشأن معنوية العلاقة بين الفساد و FDI في 8 دول من دول الصحراء الأفريقية خلال الفترة (1980 – 1983) وباستخدام OLS.

كما أوضحت دراسة Delios, et al. (2005) أن تدفقات الاستثمار اليابانى إلى الدول الأوروبية لم تكن حساسة لمستوى الفساد.[14] وتوصلت دراسة Bayar & Alakbarov (2016) إلى أثر غير معنوي للفساد في 23 دولة صاعدة منهم مصر خلال الفترة (2002 – 2014) بالاعتماد على أسلوب التكامل المشترك، وباستخدام مؤشر السيطرة على الفساد، بالتالي فهي تختلف عن الدراسة الحالية.[15]

ويتضح مماسبق اختلاف النتائج وتعارضها حول أثر الفساد على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، بما يجعل هناك حاجة ماسة للمزيد من الدراسات التطبيقية. وتختلف الدراسة الحالية عن كافة الدراسات السابقة في أنها تدرس أثر الفساد على FDI بالتطبيق على مصر وفي أحدث فترة زمنية متاحة للبيانات، وباستخدام نموذج (ARDL) الذي يتفوق عن الطرق الأخرى لتحليل التكامل المشترك، وبالتالي سوف تساهم في الأدبيات المرتبطة بما إذا كانت تدفقات FDI في مصر تتأثر بفرضية اليد المساعدة أم اليد المعوقة للفساد. وذلك على خلاف الدراسات السابقة التي ركزت في معظمها على مجموعة كبيرة من الدول، والدراسات التي تعرضت لدولة واحدة كانت في الولايات المتحدة أو بعض الدول الآسيوية التي حققت جذب كبير لتدفقات الاستثمار الأجنبي مثل الصين.

خامساً: تحليل أوضاع الفساد والاستثمار الأجنبي المباشر في مصر

يتناول الجزء التالي تحليل لأهم أوضاع الفساد ثم اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر خلال فترة الدراسة. وللتعرف على وضع الفساد في مصر تم الاستناد إلى تحليل مؤشر إدراك الفساد خلال الفترة كما يوضح الجدول التالي رقم (1).

جدول رقم (1): تطور مؤشر إدراك الفساد (CPI) في مصر (1995– 2016)[16]

السنة	قيمة المؤشر	الترتيب	عدد الدول
1996	2.8	41	54
1998	2.9	66	85
1999	3.3	63	99
2000	3.1	63	90
2001	3.6	54	91
2002	3.4	62	102
2003	3.3	70	133
2004	3.2	77	146
2005	3.4	70	159
2006	3.3	70	163
2007	2.9	105	180
2008	2.8	115	180
2009	2.8	111	180
2010	3.1	98	178
2011	2.9	112	162
2012	3.2	118	174
2013	3.2	114	175
2014	3.7	94	174
2015	3.6	88	169
2016	3.4	108	179

Source: Transparency International, «Corruption Perception Index», Various Years (www.transparency.org)

- تتراوح قيمة المؤشر بين الصفر (أعلى فساد) والعشرة (عدم وجود فساد)، وبالتالي اتجاه المؤشر نحو الإرتفاع يعنى فساد أقل والعكس صحيح.
- لأغراض التحليل والقياس، تم تعديل قيمة الموشر لتتراوح قيمته بين الصفر والعشرة للأعوام من 2012 وحتى 2016، حيث قبل عام 2012 كانت قيمة المؤشر تتراوح بين الصفر والعشرة، ومنذ عام 2012 قامت المنظمة بتغييير قيمة المؤشر لتتراوح بين الصفر والمائة.
- من الأفضل استخدام قيمة المؤشر Score كوسية للمقارنة من عام لآخر أفضل من استخدام الترتيب Rank نظراً لتزايد واختلاف عدد الدول التي يغطيها المؤشر من عام لآخر.

شكل رقم (1): تطور قيمة مؤشر CPI في مصر (1995– 2016)

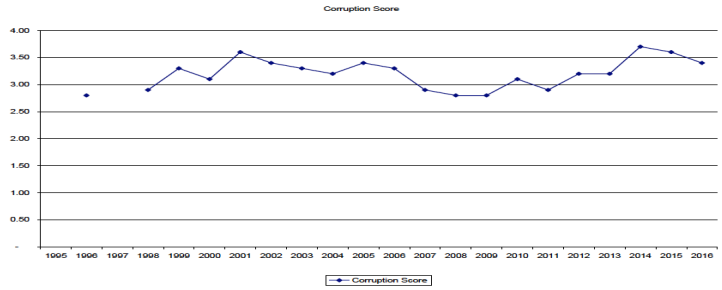

المصدر: أعد بواسطة الباحثة إستناداً إلى البيانات بجدول رقم (1).

يتضح من الجدول والشكل رقم (1) السابقين، أن قيمة المؤشر تشهد تذبذب من فترة لأخرى، فهناك اتجاه لانخفاض مستوى الفساد من 1996 وحتى عام 2006 ثم شهدت السنوات من عام 2007 وحتى عام 2011 تراجعاً في الأوضاع بزيادة مستوى الفساد، وأعقب ذلك انخفاض مستوى الفساد مرة أخرى خلال الأعوام من 2014 إلى 2016. ولكن بصفة عامة يوجد تحسن في قيمة المؤشر بشكل عام في نهاية الفترة مقارنة ببدايتها، حيث بلغت قيمة الموشر3.4 عام 2016، بينما كانت قيمته 2.8 عام 1996 بمعدل نمو بلغ حوالي 21.4% بما يشير إلى انخفاض في مستوى الفساد.

وقد سجلت الأعوام 1996 و 2008 و2009 و2011 أعلى مستوى للفساد. حيث أنه بالرغم من تحسن معدل نمو GDP خلال العامين 1996 و2008 بحيث بلغ حوالي 5% في العام الأول و7.2%، إلا أن الاقتصاد المصري كان يعانى من التوزيع غير العادل للدخول والثروات وتركزها في أيدى فئة قليلة تجيد استغلال الأنشطة التي لا تتسم بالشفافية في مصر، بما ساعد على ارتفاع مستوى الفقر وانتشار الفساد (اللجنة التنسيقية لمكافحة الفساد، 2014: 6) .[17] كذلك انخفض معدل النمو خلال عام 2009 ليبلغ حوالي 4.7% وذلك نتيجة الأزمة المالية العالمية عام 2008، ثم تدهور معدل النمو عام 2011 ليصل إلى 1.76% بسبب ثورة الخامس والعشرين من يناير 2011. وأدى ذلك إلى المزيد من ارتفاع معدل البطالة والمزيد من انخفاض الأجور وتفاوتها وعدم قدرة فئة كبيرة من الأفراد على توفير احتياجتهم الأساسية، ومن ثم المزيد من انتشار الفساد خاصة في ظل عدم استقرار الأوضاع السياسية.

وفي المقابل يشير مؤشر CPI عام 2014 إلى أدنى مستوى للفساد في مصر، بالإضافة إلى بعض الأعوام الأخرى التي شهدت تحسن نسبى في مستوى الفساد مثل عام 2005 وعامى 2015 و2016. ويمكن أن يرجع التحسن عام 2005 إلى تصديق مصر على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، كما أن الأعوام الأخيرة منذ 2014 شهدت اهتمام من جانب الدولة بالبحث عن ممارسات الفساد، وإصدار الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد (2014– 2018)، ومن ثم تحسن المؤشر العام لإدراك الفساد. ولكن حدث تراجع نسبى مرة أخرى خلال العامين 2015 و 2016 نتيجة المزيد من الانخفاض في الدخول الحقيقية بسبب الزيادة الكبيرة في معدلات التضخم، بالإضافة إلى استمرار الروتين والإجراءات المعقدة بالرغم من محاولات الإصلاح الإداري بالدولة في مصر خلال هذه

الفترة.[18]

وعلى المستوى العالمي، يبدو أن مصر تقع في منطقة الدول ذات المستوى المرتفع من الفساد – ولكن ليست في مقدمتها– وفقاً لمتوسط مؤشر الفساد بصفة عامة خلال الفترة والذي بلغ حوالي 3.2، وحتى على مستوى الغالبية العظمى من السنوات.[19] ولكن يلاحظ أنها دخلت في بداية المستوى المتوسط من الفساد في بعض السنوات، مثل عامى 2014 و 2015. كذلك يلاحظ تراجع ترتيب Rank مصر بصفة عامة مقارنة بالدول الأخرى التي يشملها المؤشر. وعلى المستوى الإقليمى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا،[20] هناك تراجع للوضع النسبى لمصر مقارنة بالدول العربية في المنطقة، حيث يأتى ترتيبها في المستوى التاسع لعامى 2010 و2016 – سنوات مختارة– بعد كل من (الإمارات، قطر، الأردن، السعودية، عمان، البحرين، الكويت، تونس، المغرب) على التوالى، لتسبق كل من الجزائر ولبنان فقط.[21] كما هو موضح من الشكل التالي رقم(2).

شكل رقم (2): مؤشر CPI في الدول العربية لعامى 2010 و 2016

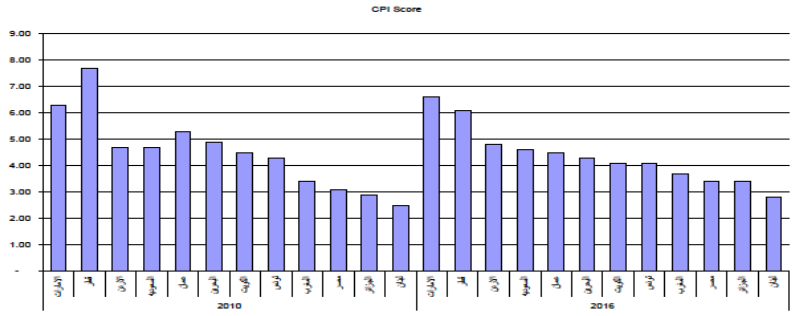

المصدر: أعد بواسطة الباحثة إستناداً إلى قيم مؤشر CPI في الدول العربية.

وقد أوضحت التقييمات التي يقوم بها البنك الدولي Investment Climate Assessment (ICA) عن مناخ الاستثمار وجود سبعة عقبات أساسية تواجهه في مصر، وقد تصدر الفساد في السنوات المختلفة منذ عام 2004، حيث جاء في المرتبة السادسة من العقبات، ثم في المرتبة الثالثة عام 2006 والمرتبة الخامسة عام 2008.[22] كما تزايدت نسبة الشركات في الاستطلاع التي سجلت مدفوعات غير قانونية للموظفين الحكوميين للحصول على عقود حكومية من 9% عام 2004 إلى 10% عام 2006 ثم إلى 19% عام 2008 (World Bank, 2009).

وفيما يتعلق بأوضاع FDI في مصر، يوضح الشكل التالي رقم (3) أن نسبة FDI إلى GDP حققت أرقام ضعيفة، بلغت في المتوسط حوالي 2.5% لفترة الدراسة، وتراوحت بين 9.3% كحد أقصى عام 2006 و – 0.2% كحد أدنى عام 2011. كما أنها تتسم بالتذبذب خلال الفترة، حيث اتجهت نحو الارتفاع منذ عام 1995 وحتى عام 2000، ويمكن أن يرجع ذلك إلى صدور قانون حوافز وضمانات الاستثمار رقم 8 لسنة 1997، بالإضافة إلى ظهور بعض آثار برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي تبنته مصر منذ بداية التسعينات، وذلك بعد أن كانت تعاني من انخفاض شديد في بداية الفترة بسبب ظروف عدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط الناتجة عن غزو العراق

للكويت عام 1991. وأعقب ذلك الاتجاه نحو الانخفاض من عام 2001 وحتى عام 2003، وذلك نتيجة الانخفاض الشديد في معدلات النمو المحلي والعالمي تأثراً بأحداث الحادى عشر من سبتمبر 2001. ثم عاودت التحسن مرة أخرى منذ عام 2004 وحتى عامى 2006و 2007 ، حيث أنها من أكثر الفترات التي تحسن فيها معدل نمو GDP في مصر، بحيث بلغ حوالي 6.8% و 7% خلال العامين 2006 و2007 على التوالى.[23]

وقد تأثرت نسبة الاستثمار الأجنبي إلى الناتج المحلي سلبياً بالأزمة المالية العالمية 2008 ثم أزمة اليورو في دول الاتحاد الأوربى، ليعقب ذلك ثورة الخامس والعشرين من يناير 2011 والتي أدت إلى خروج الاستثمارات الأجنبية من مصر وتحولها لقيمة سالبة. ولكن يلاحظ تحسن في خلال العامين 2014 و 2015 لتصل نسبة FDI إلى حوالي 1.6% و2% من GDP على التوالى – سنوات شهدت تحسن مستوى الفساد–، وذلك بالرغم من مرور مصر بحالة من عدم الاستقرار على المستوى السياسى وعدم التأكد على المستوى الاقتصادي. ويمكن أن يرجع ذلك إلى قيام الحكومة المصرية بالعديد من الإصلاحات الاقتصادية، بما يساهم في جذب المزيد من FDI، مثل إصدار قانون رقم 17 لعام 2015 والذي يتضمن إجراءات اصلاحية متعددة لمناخ الاستثمار، ومحاولة تبسيط الإجراءات البيروقراطية والتنظيمات واللوائح المعقدة، والشروع في تطبيق نظام "النافذة الواحدة" لإجراءات الاستثمار(خلال 18 شهر) «One-stop business registration shop»، كذلك تم تخفيض معدل الضريبة على أرباح الشركات من 25% إلى 22.5%. كما تم الإعلان عن منطقة اقتصادية واسعة النطاق حول قناة السويس، بالإضافة إلى قرار بتعويم العملة المحلية نهاية عام 2016، ومازال قانون الاستثمار الجديد يتم مناقشته من خلال اللجنة الاقتصادية التابعة للبرلمان المصري في بداية عام 2017 (Bureau of Economic and Business Affairs, 2015, 2016:1-2).

شكل رقم (3): تطور نسبة صافي تدفقات FDI من GDP مقارنة بمؤشر مدركات الفساد CPI في مصر (1995– 2016)

المصدر: أعد بواسطة الباحثة إستناداً إلى بيانات نسبة FDI من GDP وقيم مؤشر CPI.

يتضح من التحليل السابق أن تدفقات FDI في مصر قد تأثرت خلال فترة الدراسة بالعديد من الأزمات الاقتصادية والسياسية على المستوى المحلي والعالمي بشكل كبير، وبالرغم من كونه بدأ يتعافي تدريجياً وبشكل بطئ في الثلاث أعوام الأخيرة، إلا أن تزايد مخاطر الفساد تهدده بشكل كبير. حيث يلاحظ من الشكل رقم (3) أن السنوات التي جذبت قدر أعلى من تدفقات الاستثمار الأجنبي تتزامن مع مستويات أقل من الفساد في مصر والعكس، بما يقترح الأثر السلبي للفساد، مع الأخذ في الاعتبار مجموعة من العوامل الأخرى المحددة.

ويمكن تلخيص بعض مؤشرات مناخ الاستثمار الأجنبي في مصر التي توضح نظرة عامة عن موقف مصر خلال عام 2016 من خلال الجدول التالي رقم (2). وتشير جميعها إلى تراجع في ترتيب مصر في معظم المؤشرات فيما عدا حجم السوق الذي يعد ميزة هامة لمصر. [24]

جدول رقم (2): بعض مؤشرات مناخ FDI في مصر لعام 2016

المؤشر	الترتيب
مؤشر الفساد CPI	108 (من 179 دولة)
مؤشر إنجاز الأعمال Doing Business	122 (من 190 دولة)[25]
مؤشر التنافسية العالمية GCI	115 (من 138 دولة)
حجم السوق	25 (من 138 دولة)
مؤشر الحرية الاقتصادية	125 (من 180 دولة)

Source: Transparency International (2016) "Corruption Perception Index"، (www.transparency.org)
- www.doingbusiness.org
- World Economic Forum (2017)، Global Competitiveness Report: 2016-2017، (www.weforum.org)
- www.heritage.org

سادساً: قياس أثر الفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر

1.6 النموذج القياسى وتوصيف المتغيرات ومصادر البيانات

تم وضع النموذج القياسى إستناداً إلى الإطار النظرى والدراسات التطبيقية السابقة الخاصة بأثر الفساد على تدفقات FDI من ناحية (مثل Tosun, et al., 2014; Quazi, 2014; Habib & Zurawicki, 2002)، ومدى توافر البيانات من ناحية أخرى. حيث يمثل الفساد المتغير التفسيري الأساسي بالإضافة إلى مجموعة من المتغيرات الحاكمة الأخرى Control Variables التي تمثل محددات FDI المقترحة في الدراسات السابقة، وذلك لتجنب مشكلة المتغيرات المحذوفة Omitted Variables. [26] ويمكن صياغة المعادلة المستخدمة في القياس على النحو التالي:

$$FDIt = \beta0 + \beta1\ COR\ t + \beta2\ GDPPCG\ t + \beta3\ OPEN\ t + \beta4\ IS\ t + \beta5\ INF\ t + \beta6\ EF\ t + \beta7\ HC\ t + Ut$$

ويمكن توصيف المتغيرات المستخدمة في التقدير كما يلى:

- تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر(FDI): [72] وهو يمثل المتغير التابع، وتم التعبير عنه بصافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالى(%).

- الفساد (COR): المتغير المستقل الأساسي الذي تركز عليه الدراسه. وتم التعبير عنه بمؤشر مدركات الفساد (CPI) الصادر عن منظمة الشفافية الدولية (TI)، وهو مؤشر مركب يوضح درجة انتشار الفساد كما هو مدرك من

واقع استطلاعات للرأى يقوم بها رجال الأعمال والمستثمرين ومديرى الشركات متعددة الجنسيات والمتخصصين في هذا المجال (Francisco & Pontara, 2007). وقد تم إعادة ترتيب Re-scale المؤشر لأغراض القياس حتى تكون القيم الكبيرة للمؤشر تعكس مستوى أعلى من الفساد والعكس صحيح، وذلك لسهولة تفسير نتائج التقدير (Smarzynska & Wei, 2000: 9; Cuervo-Cazurra, 2008: 17; Ferreira, et al. 2013:5).

- متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالى (GDPPCG): وهو محدد على درجة كبيرة من الأهمية للاستثمار الأجنبي المباشر، ويتم التعبير عنه من خلال معدل النمو السنوى لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالى الحقيقى (%) (بأسعار سنة 2010) كمتغير تقريبى لحجم السوق وقوته الشرائية Market Size يعكس احتمالات أعلى للاستهلاك. حيث أن الهدف الأساسي للشركات الدولية هو توفير منتجاتها في السوق المحلي للدولة المضيفة، وبالتالي سوف يتم تجنب الدول التي لا تتوافر لديها القدرة الشرائية للمستهلك. حيث أن الدول الكبيرة من المحتمل أن تجذب قدر أكبر من FDI لأن لديها أسواق استهلاكية أكبر ويمكن للشركات الأجنبية أن تحقق اقتصاديات الحجم (Ferreira, et al. 2013:6). ولكن هذا الإنتاج لن يحقق أرباح إلا إذا تم بيعه بالفعل في السوق (Ho Hsu, 2006: 14). وبالتالي من المتوقع أن يرتبط إيجابياً بالاستثمار الأجنبي.

- الانفتاح التجاري Trade Openness) OPEN): يعد من المحددات الهامة، حيث أنه من ضمن المزايا التنافسية لموقع الدولة المضيفة (L)بالنسبة للمستثمر الأجنبي، ويتم التعبير عنه من خلال مجموع الصادرات والواردات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالى (%). ومن المتوقع أن يتأثر الاستثمار الأجنبي إيجابياً بالانفتاح التجاري (Walsh & Jiangyan Yu, 2010; Anyanwu, 2011). حيث أن انفتاح الدولة على التجارة الدولية يمكن المستثمر الأجنبي من الدخول الحر للدولة وممارسة الأعمال بها دون فرض نوع من الحماية، والمنافسة مع المنتجات المحلية. بالإضافة لإتاحة قدر كبير من الأسواق أمام المصدرين وتخصيص للموارد أكثر كفاءة (Alshammari, et al., 2015:47).

- البنية الأساسية (IS) Infrastructure: ويتم التعبير عنها من خلال مؤشر يجمع بين عدد خطوط الهاتف الثابت والمحمول لكل 100 فرد كمتغير تقريبى للبنية الأساسية وخاصة البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتي أصبحت من المحددات الهامة في السنوات الأخيرة، وترتبط بانخفاض تكاليف المعاملات وتقليل الاحتكاك مع العاملين بالخدمات الحكومية، ومن ثم تقليل فرص الفساد، كما في دراسة Sarmidi (2015). وبالتالي من المتوقع أن تؤثر إيجابياً على تدفقات FDI إلى مصر.

- الحرية الاقتصادية (EF) Economic Freedom:[28] يلعب المناخ الاستثمارى بشكل عام في الدولة المضيفة ومدى جودته دوراً هاماً في جذب الاستثمار الأجنبي. ويتحدد المناخ الاستثمارى من خلال عوامل اقتصادية وغير اقتصادية، وذلك يجعل من الصعوبة بناء مؤشر دقيق للمناخ العام الاستثمارى (Quazi, 2007: 9-13). ويمكن أن يستخدم مؤشر الحرية الاقتصادية السنوى الصادر عن Heritage Foundation كمؤشر تقريبى لمناخ الاستثمار المحلي، وتتراوح قيمته بين الصفر والمائة (الحرية الكاملة).[29] ومن المتوقع أن يؤثر إيجابياً على تدفقات FDI.

- رأس المال البشرى (HC) Human Capital: ويتم التعبير عنه من خلال نسبة الالتحاق الإجمالى بالتعليم الثانوى (%) Secondary School Enrollment، وهي عبارة عن إجمالى عدد المقيدين في مرحلة التعليم الثانوى مقسوماً على عدد السكان اللذين يندرجون تحت الفئة العمرية المناسبة لهذه المرحلة التعليمية.[30] ويعد مؤشر لمدى

توافر العمالة المتعلمة الماهرة، والتي تدعم مزايا الموقع للدولة المضيفة. ومن المتوقع أن يؤثر إيجابياً على FDI.

– التضخم (INF): ويتم التعبير عنه بنسبة الزيادة في الرقم القياسى لأسعار المستهلكين كمؤشر لدرجة الاستقرار الاقتصادي على المستوى الكلى في الدولة، وحالة عدم التأكد المتعلقة بإنجاز الأعمال. ومن المتوقع أن يؤثر سلبياً على FDI.

وتم الحصول على البيانات الخاصة بكل من FDI، ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالى، والانفتاح التجاري، والبنية الأساسية، والتضخم، ورأس المال البشرى من إحصاءات البنك الدولي عبر الإنترنت، مؤشرات التنمية العالمية World Development Indicators (WDI) لعام 2016. كما تم الحصول على مؤشر الفساد (CPI) من قاعدة بيانات منظمة الشفافية الدولية[31] (TI)، ومؤشر الحرية الاقتصادية من قاعدة بيانات Heritage Foundation لعام 2017.[32]

2.6 نتائج تقدير النموذج القياسى

تم تقدير النموذج القياسى بتطبيق منهج ARDL الذي قدم بواسطة(2001) .Pesaran, et al لاختبار مدى وجود تكامل مشترك Cointegration بين المتغيرات محل الدراسة (وجود علاقة توازنية طويلة الأجل)، والذي يتسم بعدد من المزايا مقارنة بغيره من الاختبارات الأخرى مثل اختبار(1987) Engle & Granger، منها أن نتائجه أكثر دقة من الاختبارات الأخرى في حالة صغر حجم العينة، بالإضافة إلى أنه لا يتطلب أن تكون متغيرات الدراسة متكاملة من نفس الرتبة (Tosun, et al., 2014: 251). وتم التقدير وفقاً للخطوات التالية:[33]

الخطوة الأولى: إجراء اختبار سكون السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة، بهدف التأكد من أنها ليست متكاملة من الدرجة الثانية أو أكثر. لأن منهج ARDL لا ينطبق إلا على المتغيرات المتكاملة من الدرجة صفر I(0)، أو من الدرجة الأولى I(1)، أو حتى في حالة اختلاف درجة التكامل. وقد أوضحت نتائج اختبار (ADF) Augmented Dickey–Fuller سكون السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة في المستوى I(0) فيما عدا متغيرى الفساد والبنية الأساسية عند I(1) (جدول رقم (1) في الملحق).[34] كما تم تطبيق اختبار Kwiatkowski–Phillips–Schmidt–Shin (KPSS) أيضاً، والذي يفضل استخدامه في حالة انخفاض عدد المشاهدات، وأوضح أن سلاسل المتغيرات تتسم بالسكون عند المستوى Level (جدول رقم (2) في الملحق).[35] وبالتالي تسمح نتائج الاختبارات بإمكانية تطبيق ARDL.

الخطوة الثانية: يتم التحقق من مدى وجود التكامل المشترك في الأجل الطويل بإجراء اختبار الحدود Bound Test لثلاثة نماذج تتدرج في إضافة متغيرات مفسرة بما يؤكد بشكل قاطع على مدى وجود العلاقة بين المتغيرات في ظل النماذج المختلفة، كما هو موضح من الجدول التالي رقم (3).

جدول رقم (3): نتائج اختبار الحدود Bound للتكامل المشترك

Model (1) :	(K = 5)		
F-statistic	Significance	I0 Bound	I1 Bound
3.892284	10%	2.26*	3.35*
	5%	2.62*	3.79*
	2.5%	2.96*	4.18
	1%	3.41*	4.68
Model (2):	(K = 6)		
3.264429	10%	2.12*	3.23*
	5%	2.45*	3.61
	2.5%	2.75*	3.99
	1%	3.15*	4.43
Model (3):	(K =6)		
11.82585	10%	2.12*	3.23*
	5%	2.45*	3.61*
	2.5%	2.75*	3.99*
	1%	3.15*	4.43*

المصدر: حسابات الباحثة، بالاعتماد على برنامج E-views 9.
- تشير K إلى عدد المتغيرات المستقله في نموذج ARDL.
- تمثل I(O) و I(1) الحدود الدنيا والعليا للقيم الحرجة.
- *معنوي عند كل مستوى معنوية مقابل له.

يتضح من النتائج السابقة وجود تكامل مشترك أوعلاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، حيث أن قيمة F المحسوبة أكبر من الحد الأدنى I(0) عند كافة مستويات المعنوية في النماذج الثلاثة، وأكبر من الحد الأعلى I(1)عند كافة المستويات بالنسبة للنموذج الثالث، وعند 5% بالنسبة للنموذج الأول و10% بالنسبة للنموذج الثاني.[36]

الخطوة الثالثة: يمكن توضيح نتائج قياس أثر الفساد على تدفقات FDI في مصر من خلال الحصول على نتائج لثلاثة نماذج باستخدام ARDL وتقدير معاملات الأجل الطويل والأجل القصير، وذلك بعد التأكد من جودة النموذج بإجراء عدد من الاختبارات التشخيصية Diagnostic Tests، وهي: اختبار الارتباط الذاتى التسلسلى بين البواقي Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test، واختبار عدم ثبات التباين Heteroskedasticity (Breusch-Pagan-Godfrey)، واختبار التوزيع الطبيعى للبواقى Jarque-Bera (JB)، واختبار مدى ملائمة توصيف النموذج Ramsey›s Reset، بالإضافة إلى اختبارات الاستقرار الهيكلى لمعاملات ARDL من خلال اختبار(CUSUM) Cumulative Sum of Recursive Residual، واختبار Cumulative Sum of Squares of Recursive Residual (CUSUMSQ). والجدول التالي رقم (4) يوضح القيم المقدرة لمعاملات الانحدار ونتائج الاختبارات التشخيصية.

جدول رقم(4): نتائج قياس أثر الفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر خلال الفترة (1995 –2016)

المتغير التابع: FDI

Independent Variable	Model (1)	Model (2)	Model (3)
Short Run:			
COR	-2.355855*** (0.0344)	-1.769669* (0.0703)	-2.664879** (0.0570)
DDPPCG	0.814634*** (0.0078)	0.903859*** (0.0007)	1.153817*** (0.0059)
OPEN	0.194398*** (0.0003)	0.176152*** (0.0028)	0.131242*** (0.0272)
IS	0.034434*** (0.0057)	0.004698 (0.8949)	0.051707*** (0.0102)
INF	-0.371376*** (0.0054)	-0.390417*** (0.0023)	-0.306726*** (0.0119)
EF		-0.090290 (0.3201)	
HC			0.039130 (0.6580)
CointEq(-1)	-0.771896*** (0.0012)	-0.955470*** (0.0003)	-1.049039*** (0.0059)
R^2	0.920176	0.992954	0.989905
Adjusted R^2	0.880265	0.977454	0.949526
F-statistic	23.05526 (0.000006)	64.06035 (0.000118)	24.51544 (0.011542)
Long Run:			
COR	-3.052038* (0.0822)	-3.760475*** (0.0196)	-6.087184*** (0.0280)
DDPPCG	1.055369*** (0.0011)	0.945983*** (0.0004)	1.251829*** (0.0039)
OPEN	0.251845*** (0.0007)	0.316600*** (0.0003)	0.251597*** (0.0128)
IS	0.044610*** (0.0030)	0.054463* (0.0008)	0.049290*** (0.0054)
INF	-0.481122*** (0.0176)	-0.562287*** (0.0042)	-0.383376*** (0.0386)
EF		-0.094498 (0.3019)	
HC			0.077510 (0.3248)

يتبع.....

Independent Variable	Model (1)	Model (2)	Model (3)
Diagnostic	Tests:		
LM Test	F= 0.018205 (0.8951)	F= 5.554596 (0.0980)	F= 2.739725 (0.2397)
JB	X^2= 1.095387 (0.578282)	X^2= 2.001609 (0.367584)	X^2= 0.497885 (0.779625)
Breusch-Pagan-	F= 0.523869 (0.7800)	F= 0.408295 (0.8998)	F= 0.987950 (0.5788)
Ramsey's Reset	F= 15.28798 (0.0024)	F= 0.241386 (0.6489)	F= 0.397018 (0.5930)

- القيم بين الأقواس تمثل قيم الاحتمال (P-Value).
- ***معنوي عند 1%، **معنوي عند 5%، *معنوي عند 10%.
- عدد فترات الإبطاء بالنموذج فترة واحدة مختارة بناء على معيار Akaike information criterion (AIC).

يتضح من النتائج في الجدول السابق رقم (4) ما يلى:

أولاً: تشير الاختبارات التشخيصية إلى أن النماذج القياسية المقدرة تعد مقبولة، وذلك لأنها تمثل علاقة طويلة الأجل، ولا توجد مشكلة الارتباط التسلسلى بين البواقي، كما لا يوجد اختلاف في تباين حد الخطأ العشوائى، وكذلك البواقي تتوزع توزيعاً طبيعياً.[37] كما أوضحت نتائج اختبارات الاستقرار الهيكلى أن الشكل البيانى لإحصاء الاختبارين CUSUM وCUSUMSQ تقع داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5% (أشكال رقم (1) و(2) و(3) بالملحق) وبالتالي المقدرات مستقرة عبر الزمن.

ثانياً: تشير قيمة معامل التحديد R^2 إلى ارتفاع القدرة التفسيرية للمتغيرات المستقلة محل الدراسة للنماذج الثلاثة، وكذلك توضح قيمة إحصاء اختبار F إلى معنوية وجودة النموذج المقدر من الناحية الإحصائية.

ثالثاً: وجود أثر سلبي ومعنوي للفساد على FDI في النماذج الثلاثة، حيث تؤدى الزيادة في مستوى الفساد بدرجة واحدة إلى انخفاض في نسبة FDI من الناتج بحوالي 2.66 في الأجل القصير عند مستوى معنوية 5%. كذلك نجد أن الأثر السلبي والمعنوي للفساد واضح أيضاً في الأجل الطويل، حيث الزيادة في الفساد بدرجة واحدة تؤدى إلى انخفاض في نسبة FDI من الناتج بمقدار 6.08 عند مستوى معنوية 1% (وفقاً للنموذج الثالث). بالتالي يعتبر الفساد من المعوقات الأساسية أمام جذب المزيد من تدفقات FDI إلى مصر بما يتفق وفرضية «Grabbing Hand»، بل ويكتسب أهمية مقارنة بالمحددات التقليدية الأخرى، باعتباره من العوامل المسئولة عن انخفاض تدفقات FDI في مصر. ويتفق ذلك مع نتائج معظم الدراسات السابقة (مثل Habib & Zurawicki, 2002; Ho Hsu, 2006; Tosun, et al., 2014). ولعل ارتفاع التأثير السلبي للفساد على هذا النحو يعود إلى انتشار الفساد، حيث مازالت مصر تقع في منطقة الدول ذات المستوى المرتفع من الفساد، وتشهد تراجعاً في الترتيب على المستوى العالمي والإقليمى – كما أوضح التحليل السابق لأوضاع الفساد في مصر–، وبالتالي يصعب قبول هذه الأوضاع والتعامل والتكيف معها من جانب المستثمر الأجنبي، حيث تتزايد التكاليف بشكل كبير نتيجة الفساد بما يولد الأثر السلبي، خاصة أن نسبة هامة من FDI إلى مصر يتدفق من دول لا تعاني من نفس مستوى الفساد، بما يجعل الأثر السلبي أكثر وضوحاً خاصة مع استمرار الأوضاع في الأجل الطويل.[83]

رابعاً: جاءت تقديرات معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الدخل –حجم السوق– بإشارة موجبة ومعنوية، بما يشير إلى أن زيادة حجم السوق في مصر بمقدار درجة واحدة يترتب عليه زيادة تدفقات FDI إلى مصر بحوالي 1.15 و 1.25 وحدة في الأجلين القصير الطويل على التوالى (وفقاً للنموذج الثالث). ويعكس ذلك أهمية حجم السوق بالنسبة للمستثمر الأجنبي في مصر، بحيث يعد من العناصر الجاذبة بشكل قوي والمستهدفة من جانبه (Market-Seeking). ويتماشى ذلك مع كون مصر تحتل المرتبة الخامسة والعشرين في حجم السوق على المستوى العالمي لعام 2016 – كما أوضح التحليل السابق لأوضاع FDI في مصر–.

خامساً: يؤثر الانفتاح التجاري إيجابياً ومعنوياً على تدفقات FDI إلى مصر، إذ بلغ هذا التأثير نحو 0.13 و 0.25 في الأجلين القصير والطويل على التوالى (وفقاً للنموذج الثالث). ويوضح ذلك أهمية انفتاح مصر على التجارة الدولية كمحدد هام لجذب تدفقات FDI، الأمر الذي يعكس إمكانية استفادة المستثمر الأجنبي من بعض المنافع المرتبطة بالتجارة، كتحقيق مستويات أعلى من الدخول، وإمكانية أكبر لتوفير المدخلات المستوردة وفتح أسواق جديدة للصادرات.

سادساً: وجود أثر إيجابي ضعيف للبنية الأساسية التكنولوجية، بحيث تبدو من أقل المحددات تأثيراً على FDI. ولكن بالرغم من أن الأثر كان يبدو ضعيفاً وغير معنوي في الأجل القصير(وفقاً للنموذج الثاني)، حيث بلغت قيمة معامل الانحدار حوالي 0.004 فقط، إلا أن هذا الأثر تحسن وتحول إلى معنوي في الأجل الطويل، كما جاء هذا الأثر معنوياً في الأجلين القصير والطويل (وفقاً للنموذج الثالث). ويمكن أن يرجع ذلك إلى أن الأثر يكون أكثر وضوحاً في الأجل الطويل مع المزيد التحسن والتطور في مستوى البنية الأساسية في مصر التي لم تصل بعد إلى المستوى الذي يسمح بوجود دور جوهرى في الأجل القصير.

سابعاً: وجود أثر سلبي ومعنوي للتضخم على FDI، حيث تراوحت قيمة معامل الانحدار بين 0.39 و 0.31 في الأجل القصير، وحوالي 0.56 و 0.38 في الأجل الطويل (وفقاً للنموذجين الثاني والثالث). وذلك كما هو متوقع بالنسبة لإشارة التضخم وما يرتبط به من شيوع حالة عدم التأكد، الأمرالذي تعاني منه مصر خاصة في الأعوام الأخيرة.

ثامناً: جاء أثر الحرية الاقتصادية سالب وغير معنوي على FDI في مصر – تم إضافته كمتغير مفسر بالنموذج الثاني–، وذلك على خلاف ما هو متوقع ولكنه يتفق مع دراسة Laabas & Abdmoulah (2009) عن محددات FDI في الدول العربية. ويمكن أن يرجع ذلك إلى أن الأثر الإيجابي للحرية الاقتصادية يظهر في ظل مستوى منخفض من الفساد، بينما مع الانتشار النسبى للفساد يتولد عنها أثر سلبي. كما أن الحرية الاقتصادية لم تصل بعد إلى مستويات مرتفعة، وإنما مازالت مصر في منطقة الدول «Mostly Unfree»، حيث بلغت درجة الحرية الاقتصادية حوالي 56 لعام 2016، أقل من المتوسط العالمي (60.9)، ومن المتوسط على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (61.9). كما أن ترتيبها متراجعاً 125 (من 180 دولة).[39] وبالتالي من المتوقع أن يظهر الأثر الإيجابي في ظل المزيد من الحرية الاقتصادية والمزيد من الانخفاض في مستوى الفساد.

تاسعاً: وجود أثر إيجابي وغير معنوي لرأس المال البشرى على FDI، – الذي تم إضافته كمتغير مفسر في النموذج الثالث–[40] ويمكن أن يرجع ذلك انخفاض جودة العملية التعليمية في مصر، بحيث لم تصل إلى المستوى المطلوب الذي يؤثر بشكل معنوي على FDI، خاصة في ظل عدم التوافق بين مهارات الخريج واحتياجات سوق العمل.[41]وقد أوضح تقرير World Bank (2009) أن توافر العرض من العمالة الماهرة المتعلمة قيد أساسى على مناخ

الاستثمار في مصر. بالإضافة إلى خصائص ودوافع FDI في مصر، الذي يعد أكثر توجهاً نحو البحث عن السوق والبحث عن العمالة الرخيصة بشكل أكثر من البحث عن الكفاءة. ولكن هذه النتيجة لا تنفي أهمية HC بالنسبة FDI، وإنما مع المزيد من توافر العمالة الماهرة المتعلمة والمدربة سوف يحسن ذلك من صورة مصر في هذا الجانب، ويجعل توجهات المستثمر الأجنبي تتجه نحو الكفاءة بشكل أكبر من استهدافها للعمالة الرخيصة.[42]

عاشراً: جاء معامل تصحيح الخطأ (Error Correction Term (ECT سالباً ومعنوياً في النماذج الثلاثة، بما يؤكد على وجود العلاقة في الأجل الطويل، وبما يعنى أن الانحرافات في نسبة FDI إلى الناتج في الأجل القصير يتم تصحيحها سنوياً بحوالي 95% (وفقاً للنموذج الثاني) للعودة إلى التوازن في الأجل الطويل.

سابعاً: الخلاصة والنتائج

استهدفت الدراسة قياس أثر الفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر في الأجلين القصير والطويل في الاقتصاد المصري خلال الفترة (1995– 2016) باستخدام مؤشر مدركات الفساد CPI الصادر عن منظمة الشفافية الدولية. وإستندت الدراسة إلى فرضية أساسية وهي " يؤثر الفساد تأثيراً سلبياً على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر». ولتحقيق هذا الهدف تم التعريف بالمفاهيم المختلفة للفساد وأسبابه وأهم مؤشراته، ثم الخلفية النظرية للعلاقة بين الفساد و FDI واستعراض الأدبيات السابقة، مع تحليل لأوضاع كل من الفساد و FDI في مصر. واعتمد القياس على منهج اختبار الحدود للتكامل المشترك The Bounds Testing Approach to Cointegration للتأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، وتطبيق نموذج Auto–regressive Distributed Lag (ARDL) لتقدير معاملات الأجلين القصير والطويل.

وقد توصلت نتائج الدراسة إلى وجود أثر سلبي ومعنوي واضح للفساد على تدفقات FDI إلى مصر في الأجلين القصير والطويل، بما يدعم فرضية اليد المعوقة للفساد «Grabbing Hand». ومن ثم تم قبول فرضية الدراسة. الأمر الذي يعنى أن الفساد من المعوقات الأساسية أمام تدفقات FDI إلى مصر في الوقت الحالي. وبالتالي يعد جذب FDI ليست بالأمر اليسير، بل يتطلب إجراءات وجهوداً متواصلة في الأجل الطويل لمكافحة الفساد والتحكم فية كعنصرهام لتحسين مناخ الاستثمار.

وتستخلص الدراسة أن الاقتصاد المصري يكون أكثر جذباً لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال التحكم في الفساد ومكافحته وتحسين المناخ الاستثمارى بشكل عام، وبشكل أساسى ارتفاع النمو الاقتصادي ومن ثم زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل، مع المزيد من الانفتاح التجاري، ودعم البنية الأساسية، وضبط معدلات التضخم، واصلاح شامل لنظام التعليم.

وبناء على ما سبق يمكن أن تتمثل أهم استنتاجات الدراسة والتي يمكن أن تساهم في الحد من الفساد من جهة وجذب FDI من جهة أخرى في:

- ضرورة وضع خطة متكاملة لمواجهه الفساد خاصة في مجال الاستثمار من خلال تبسيط الإجراءات، وتفعيل نظام الشباك الواحد، وتخفيض عدد الجهات المسئولة والإمضاءات والموافقات المطلوبة، ومن ثم الفترة الزمنية المستغرقة، وتوفير الدعم اللوجيستى المناسب على حسب نوع الاستثمار، بما يقلل من فرص الفساد.
- تصميم خريطة استثمارية واضحة المعالم، يتم من خلالها تحديد القطاعات المحفزة للنمو الاقتصادي، والمستهدف

توجيه FDI إليها، وكذلك المناطق الجغرافية المستهدفة، لأن الهدف ليس فقط زيادة حجم التدفقات، وإنما تحسين نوعية وكفاءة FDI وتكامله مع الاستثمار المحلي.

- إزالة القيود على دخول الشركات الجديدة والمستثمرين الأجانب، مع ضرورة توفير المعلومات والشفافية الكاملة التي تمكن من اتخاذ القرارات.
- ضرورة العمل على توفير الآليات الكافية لتفعيل جهود مكافحة الفساد على المستوى المحلي والدولي.[43]
- إصلاح الجهاز الإداري للدولة والمؤسسات الحكومية والخدمات العامة مالياً وإدارياً وكذلك الإدارات الضريبية، بما يقلل الفرص المتاحة للفساد.
- دعم وتطوير البنية الأساسية التكنولوجية، وتفعيل آليات الحكومة الإلكترونية.
- ضرورة إعطاء أهمية خاصة لتطوير التعليم في مصر، ومحاولة تحقيق التوافق بين مهارات الخريجين ومتطلبات سوق العمل، لتنمية كوادر بشرية على درجة كبيرة من الكفاءة بما يحسن تدريجياً من الصورة العامة عن مصر في هذا المجال.

وتقترح الدراسة الحالية المزيد من الدراسات المستقبلية حول أثر الأنواع المختلفة من الفساد على FDI في مصر، خاصة على المستوى القطاعى. وكذلك مدى تأثير التشابة أوالاختلاف في مستوى الفساد بين مصر والدول مصدر FDI على حجم ونوعية التدفقات الاستثمارية.

الهوامش

(1) يشير مفهوم الحوكمة إلى تحسين جودة الأداء الحكومي، وذلك من خلال دعائم أساسية منها: إستقلال السلطة القضائية والتشريعية، والقوانين العادلة والشفافة، والتنفيذ المحايد للأحكام، وصدور بيانات مالية عامة موثوق بها، وثقة الجمهور في النظام بشكل عام. انظر:
- Subasat, T. & Bellos, S. (2013b), "Governance and Foreign Direct Investment in Latin America: A Panel Gravity Model Application", Latin America Journal of Economics, Vol. 50, No. 1, pp. 107-131.p.108

(2) تعد الصين من أكثر الدول المتلقية للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تزايد من 34 مليار دولار عام 1995 إلى 121 مليار دولار عام 2007، ويمكن أن يرجع ذلك إلى وفرة الموارد الطبيعية وعنصر العمل والموقع الجغراقى بالقرب من تايوان وهونج، وتضاعف رأس المال المحلي بما يتزامن مع اصلاحات اقتصادية ورقابة صارمة واستقرار سياسى . انظر:
- Quazi, R., M. (2014), "Corruption and Foreign Direct Investment in East Asia and South Asia: An Econometric Study", International Journal of Economics and Financial Issues, Vol. 4, No. 2, pp. 231-242.

(3) بيانات الهيئة العامة للاستثمار (2017)، متاحة على: www.gafi.gov.eg

(4) انظر: www.transparency.org

(5) اللجنة التنسيقية الفرعية لمكافحة الفساد (2014)، "الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد: 2014–2018"، جمهورية مصر العربية، متاحة على: www.aca.org.eg

(6) لمزيد من التفصيل عن أنواع الفساد، انظر:

- World Bank, "Helping Countries to Combat Corruption: The Role of World Bank": Available at: www.worldbank.org

(7) يرتبط الفساد بعدد من المفاهيم مثل "الشفافية"، ويقصد بها توافر المعلومات التي تتعلق بالسياسات والنظم والقوانين والقرارات واللوائح لكافة المواطنين. ومفهوم "المساءلة"، ويقصد بها مسئولية الأفراد عما يقومون به من أعمال تستوجب مساءلتهم ومحاسبتهم عن أدائهم الوظيفي، وما يصدر عنهم من سلوكيات وتصرفات. انظر:

– وزارة الدولة للتنمية الإدارية (2008)، "الفساد الإداري"، التقرير الثاني، لجنة الشفافية والنزاهة، القاهرة، ص5.

(8) لمزيد من التفصيل أسباب الفساد في مصر، انظر:

– اللجنة التنسيقية الفرعية لمكافحة الفساد (2014)، مرجع سبق ذكره، ص14–6.

(9) هو مؤشر فرعى للفساد ضمن مؤشر للمخاطر السياسية (ICGR) يقيس الفساد في الحكومة وتتوفر عنه بيانات سنوية منذ منتصف الثمانينات، وتتراوح قيمته بين صفر وستة، حيث تعبر القيمة المنخفضة عن فساد أعلى. انظر:

- Wei, S. (2000b), "How Taxing Is Corruption on International Investors?", The Review of Economics and Statistics, Vol.82, No. 1, pp.1-11.

(10) تعتمد مؤشرات الحوكمة العالمية (WGI) الصادرة من البنك الدولي على ستة أبعاد أساسية للحوكمة تتمثل في المحاسبة Voice and Accountability ، والاستقرار السياسى وغياب العنف Political Stability and Absence of Violence/Terrorism، و فعالية الحكومة – Go ernment Effectiveness، والجودة التنظيمية Regulatory Quality، و القواعد القانونية Rule of Law، والسيطرة على الفساد Control of Corruption. وتتراوح قيمة المؤشر بين (2.5– 2.5+ to) وتعنى القيم المرتفعة مستوى أعلى من الفساد، كما يتم ترتيب الدول حسب قدرتها على السيطرة على الفساد من صفر (الأقل) إلى مائة (الأكثر). انظر:

- The Worldwide Governance Indicators, Available at: www.govindicators.org

(11) منظمة الشفافية (TI) هى منظمة دولية غير حكومية لا تهدف للربح، اكتسبت شهرة واسعة في عمل استطلاعات الرأى عن الفساد، تهتم بمكافحة الفساد منذ 1995 بهدف لفت الإنتباه لما يترتب عليه من تدمير وآثاره السلبية المتعددة، والعمل على تشجيع الحكومات لتبنى برامج جادة لمكافحة الفساد. وبالتالي فإن قبول الدولة المضيفة لوجود فرع بها لمنظمة الشفافية يعطى إشارات إيجابية للمستثمر الأجنبي عن السيطرة على الفساد وتحسين مناخ الاستثمار. انظر:

- Habib, M. & Zurawicki, L. (2002), "Corruption and Foreign Direct Investment", Journal of International Business Studies, Vol. 2, No. 33, pp. 291-307.

- Wei, S. (2000a), "Local Corruption and Global Capital Flows", Brooking Papers on Economic Activity, No. 2, pp.303-354.

(12) تصدر منظمة الشفافية الدولية (TI) أيضاً مؤشر دافعى الرشوة Bribe Payers Index (BPI) لسنوات متفرقة (1999– 2002– 2006 –2008– 2011) ولعدد محدود من الدول الصاعدة لا يتعدى 28 دولة، وليس من بينهم مصر.

(13) فعلى سبيل المثال تستحوذ Cambodia على قدر كبير من تدفقات FDI في الفترة من 2005 وحتى 2007 وصلت إلى 7.64 % من GDP وهو أعلى من المتوسط العالمي، بالرغم من أنها تسجل على أنها واحدة من أكثر دول العالم فسادا، حيث يمثل CPI حوالي 2 عام 2007 بترتيب 162 من 179 دولة. كما أنها حققت معدل نمو بلغ حوالي 8% لنفس الفترة بفعل عوامل كثيرة من ضمنها FDI ولكن هذا لايبرر تشجيع الفساد لدعم النمو والتنمية الاقتصادية. انظر:

- Okada, K. & Samreth, S. (2010), "How Does Corruption Influence the Effect of Foreign Direct Investment on Economic Growth", MPRA Paper, No. 27572, pp. 1-21. Available at: www. Mpra.ub.uni-muenchende/27572/

(14) هناك بعض الدراسات التي توصلت إلى أثر غير معنوي للفساد على FDI ولكن في إطار هدف مختلف عن الهدف من الدراسة الحالية، مثل دراسة Alesina & Weder (1999) خلال الفترة (1970 –1995) باستخدام OLS ومؤشر الفساد ICRG وذلك في إطار دراسة لأثر الفساد على المساعدات الأجنبية. و دراسة Alshammari، et al. (2015) في 59 دولة تعكس مستويات مختلفة من التنمية الاقتصادية خلال عام 2012 باستخدام طريقة إنحدار OLS. انظر:

- Alesina, A. & Weder, B. (1999), "Do Corrupt Governments Receive Less Foreign Aid?", NBER Working Paper Series, No. 7108, Cambridge.
- Alshammari, M., et al. (2015), "Regulation, Trade Openness and FDI Inflows: Empirical Study", International Journal of Economics and Finance, Vol. 7, No. 12, Canadian Center of Science and Education, pp. 44- 56.

(15) كذلك هناك دراسات أخرى أكدت على التعارض في النتائج بين تجمعين من الدول يضم 97 دولة. الأول، يضم مجموعة من الدول ذات المستويات المرتفعة من الفساد، والثاني يضم مجموعة من الدول ذات المستويات المنخفضة من الفساد وفقاً لمؤشر CPI خلال الفترة (2000 – 2002). مثل دراسة Caetano & Caleiro (2005) التي توصلت إلى وجود إرتباط سلبي معنوي بين الفساد والاستثمار في التجمع الأول، بينما في التجمع الثاني لم يثبت أى أثر معنوي للفساد على FDI. انظر:

- Caetano, J. & Caleiro, A. (2005), "Corruption and Foreign Direct Investment: What Kind of Relationship is there?", Document De Trabalho, No. 18, Universidade De Evora, Portugal.

(16) يعد عام 1995 هو بداية إصدار مؤشر CPI من جانب منظمة الشفافية الدولية، ولكن بدأت البيانات بالنسبة لمصر من عام 1996، كما لم تتوافر قيم المؤشر لعام 1997.

(17) بيانات معدل نمو الناتج المحلي الإجمالى الحقيقى في مصر من إحصاءات البنك الدولي عبر الإنترنت، مؤشرات التنمية العالمية World Development Indicators (WDI)، متاحة على:

– www.worldbank.org

(18) أوضح تقرير لجنة الشفافية والنزاهة (2007) أن هناك عدد من المجالات الأكثر عرضه

للفساد في مصر من أهمها المدفوعات غير المبررة للحصول على الخدمات والتراخيص – وهي التي تسئ بشكل كبير للمؤشر العام–، والضرائب والجمارك، ورفع المخالفات بجميع أنواعها، وإدارة المرافق العامة، والتوظيف الحكومي والمشتريات الحكومية. انظر:
– وزارة الدولة للتنمية الإدارية (2007)، «الفساد الإداري»، التقرير الأول، لجنة الشفافية والنزاهة، القاهرة، ص5.

(19) تم حساب متوسط مؤشر إدراك الفساد في مصر للفترة (1996–2016)، و تقسيم الدول إلى دول مرتفعة الفساد تتراوح بين (0–3.33)، ومتوسطة الفساد(3.34–6.66) ومنخفضة الفساد (6.67–10) تقسيم من جانب الدراسة، إستنادا على ما قامت به منظمة الشفافية الدولية منذ عام 2010 بعمل خط للفساد بقيمة المؤشر يتراوح بين صفر وعشرة، بحيث يشير اللون الأحمر الغامق إلى فساد مرتفع للقطاع الحكومي والعام، بينما يشير اللون الأحمر الخفيف والبرتقالى إلى وضع أفضل للفساد في هذه الدول، وإنما مازال الفساد شائع في المؤسسات الحكومية والعاملين بها. ويشير اللون الأصفر إلى دول ينظر إليها على أنها شبة خالية من الفساد، ولكنها لا تعبر عن الوضع الأمثل، لأنه لا تو جد دولة واحدة في العالم خالية تماما من الفساد Corrupt–Free وفقاً للمؤشر، كما أن 68% من دول العالم عام 2015 تعاني من مشاكل خطيرة للفساد. لمزيد من التفصيل انظر:
- Transparency International (2015), "Corruption Perception Index", Available at: www.transparency.org

(20) على المستوى الإقليمى لمصر، نجد أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بصفة عامة من الدول التي تتزايد فيها نسبة منح الشركات لهدايا ورشاوى ومدفوعات لتأمين العقود الحكومية وإستصدار التصاريح. كما أن 60% من الشركات في هذه المنطقة ترى أن الفساد عقبة أساسية أمام إنجاز الأعمال للمستثمرين. وقد أكد أيضاً تقرير البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة UNDP عام 2016 على أن الفساد من أهم التحديات التي تواجه معظم الدول العربية. انظر:
- World Bank (2014), "Drivers of Corruption: A Brief Review", Available at: www.worldbank.org
- United Nations Development Programme (UNDP) (2016), "Arab Human Development Report 2016: Youth and the Prospects for Human Development in a Changing Reality", Available at: www.undp.org

(21) بيانات مؤشر CPI متاحة بالنسبة لمعظم الدول العربية منذ عام 2003 فقط، خاصة دول الخليج العربى. وسوف يستبعد من التحليل بعض الدول العربية التي تعاني من حالة من عدم الاستقرار على المستوى السياسي (سوريا، اليمن، ليبيا، العراق).

(22) هناك سبعة عقبات أساسية أوضحها تقييم البنك الدولي، هى الفساد وعدم الاستقرار السياسى وانخفاض العرض من العمالة الماهرة والمتعلمة «Skilled and Educated» ومعدلات الضريبة والمنافسة غير القانونية (القيود على المنافسة ومنافسة القطاع غير الرسمى) وحالة عدم التأكد بشأن الأطر والقواعد التنظيمية والسياسة الاقتصادية.

(23) يعد معدل نمو الناتج المحلي الإجمالى من المحددات الهامة ل FDI والتي تعبر عن حجم السوق، والتي استخدمت الدراسة معدل نمو متوسط نصيب الفرد من GDP بديلاً عنه. و بيانات معدل نمو الناتج المحلي الإجمالى الحقيقى في مصر من إحصاءات البنك الدولي عبر الإنترنت،

مؤشرات التنمية العالمية (World Development Indicators (WDI)، متاحة على: www.worldbank.org

(24) حرص البنك الدولي عند تحليل أوضاع الاستثمار الأجنبي في السنوات الأخيرة على مراعاة استخدام عدد من المؤشرات الهامة للتعبير عن مناخ الاستثمار في الدول المختلفة، والتي من أهمها مؤشر التنافسية (GCI) ومؤشر إنجاز الأعمال (DB). انظر:

- World Bank (2016), "The Investment Climate", Issue Brief Series, Available at: www.worldbank.org

(25) مؤشر إنجاز الأعمال Index Business Doing يصدر عن مجموعة البنك الدولي لبوضح مدى سهولة أداء الأعمال في عدد كبير من الدول يصل لحوالي 190 دولة عام 2016، بحيث يعبر الترتيب الأعلى (قيمة رقمية منخفضة) عن وضع أفضل للدولة والعكس صحيح. ويغطى نقاط عديدة لممارسة الأعمال منها عدد الأيام المستغرقة لبدء الأعمال، و استصدار التصاريح والتراخيص، وتسجيل الملكية والحصول على الإئتمان ودفع الضرائب، وتنفيذ العقود. انظر: www.doingbusiness.org

(26) لقد حرصت الدراسة على تضمين مجموعة من المتغيرات الحاكمة (متغيرات الضبط المعيارى Control Variables) في النموذج بما يغطى العوامل المرتبطة بالسوق وعوامل الموارد وعوامل الكفاءة كمحددات هامة لقدرة الدولة على جذب تدفقات FDI، بحيث تم اختيار متغير يعبر عن كل مجموعة بقدر الإمكان.

(27) يمكن تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه "قيام شركة بالاستثمار في مشروعات تعمل خارج حدود الدولة الأم للمستثمر (بتملك 10% أو أكثر من أسهم رأس مال الشركة) للحصول على عائد دائم، بهدف تكوين علاقات اقتصادية طوية الأجل تسمح بإمكانية التأثير على إدارة تلك المشروعات". لمزيد من التفصيل انظر:

- Alshammari, M, et al. (2015), "Regulation, Trade Openness and FDI Inflows: Empirical Study", International Journal of Economics and Finance, Vol. 7, No. 12, Canadian Center of Science and Education, pp. 44- 56.

(28) قامت مؤسسة Heritage بتعريف الحرية الاقتصادية على أنها عبارة عن " ضمان حريات الأفراد في العمل والإنتاج والاستهلاك والاستثمار بأى طريقة يفضلونها دون تدخل من جانب الدولة بفرض اى نوع من القيود على حركة العمل ورأس المال والسلع". وتؤدى المزيد من الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي إلى المزيد من الرفاهية والنمو الاقتصادي، حيث يعكس مؤشر الحرية الاقتصادية العلاقة الإيجابية بينه وبين العديد من المؤشرات الإجتماعية والاقتصادية. انظر: www.heritage.org

(29) يصدر مؤشر الحرية الاقتصادية منذ عام 1995، ويغطى 10 مجالات – تم زيادتهم إلى 12– تصنف في أربع محاور أساسية تمثل دعائم الحرية الاقتصادية هى : سيادة القانون (مثل حماية حقوق الملكية ونزاهة الحكومة)، وحجم الدولة (الانفاق الحكومي والعبء الضريبى)، والكفاءة التنظيمية (حرية الأعمال وحرية العمل والحرية النقدية)، والأسواق المفتوحة (حرية للتجارة وحرية الاستثمار وحرية التمويل)، ويشمل أكثر من 180 دولة. انظر: – www.heritage.org

(30) تم إستكمال بعض قيم السنوات الناقصة في سلسلة نسبة الالتحاق بالتعليم الثانوى، وذلك باستخدام البرنامج الإحصائى SPSS.
(31) بيانات مؤشر إدراك الفساد متاحة على: www.transparency.org
(32) بيانات مؤشر الحرية الاقتصادية متاحة على: www.heritage.org
(33) يعتمد تحليل التكامل المشترك Cointegration الذي تم تقديمة من جانب Engle & Granger (1987) على تحديد العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية المفسرة والمتغير التابع في الأجل الطويل، وذلك لأن سلاسل البيانات قد تكون غير مستقرة إذا تم اختبارها كل على حده، ولكنها قد تكون مستقرة كمجموعة، بما يعنى وجود تكامل مشترك بينها، ويعني ذلك إمكانية تصحيح للخطأ أو الانحرافات في الأجل القصير بما يمكن من تحقيق التوازن في الأجل الطويل. وبالتالي يعتمد نموذج ARDL على تقدير نموذج تصحيح الخطأ (Error Correction Model (ECM). ويدمج منهج ARDL للتكامل المشترك بين نماذج الانحدار الذاتى Autoregressive Models ونماذج فترات الإبطاء الموزعة Distributed Lag Models.
(34) تعد السلسلة الزمنية للمتغير ساكنة (أى خالية من جذر الوحدة Unit Root)، في حالة ثبات متوسط القيم، والتباين عبر الزمن، وكذلك ثبات التغاير بين أى قيمتين لنفس المتغير. ويقوم اختبار (ADF) على فرض العدم القائل بعدم سكون السلسلة الزمنية للمتغير. انظر:
- Gujarati, D. (2003), Basic Econometrics, 4th Edition, McGraw-Hill, New York.
(35) يقوم اختبار (KPSS) على فرض العدم القائل بسكون السلاسل الزمنية، وبالتالي يتم قبول الفرض العدم عندما تكون قيمة (t) المحسوبة أقل من الجدولية أو القيم الحرجة لها عند مستوى معنوية معين. انظر:
- Kwiatkowski, D., Phillips. P., Schmidt. P., & Shin, Y. (1992), "Testing the Null Hypothesis of Stationarity Against the Alternative of a Unit Root: How Sure We That Economic Time Series Have a Unit Root?, Journal of Econometrics, No. 54, North Holand, pp.159-178.
(36) يمثل الفرض العدم لاختبار الحدود Bound Test عدم وجود تكامل مشترك أو علاقة توازنية في الأجل الطويل. ويتم اتخاذ القرار بمدى وجود تكامل مشترك من عدمه بناء على مقارنة قيمة F المحسوبة مع الحد الأدنى للقيم الحرجة I(0)) إذا كانت سلاسل المتغيرات ساكنة في المستوى I(0)) . كما تتم المقارنة مع الحد الأعلى للقيم الحرجة إذا كانت سلاسل المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى I(1)). وفي الدراسة الحالية تمت المقارنة مع كل من الحد الأعلى والأدنى وأكدت النتائج بشكل حاسم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، حيث أن قيمة F المحسوبة أكبر من القيم الجدولية للحد الأعلى.
(37) جاءت قيمة P–Value في كافة الاختبارات التشخيصية أكبر من 0.05 في النماذج الثلاثة، بما يعنى عدم إمكانية رفض الفرض العدم الذي يتضمن عدم وجود المشكلة، وخلو النماذج القياسية ننها. ولكن لتوصيف النموذج الأول بشكل أكثر دقة كما أوضحت نتيجة اختبار – Ramsey R set تم إضافة متغيرات حاكمة إضافية مثل الحرية الاقتصادية في النموذج الثاني ورأس المال البشرى في النموذج الثالث. وبالتالي سوف يتم الاعتماد في تحليل النتائج على النموذجين الثاني والثالث بشكل أساسى، ولا يوجد أى تعارض في النتائج بين النماذج المختلفة.

(38) توضح بيانات صافي تدفقات FDI الداخل إلى مصر من الدول المختلفة (وفقاً لبيانات البنك المركزى المصري) أن الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبى من أكثر الدول تدفقاً إلى الاستثمار في مصر –يليها الدول العربية– خاصة في فترة الدراسة ، وهي دول تتسم بمستويات منخفضة من الفساد لا تتشابه مع مستوى الفساد في مصر ، بما قد يزيد من الأثر السلبي للفساد على FDI . البيانات متاحة على:

- www.cbe.org.eg

(39) انظر بيانات مؤشر الحرية الاقتصادية، متاحة على: www.heritage.org

(40) تم إجراء النموذج الثالث مرة أخرى ، ولكن باستخدام متغير مختلف ليعبر عن رأس المال البشرى يتمثل في نسبة الخريجين من التعليم العالى إلى إجمالى السكان ، وجاء أثر الفساد أيضاً سلبي ومعنوي على FDI ، بحيث بلغ التأثير حوالي 3.2 في الأجل القصير ، كما بلغ 5.9 في الأجل الطويل ، وذلك عند مستوى معنوية 1% ، الأمر الذي يوضح قوة العلاقة في ظل المتغيرات الحاكمة المختلفة ويؤكد على النتائج في الثلاثة نماذج السابقة. وتم الاعتماد في إجراء هذا النموذج على بيانات أعداد الخريجين الصادرة عن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء. انظر:

– الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، «الكتاب الإحصائى السنوى»، أعداد مختلفة، متاحة على:

-www.capmas.gov.eg

(41) تعاني مصر من تدنى مستوى التعليم والتدريب لديها، حيث تحتل المرتبة 112 في مجال التعليم العالى والتدريب ، والمرتبة 135 في مجال كفاءة سوق العمل ، وذلك من بين 138 دولة وفقاً لتقرير التنافسية العالمية لعام 2016– 2017. انظر:

- World Economic Forum (2017), "The Global Competitiveness Report 2016-2017", Available at: www.weforum.org

(42) لقد أظهرت نتائج الدراسات تعارض فيما يتعلق بأثر العنصر البشرى على تدفقات FDI ، فالبعض وجد أنه محدد هام ولكن أهميته تتزايد عبر الزمن ، والبعض وجد أثر غير معنوي. انظر:

- Castro, C. & Nunes, P. (2013), "Does Corruption Inhibit Foreign Direct Investment?", Revista de Ciencia Politica, Vol. 51, No. 1, pp. 61-83. p.69.

(43) لقد صدقت مصر على إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عام 2004، وإتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد عام 2005، كما قامت بتشكيل وتحديد اختصاصات لجنة الشفافية والنزاهة بصدور قرار وزير التنمية الإدارية رقم 86 لسنة 2007، وتعتبر لجنة دائمة بوزارة التنمية الإدارية تختص بدراسة آليات دعم الشفافية والمحاسبة ومكافحة الفساد بوحدات الجهاز الإداري للدولة والقطاعات الحكومية والعامة، ومتابعة إلتزامات مصر الدولية في هذا الشأن.. انظر:

– وزارة الدولة للتنمية الإدارية (2008)، "الفساد الإداري"، التقرير الثاني، لجنة الشفافية والنزاهة، القاهرة، ص7– 8.

المراجع العربية

اللجنة التنسيقية الفرعية لمكافحة الفساد (2014)، "الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد: 2014-2018"، جمهورية مصر العربية، متاحة على: www.aca.org.eg

وزارة الدولة للتنمية الإدارية (2007)، "الفساد الإداري"، التقرير الأول، لجنة الشفافية والنزاهة، القاهرة.

وزارة الدولة للتنمية الإدارية (2008)، "الفساد الإداري"، التقرير الثاني، لجنة الشفافية والنزاهة، القاهرة،

المراجع الانجليزية

Aidt, T. (2003), "Economic Analysis of Corruption: A survey", The Economic Journal, No. 113, Royal Economic Society, Blackwell Publishing, pp.632- 652.

Alesina, A. & Weder, B. (1999), "Do Corrupt Governments Receive Less Foreign Aid?", NBER Working Paper, No. 7108, National Bureau of Economic Research, Cambridge.

Aljazaerli, M., A., et al. (2016), "Corruption and Stock Market Development: New Evidence from GCC Countries", Verslas Teorija ir Praktika/Business: Theory and Practice, Vol.17, No. 2, VGTU Press, pp.117-127.

AL-Sadig, A. (2009), "The Effects of Corruption on FDI Inflows", Cato Journal, Vol.29, No. 2, Cato Institute, pp.267- 294.

Alshammari, M, et al. (2015), "Regulation, Trade Openness and FDI Inflows: Empirical Study", International Journal of Economics and Finance, Vol. 7, No. 12, Canadian Center of Science and Education, pp. 44- 56.

Anyanwu, J. (2011), "Determinants of Foreign Direct Investment Inflows to Africa, 1980- 2007", Working Paper, No. 136, African Development Bank Group.

Baklouti, N. & Boujelbne, Y. (2014), "Impact of Institutional Quality on the Attractiveness of Foreign Direct Investment", Journal of Behavioral Economics, Finance, Entrepreneurship, Accounting and Transport, Vol. 2, No. 4, pp. 89-93.

Baliamoune, M. & Ndikumana, L. (2008), "Corruption and Growth: Exploring the Investment Channel", Paper Presented at the African Economic Conference, African Development Bank and the United Nations Economic Commission for Africa, Addis Aba-

ba, Ethiopia, 15-17 November.

Barassi, M. & Zhou, Y. (2012), "The Effect of Corruption on FDI: a Parametric and Non-Parametric analysis", European Journal of Political Economy, No. 3, pp.302-312.

Bayar, Y. & Alakbarov, N. (2016), "Corruption and Foreign Direct Investment Inflows in Emerging Market Economies", Ecoforum, Vol. 5, No. 2, PP.303-308.

Belgibayeva, A. & Plekhanov, A. (2015), "Does Corruption Matter for Sources of Foreign Direct Investment", Working Paper, No. 176, European Bank for Reconstruction and Development.

Bureau of Economic and Business Affairs (2015, 2016), "Egypt: Investment Climate Statement", Report, U.S Department of States, Available at: www.state.gov

Caetano, J. & Caleiro, A. (2005), "Corruption and Foreign Direct Investment: What Kind of Relationship is there?", Document De Trabalho, No. 18, Universidade De Evora, Portugal.

Castro, C. & Nunes, P. (2013), "Does Corruption Inhibit Foreign Direct Investment?", Revista de Ciencia Politica, Vol. 51, No. 1, pp. 61-83.

Chande, K. (2014), "Africa Rising: Corruption & Foreign Direct Investment Inflows", CMC Senior Theses, Paper 1023, Claremont Colleges, Available at: www.scholarship.claremont.edu

Cuervo-Cazurra, A. (2008), "Better the Devil you Don't Know: Types of Corruption and FDI in Transition Economies", Journal of International Management, Vol. 14, No. 1, pp.12-27.

Delios, A. et al. (2005), "Corruption and FDI: Japanese FDI Inflows into the EU, 1996-2002", in Corporate and Institutional Transparency for Economic Growth in Europe, Lars Pxelheim (editor), Elsevier, Oxford.

Driffield, N., et.al. (2010), "Bridging the Gap? Corruption, Knowledge and Foreign Ownership", Working Paper, No. 10, Department of Economics and Finance, Brunel University, West London.

Dunning, J., H. (1988), "The Eclectic Paradigm of International Production: A Restatement and Some Possible Extensions", Journal of International Business Studies, spring.

---------- (2001), "The Eclectic (OLI) Paradigm of International Production: Past, Present and Future", Journal of the Economics of Business, Vol. 8, No., 2, pp.173-190.

Egger, p. & Winner, H. (2005), "Evidence on Corruption as an Incentive for Foreign Direct Investment", European Journal of Political Economy, Vol. 21, Issue 4, pp. 932-952.

---------- (2006), "How Corruption Influences Foreign Direct Invest-

ment: A Panel Data Study", Economic Development and Culture Change, Vol. 54, No. 2, pp. 459-486.

Engle, R., F. & Granger, C. W.J. (1987), "Co-Integration and Error Correction: Representation, Estimation, and Testing", Econometrica, Vol. 55, No. 2, pp.251-276.

Ertimi, B., E. & Saeh, M., A. (2013), "The Impact of Corruption on Some Aspects of the Economy", International Journal of Economics and Finance, Vol. 5, No.8, Canadian Center of Science and Education, pp. 1-8.

Ferreira, M., P., et al. (2013), "How Corruption Matters on FDI Flows: Home and Host Country Effects", Encontro da ANPAD, Available at: www.anpad.org.br

Francisco, M. & Pontara, N. (2007), "Does Corruption Impact on Firms' Ability to Conduct Business in Mauritania?: Evidence from Investment Climate Survey Data", Policy Research Working Paper, No. 4439, World Bank.

Gujarati, D. (2003), Basic Econometrics, 4th Edition, McGraw-Hill, New York.

Habib, M. & Zurawicki, L. (2002), "Corruption and Foreign Direct Investment", Journal of International Business Studies, Vol. 2, No. 33, pp. 291-307.

Hawthorne, O. (2013), "Transparency International's Corruption Perceptions Index: "Best Flawed" Measure on Corruption?" Paper is submitted to the Third Conference on Transparency Research, Paris, 24-26 October.

Hines, J. (1995), Forbidden Payment: Bribery and American Business after 1977", NBER Working Paper, No. 5266, National Bureau of Economic Research, Cambridge.

Ho Hsu, Y. (2006), "Is Corruption a Grabbing Hand? A Panel Data Study of FDI", Graduate Institute of Political Economy, National Cheng Kung University, Taiwan, Available at: ir.lib.ncku.edu.tw

Kraay, A. & Murrel, P. (2013), "Misunderestimating Corruption", Policy Research Working Paper, No. 6488, World Bank.

Kwiatkowski, D., Phillips. P., Schmidt. P., & Shin, Y. (1992), "Testing the Null Hypothesis of Stationarity Against the Alternative of a Unit Root: How Sure We That Economic Time Series Have a Unit Root?, Journal of Econometrics, No. 54, North Holand, pp.159-178.

Laabas, B. & Abdlmoulah, W. (2009), "Determinants of Arab Intraregional Foreign Direct Investments", Working Paper, No. 0905, Arab Planning Institute, Kuwait.

Marandei, C., A. (2013), "Corruption and Foreign Direct Investment: Evidence from Central Eastern European States", CES Working Papers, Vol. v, Issue 3, pp.311-322, Romania, Available at: www.ceswp.uaic.ro

Mauro, P. (1995), "Corruption and Growth", The Quqrterly Journal of Economics, Vol.

110, No. 3, pp.681-712.

---------- (1996), "The Effects of Corruption on Growth, Investment, and Government Expenditure", IMF Working Paper, No. 98, International Monetary Fund.

Okada, K. & Samreth, S. (2010), "How Does Corruption Influence the Effect of Foreign Direct Investment on Economic Growth", MPRA Paper, No. 27572, pp. 1-21. Available at: www. Mpra.ub.uni-muenchende/27572/

Okeahalam, C., C. & Bah, I. (1998), "Perceived Corruption and Investment in Sub-Saharan Africa", South Africa Journal of Economics, No. 67, pp. 176-186.

- Pal, S. (2014), "On Corruption and Cross-Border Investment: New Evidence from New Europe", Available at: www.researchgate.net

Pesaran, M., H., Shin, Y., & Smith, R., J. (2001), "Bounds Testing Approaches to the Analysis of Level Relationships", Journal of Applied Econometrics, Vol. 16, No. 3, pp.289-326.

Quazi, R., M. (2007), "Economic Freedom and Foreign Direct Investment in East Asia", Journal of the Asia Pacific Economy, Available at: www. www.researchgate.net

Shleifer, A. & Vishny, R. (1993), "Corruption", NBER Working Paper, No. 4372, National Bureau of Economic Research, Cambridge.

Smarzynska, B. & Wei, S. (2000), "Corruption and Composition of Foreign Direct Investment: Firm-Level Evidence", NBER Working Paper, No. 7969, National Bureau of Economic Research, Cambridge.

Springis, M. (2012), "The Impact of Host Country Corruption on Inward FDI", Chinese Business Review, Vol. 11, No. 1, pp.144-152.

Subasat, T. & Bellos, S. (2013a), "Corruption and Foreign Direct Investment in Latin America: A panel Gravity Model Approach", Journal of Management and Sustainability, Vol. 3, No. 4, Canadian Center of Science and Education, pp.151-156.

---------- (2013b), "Governance and Foreign Direct Investment in Latin America: A Panel Gravity Model Application", Latin America Journal of Economics, Vol. 50, No. 1, pp. 107-131.p.108

Teskoz, S., U., (2006), "Corruption and Foreign Direct Investment: An Empirical Analysis", PhD dissertation, Munich Graduate School of Economics, Available at: www.citeseerx.psu.edu.

Tosun, M., U. etal. (2014), "The Relationship between Corruption and Foreign Direct Investment Inflows in Turkey: An Empirical Examination", Transylvanian Review of Administrative Science, No. 42 E/2014, pp.247-257.

Transparency International (2015), "Corruption Perception Index", Available at: www.

transparency.org

United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD) (1996), "World Investment Report: Investment, Trade and International Policy Arrangements", United Nations.

---------- (1998), "World Investment Report: Trends and Determinants", United Nations.

United Nations Development Programme (UNDP) (2016), "Arab Human Development Report 2016: Youth and the Prospects for Human Development in a Changing Reality", Available at: www.undp.org

Walsh, J. & Jiangyan Yu (2010), "Determinants of Foreign Direct Investment: A Sectoral and Institutional Approach", IMF Working Paper, International Monetary Fund.

Wei, S. (1997), "Why Is Corruption So Much More Taxing than Tax? Arbitrariness Kills", NBER Working Paper, No. 6255, National Bureau of Economic Research, Cambridge.

---------- (2000a), "Local Corruption and Global Capital Flows", Brooking Papers on Economic Activity, No. 2, pp.303-354.

---------- (2000b), "How Taxing Is Corruption on International Investors?", The Review of Economics and Statistics, Vol.82, No. 1, pp.1-11.

World Bank (1998), "Corruption and Development", PREM Notes, No. 4, Available at: www.worldbank.org

---------- (2009), "Egypt Investment Climate Assessment 2009: Accelerating Private Enterprise-Led Growth- Policy Brief", Available at: www.worldbank.org

---------- (2014), "Drivers of Corruption: A Brief Review", Available at: www.worldbank.org

---------- (2016), "The Investment Climate", Issue Brief Series, Available at: www.worldbank.org

---------- (2017), "Governance and the Law", World Development Report 2017, Available at: www.worldbank.org

- ----------, "Helping Countries to Combat Corruption: The Role of World Bank": Available at: www.worldbank.org

World Economic Forum (2017), "The Global Competitiveness Report 2016-2017", Available at: www.weforum.org

www.capmas.gov.eg

www.cbe.org.eg

www.doingbusiness.org

www.gafi.gov.eg

www.govindicators.org

www.heritage.org

www.transparency.org

www.worldbank.org

Zurawicki, L. & Habib, M. (2010), "Corruption and Foreign Direct Investment: What Have We Learned?", International Business & Economics Research Journal, Vol. 9, No. 7, pp. 1-10.

ملحق الدراسة

جدول رقم (1): نتائج اختبار (ADF) لسكون السلاسل الزمنية

		القيم الحرجة		
المتغيرات	المحسوبةt	مستوى معنوية 1%	مستوى معنوية 5%	مستوى معنوية 10%
FDI	-2.685468***	-3.831511	-3.029970	-2.655194
ΔCOR	-5.570769*	-3.886751	-3.052169	-2.666593
GDPPCG	-3.805919**	-3.920350	-3.065585	-2.673459
OPEN	-2.635812***	-3.886751	-3.052169	-2.666593
ΔIS	-1.683278***	-2.692358	-1.960171	-1.607051
INF	-3.943387**	-4.498307	-3.658446	-3.268973
EF	-4.074721*	-3.788030	-3.012363	-2.646119
HC	-2.901745***	-3.808546	-3.020686	-2.650413

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مصادر بيانات المتغيرات الواردة بالدراسة، باستخدام برنامج E-views. 9
* معنوي عند 1%، ** معنوي عند 5%، *** معنوي عند 10%.

جدول رقم (2): نتائج اختبار (KPSS) لسكون السلاسل الزمنية

المتغيرات	احصاء الاختبار LM- Stat. (حد ثابت) المستوى	احصاء الاختبار LM- Stat. (حد ثابت واتجاه زمنى) المستوى
FDI	***0.141436	***0.113840
COR	***0.134508	***0.105553
GDPPCG	***0.190841	***0.087904
OPEN	***0.122571	**0.121614
IS	*0.576287	**0.136705
INF	***0.295488	***0.102687
EF	**0.402203	***0.096287
HC	*0.481202	*0.164665
القيم الحرجة	(1%) 0.739000 (5%) 0.463000 (10%) 0.347000	(1%) 0.216000 (5%) 0.146000 (10%) 0.119000

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مصادر بيانات المتغيرات الواردة بالدراسة، باستخدام برنامج E-views. 9
* معنوي عند 1%، ** معنوي عند 5%، *** معنوي عند 10%.

شكل رقم (1): الأشكال البيانية لإحصاء كل من CUSUM و CUSUMSQ في النموذج الأول.

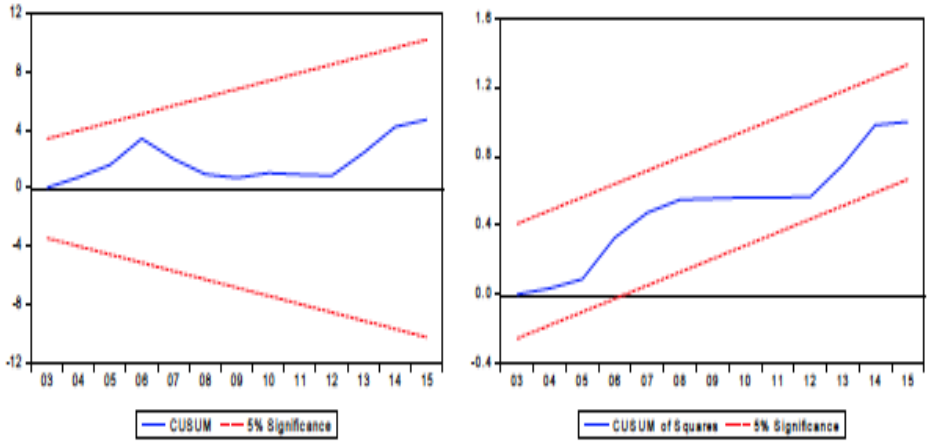

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج النموذج الأول، باستخدام برنامج E-views.9

شكل رقم (2): الأشكال البيانية لإحصاء كل من CUSUM و CUSUMSQ في النموذج الثاني.

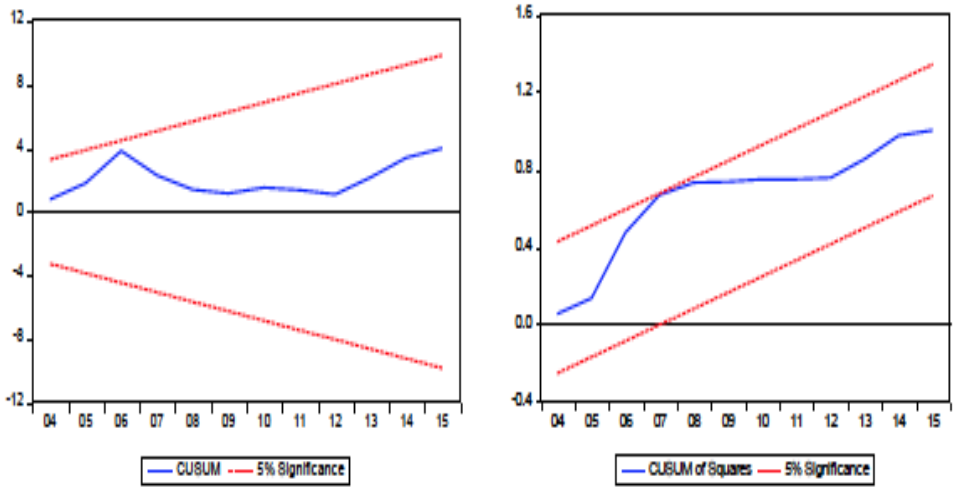

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج النموذج الثاني، باستخدام برنامج E-views.9

شكل رقم (3): الأشكال البيانية لإحصاء كل من CUSUM و CUSUMSQ في النموذج الثالث .

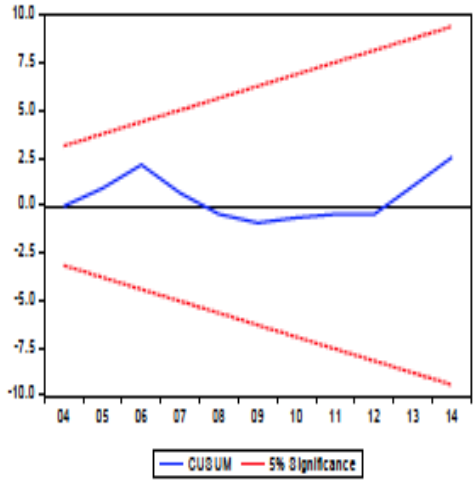

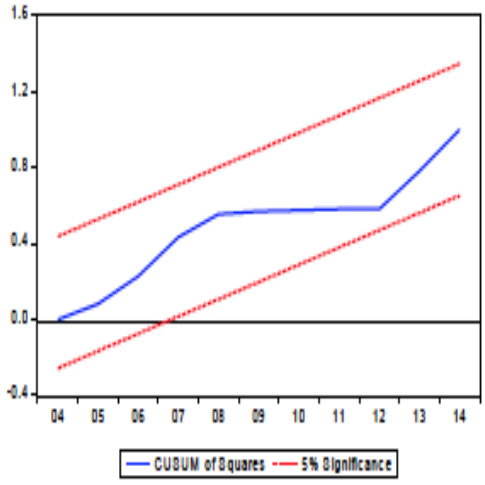

مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد التاسع عشر - العدد الثاني - (2017) 89 - 138
المعهد العربي للتخطيط

أثر النفقات اللوجستية على نفاذ الصادرات المصرية إلى دول حوض النيل

صابر شاكر*

The Impact of Logistics Costs on Access of Egyptian Exports to Nile Basin Countries

Saber Shaker

*مدرس الاقتصاد والتجارة الخارجية – كلية التجارة وإدارة الأعمال – جامعة حلوان، البريد الإلكتروني:
Saber__abdelrahman@commerce.helwan.edu.eg

أولاً: مقدمة

قدمت النظرية البحتة في التجارة تفسيراً لنمط وإتجاه وشروط التجارة الخارجية معتمدة على عدد من الإفتراضات الأساسية من بينها عدم وجود نفقات للنقل وقيود تعريفية وغير تعريفية –كمكونات للنفقات اللوجستية–. والسبب في ذلك الإفتراض هو ضمان عدم وجود أية قيود أمام نفاذ التجارة في الأسواق العالمية، وبالتالي في حالة إفتراض وجود أي من نفقات للنقل أو قيود تعريفية أو غير تعريفية –أو جميعها– فقد يؤدي ذلك الأمر إلى تحول بعض السلع من القابلية للإتجار إلى عدم القابلية للإتجار مع إستمرار صحة وسلامة النتائج التى توصلت إليها تلك النظريات (Krugman Paul R., etal, 2012,P.44). ولا شك أنه لا يمكن قبول غياب نفقات النقل على الأقل عن تحليل التجارة الخارجية نظراً لتأثيراتها التجارية وغير التجارية. فعلى سبيل المثال للأثار غير التجارية، فقد توصلت دراسة Seitz Michael, etal 2015 إلى أن نفقات التجارة لا تؤثر على التجارة البينية فحسب، بل تؤدي إلى الحد من الصراعات بين الدول من خلال الحد من الإنفاق العسكري، ومن ثم زيادة مستوى الرفاهية في العالم.

وفي المقابل، ركز عدد من الباحثين على إدخال نفقات التجارة في التحليل لإضافة تعديلات على نظريات التجارة البحتة، وذلك في ظل نماذج التجارة المتعددة والتى أدخلت في التحليل أكثر من سلعتين ودولتين. وتوصلت في نهاية الأمر إلى أن الميزة النسبية لدولة ما في سلعة معينة تظل قائمة حتى بعد إضافة نفقات التجارة للنفقات الإنتاجية، ولكن بشرط أن تظل النفقة الإجمالية للسلعة محل التحليل – نفقة الإنتاج مضافاً إليها نفقة التجارة– أقل في تلك الدولة مقارنة بالعالم ككل، وخلاف ذلك فتقتصر الميزة النسبية على النطاق المحلي داخل الدولة فقط (Deardorff Alan V., 2004, PP.4-8).

وقد أطلق Samuelson, 1954 على نفقات التجارة مصطلح النفقات الزائدة Iceberg cost. حيث أوضح أن نفقات التجارة عبارة عن مكافيء لتعريفة جمركية قيمية، وبالتالي يتم إحتسابها كنسبة من قيمة السلعة محل التبادل الدولي، ومن ثم تؤدي نفقات التجارة إلى تغيير الأسعار النسبية للسلع محل التجارة الخارجية. مما يؤثر على الأسعار النسبية والتخصيص الأمثل للموارد المتاحة والمكاسب من قيام التجارة بين الأطراف المختلفة.

وتظهر أهمية النفقات اللوجستية من خلال ما أشارت إليه منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD بالتأثير على كل من نمو التجارة الدولية، ونفقة الدخول للأسواق. حيث بالنسبة لنمو التجارة الدولية إتضح أن هناك علاقة عكسية قوية بين نسبة التغير في قية الصادرات السلعية للعالم من جانب، ونسبة التغير في النفقات اللوجستية من جانب أخر، وذلك كما يوضحه الشكل رقم (1) بالملحق. كما أن هناك علاقة طردية قوية بين النفقات اللوجستية من جانب، ونفقة الدخول للأسواق من جانب أخر، وذلك كما يوضحه الشكل رقم (2) بالملحق. وقد أوضحت OECD أيضاً الدور المحوري للتكامل الاقتصادي الإقليمي في الحد من النفقات اللوجستية، حيث قدرت OECD متوسط النفقات اللوجستية للدول المنضمة في إتفاقيات التجارة التفضيلية RTA بحوالي 1.44% من قيمة الصفقة، مقابل 2.83% من قيمة الصفقة للدول غير المنظمة لإتفاقيات التجارة التفضيلية (OECD, 2015).

أما عن واقع النفقات التجارية اللوجستية بالنسبة لمصر، فيمكن تناولها من خلال ثلاثة عناصر رئيسة على النحو التالي (World Bank, 2016):

- العنصر الثانى، النفقة اللوجستية للتجارة في المنتجات الزراعية: وجاءت أعلى النفقات اللوجستية مع الشركاء التجاريين في حالة كل من: سيراليون (7.29% من قيمة الصفقة)، البرتغال (6.34% من قيمة الصفقة)، النيجر (6.23% من قيمة الصفقة). وجاءت أقل النفقات اللوجستية مع الشركاء التجاريين في حالة كل من: روسيا الإتحادية (1.02% من قيمة الصفقة)، ليتوانيا (1.07% من قيمة الصفقة)، أوكرانيا (1.09% من قيمة الصفقة). وبالتالي قد ينخفض دور المسافة الجغرافية في التأثير على النفقات اللوجستية في حالة المنتجات الزراعية، بسبب إرتفاع كثافة التجارة البينية.
- العنصر الثالث، النفقة اللوجستية للتجارة في المنتجات الصناعية: وجاءت أعلى النفقات اللوجستية مع الشركاء التجاريين في حالة كل من: بوليفيا (5.7% من قيمة الصفقة)، السلفادور (5.4% من قيمة الصفقة)، هندوراس (4.7% من قيمة الصفقة). وجاءت أقل النفقات اللوجستية مع الشركاء التجاريين في حالة كل من: الإمارات (0.9% من قيمة الصفقة)، تركيا (0.93% من قيمة الصفقة)، المملكة العربية السعودية (0.94% من قيمة الصفقة). ومن ثم تؤثر المسافة الجغرافية بشكل كبير على قيمة النفقة اللوجستية في حالة التجارة من السلع الصناعية.

وفيما يتعلق بدول حوض النيل[1]، فيلاحظ أنها تتسم بعدد من الخصائص الاقتصادية التى تلازم عديد من الاقتصادات النامية، والتى يعكسها عدد من المؤشرات الاقتصادية. فعلى سبيل المثال عام 2015، هناك تضاؤل للقوة الشرائية الأسمية وتزايد لمستوى الفقر في دول حوض النيل، وذلك حيث يبلغ متوسط نصيب الفرد من الدخل في دول حوض النيل حوالي 1054 دولار أمريكي مقارنة بالمتوسط العالمي والذي يبلغ 10433 دولار أمريكي. يضاف إلى ذلك الهوة بين دول حوض النيل وبعضها البعض، حيث سجلت أعلى قيمة لمتوسط الدخل الفردى في مصر بحوالي 3340 دولار أمريكي –ولكنها مازالت أقل من المتوسط العالمي–، وفي المقابل أقل قيمة لمتوسط الدخل الفردى في جمهورية الكونغو الديمقراطية بحوالي 410 دولار أمريكي، والجدير بالذكر أن نصف دول حوض النيل – جمهورية الكونغو الديمقراطية، إريتريا، أوغندا، إثيوبيا، رواندا– تقع ضمن أفقر 20 دولة في العالم (World Bank, 2016).

كما أن عدد السكان لدول حوض النيل حوالي 474.5 مليون نسمة بنسبة 6.5% من سكان العالم يساهموا بحوالي 0.9% من الناتج الإجمالي العالمي، كما يمكن القول بأن هناك تباين في الصدمات الاقتصادية الكلية لدول حوض النيل. حيث يتضح ذلك الأمر من خلال المقارنة بين أعلى معدل للنمو الاقتصادي في إثيوبيا بنسبة 9.6% مقابل نمو اقتصادي سالب في بوروندى بنسبة 2.5%، ومفاد ذلك إمكانية إختلاف أولويات الاقتصاد الكلي لصانعى القرار بتلك الدول[2] (World Bank, 2016).

وتعد مبادرة حوض النيل NBI من أهم أشكال التعاون بين الدول الأعضاء. حيث تعبر عن شراكة بين دول حوض النيل بهدف التعاون في المجال الاقتصادي والإجتماعى، وذلك لتحقيق التنمية المستدامة والإستغلال المتوازن للموارد المتاحة بين الأعضاء. وترجع جذور تلك المبادرة إلى بداية العقد التاسع من القرن العشرين، وقد دعم البنك الدولي تلك المبادرة من خلال القيام بدور المنسق للتمويل الخارجى لإنجاح المبادرة. فعلى سبيل المثال، قدم البنك الدولي دعم مالى قدره 33.67 مليون دولار أمريكي خلال الفترة 2008–2012 لمشروع الدعم المؤسسي لتلك المبادرة. ويتمثل الهدف الرئيس للمبادرة هو ضمان حل النزاعات المائية بين الأعضاء على نحو يحقق الإستدامة والعدالة (Subramanian & Granit, 2004).

وفي سياق ما تقدم، يمكن صياغة مشكلة البحث في شكل التساؤل التالي «إلى أي مدى تؤثر النفقات اللوجستية على نفاذ الصادرات المصرية لدول حوض النيل؟». وبالتالي تتمثل فرضية الدراسة في الأتي «هناك علاقة عكسية معنوية بين النفقات اللوجستية والصادرات المصرية إلى دول حوض النيل». أما فيما يتعلق بأهمية البحث فيتلخص في الوصول إلى مقياس كمى لمدى تأثير النفقات اللوجستية على الصادرات المصرية لدول حوض النيل، وبالتالي إمكانية التوصل لخطة عمل تساعد متخذى القرار في كيفية تخفيض النفقات اللوجستية كمدخل لزيادة الصادرات المصرية إلى العالم ككل، ولدول حوض النيل بشكل خاص.

أما بالنسبة لمنهجية البحث فهى بمثابة الخطوات العملية والإجرائية التي سيتم إستخدامها في تنفيذ البحث، حيث تتمثل في الخطوات الفرعية على النحو التالي:

- منهج البحث، يعتمد البحث على المنهج الإستنباطي من خلال التطبيق على الشركاء التجاريين لمصر من دول حوض النيل، وبالتالي النتائج التى يصل إليها البحث قابلة للتطبيق على أي شريك تجاري لمصر من دول حوض النيل بمفرده.
- عينة البحث، تعتمد الدراسة على تحليل أثر النفقات اللوجستية على نفاذ الصادرات المصرية إلى أسواق دول حوض النيل. مع إقتصار الدراسة التطبيقية على 8 شركاء فقط، حيث تم إستبعاد إريتريا بسبب نقص البيانات عنها.
- نوع البيانات وطريقة التقدير، يعتمد الإطار التطبيقي على بيانات سلاسل زمنية مقطعية – يطلق عليها أيضاً بيانات طولية – Panel data لعدد 6 دول من حوض النيل بمثابة الشركاء التجاريين لمصر، وذلك خلال الفترة الزمنية 2001– 2014 كنطاق للدراسة التطبيقية. وتم إستخدام ذلك المدى الزمني بسبب إتاحة البيانات عن النفقات اللوجستية وفقاً لقواعد بيانات البنك الدولي حتى عام 2014. وتم التقدير بإستخدام ثلاث نماذج قياسية هى Pooled Regression Model وFixed Effects Model وRandom Effects Model.

وتتمثل خطة البحث في عرض وتحليل مجموعة من النقاط وهي النفقات اللوجستية كمحدد للصادرات، ومؤشرات قياس النفقات اللوجستية، والتجارة البينية لدول حوض النيل، والسياسة التجارية لدول حوض النيل، والتجارة البينية لمصر مع دول حوض النيل، وأثر التكامل الاقتصادي على النفقات اللوجستية لدول حوض النيل، وأخيراً الدراسة التطبيقية والنتائج والتوصيات.

ثانياً: النفقات اللوجستية كمحدد للصادرات

تعد محددات الصادرات بمثابة التساؤل الرئيس الذى شغل إهتمام عديد من النظريات والنماذج المفسرة للتجارة الدولية. فكانت البداية من خلال ما قدمته النظريات الكلاسيكية والنيوكلاسيكية في التجارة الدولية من خلال النفقة النسبية للإنتاج، ومدى تأثيرها على التفوق النسبي وهيكل الصادرات. حيث إعتمد ذلك الأمر على مدى الوفرة أو الندرة النسبية لخدمات عناصر الإنتاج. وقد تطور الأمر من خلال إسهامات نظرية التجارة الجديدة منذ سبعينات القرن العشرين، وما قدمته من عناصر إضافية كمحددات للصادرات، ومن أمثلتها كل من هيكل السوق والتكنولوجيا وقدرة خدمات عناصر الإنتاج على التنقل بين الدول. (Wangwe Samuel, 1993). كما قدم Porter, 1990 عناصر إضافية أخرى مرتبطة بالطلب والروابط الأمامية والخلفية والهيكل المؤسسي

والتنظيمى، وهو ما يعد تطور للميزة النسبية لتتحول إلى الميزة التنافسية.

فعلى سبيل المثال، قدمت دراسة Funkes & Holly 1992 تحليل لمحددات الصادرات لدولة ألمانيا الغربية أنذاك، بإستخدام بيانات ربع سنوية خلال الفترة الزمنية 1961 – 1987، وقد توصلت إلى أن عوامل جانب العرض (نفقة الإنتاج) هى الأكثر تأثيراً على الصادرات مقارنة بعوامل جانب الطلب (الدخل وأذواق المستهلك). وهناك محددات أخرى للصادرات تتمثل في حزمة الحوافز التصديرية من إعفاءات جمركية وضريبية للقطاعات التصديرية، فعلى سبيل المثال قدمت دراسة Togan, 1993 تحليل لحوافز الصادرات المتمثلة في أدوات رد الرسوم الجمركية والإعفاءات الضريبية والجمركية على الواردات من المواد الخام والمنتجات الوسيطة اللازمة للإنتاج التصديرى، وقد توصلت إلى تحقيق نتائج إيجابية على الصناعات التركية ذات التوجه التصديرى.

ومع بداية القرن الحادى والعشرين، إتجه جانب من الباحثين للتركيز على محددات الصادرات من المنظور الجزئى، من خلال طبيعة المنشأت الإنتاجية. فعلى سبيل المثال، قدم Melitz, 2003 تحليل للربط بين الصادرات والإنتاجية، وذلك من خلال إفتراض وجود نفقة ثابتة للتصدير لابد من دفعها من جانب المنشأت الإنتاجية في حالى الرغبة في النفاذ للأسواق الخارجية، وبالتالي تستهدف تلك المنشأت مستوى معين من الإنتاجية، ويتم تقييم مدى ربحيته، وذلك كشرط رئيس للتصدير والبقاء في الأسواق الخارجية. ومن ثم يخلص من ذلك الأمر أن المنشأت ذات الإنتاجية المرتفعة هى الوحيدة القادرة على التصدير، وبالتالي يتم التركيز على إنتاجية المنشأت كمحدد للتصدير.

وقدمت دراسات أخرى تجميع لأكثر من محدد للصادرات في نموذج كمى واحد قابل للقياس. فعلى سبيل المثال دراسة Majeed & Ahmed 2006، والتى بحث في محددات الصادرات لحوالي 75 دولة نامية خلال الفترة الزمنية 1970–2004، وقد توصلت إلى أن أكثر المحددات للصادرات في الدول النامية تتمثل في كل من النمو الاقتصادي، ومعدل الصرف الحقيقى، والبنية الأساسية للمعلومات والإتصالات، والدعم الحكومى، والإدخار، والتوجه الصناعي.

ويأتي دور النفقات اللوجستية كمحدد للصادرات من خلال تعديل أحد إفتراضات النظرية التقليدية في التجارة الدولية، والمتعلق بعدم وجود نفقات للنقل بين الدول محل التبادل الدولي. وبصفة عامة يتسم مفهوم لوجستيات التجارة الدولية بالتعقيد. حيث يتضمن النظام اللوجستي مجموعة متنوعة من المكونات مثل خدمات البنية الأساسية والنقل، وذلك إلى جانب الممارسات من جانب قطاع الأعمال، وأيضاً الإجراءات ذات الصلة بقضية تسهيلات التجارة، وكل هذه الأنشطة مسئولة عن تدفق التجارة الدولية المنظورة. وقد نتج عن ذلك الأمر، عدم وجود مفهوم واضح ومحدد لمصطلح النفقات اللوجستية. وربما يُعزى ذلك إلى التباين الجوهرى حول طبيعة الخدمات التى يجب إدراكها ضمن مفهوم النفقات اللوجستية، حيث هناك إتجاه من الباحثين يحدد مفهوم النفقات اللوجستية على أنها تتمثل في نفقة المعاملات التجارية فقط، والتى تتمثل في خدمات النقل والشحن والمناولة والنفقات المرتبطة بإصدار التصاريح إلى جانب كل من الإستراطات والمعايير والتعريفات الجمركية. بينما يرى جانب أخر من الباحثين ضرورة إضافة النفقات المالية مثل نفقات التخزين والرقابة، وكذلك النفقات الأخرى مثل نفقة التأمين (Gonzalez, Julio A. etal, 2008, PP.6–8). ويتوسع جانب من الباحثين لإضافة محددات جديدة للنفقات التجارية مثل نفقات الإتصال والحدود القومية وإتحادات العملة (Jacks David S., Christopher M. Meissner, Dennis Novy, 2006, P.16).

وهناك إتجاه لتفسير النفقات اللوجستية على أنها النفقات الإجمالية للتجارة الدولية. وفي هذا الشأن، يمكن تعريف النفقات اللوجستية على أنها كافة النفقات المرتبطة بتقديم السلعة للمستخدم النهائى، بخلاف النفقات الإنتاجية. والتى تتضمن كل من نفقات النقل (معبراً عنها بنفقة الشحن والوقت)، إلى جانب قيود السياسة التجارية (معبراً عنها بالقيود التعريفية وغير التعريفية)، وكذلك كل من نفقة المعلومات، ونفقة إبرام العقود التجارية، ونفقة تغير معدلات الصرف بين العملات المختلفة، والنفقات التنظيمية ونفقات التوزيع. وبالتالي يمكن إعتبار النفقات اللوجستية على أنها تعادل ضريبة قيمية بنسبة 170% في المتوسط من نفقة الإنتاج (Anderson James E. and Eric van Wincoop, 2004, P.693).

وبتحليل مكونات النفقات اللوجستية عالمياً يتبين حدوث تطور لنفقات النقل الدولي خلال الفترة الزمنية 2000 – 2015. حيث سجلت نفقة النقل الدولي عام 2000 حوالي 332 مليار دولار أمريكي، ووصلت في عام 2015 إلى حوالي 849 مليار دولار أمريكي (ITC, 2016). وقد أوضح Kurmanalieva أن المقصود بنفقات النقل الدولي هو كافة نفقات الشحن للمنتجات محل التجارة الدولية من نقطة القيام حتى نقطة الوصول. يضاف إلى ذلك معنوية تأثير نفقات النقل الدولي على العمليات الإنتاجية، ومدى إتخاذ القرار بتوطن الصناعات. كما أن هناك عناصر عدة تؤثر في نفقات النقل الدولي منها البنية الأساسية للنقل والموقع الجغرافي(Kurmanalieva Elvira, 2006, P.2). وبصفة عامة تفسر البنية الأساسية لخدمات النقل الدولي حوالي 40% من نفقات النقل الدولي في الدول الساحلية، مقابل 60% من نفقات النقل الدولي في الدول الحبيسة (Limdo and Venables, 1999, P.16).

ويدعم من أهمية تأثير النفقات اللوجستية على أداء التجارة البينية مجموعة أخرى من المؤشرات والنتائج، والتى تتمثل فيما يلي (Behar Alberto, Phil Manners and Benjamin Nelson, 2011, P.7):

- ∑ تأخير خدمات النقل العابر (الترانزيت) لمدة يوم واحد يؤدي إلى تخفيض حجم التجارة البينية بنسبة 1%، وهو ما يعادل إضافة للمسافة الجغرافية بين طرفي التجارة الدولية بما يعادل 70 كم.
- ∑ تحسين كفاءة عمليات التخليص الجمركى بما يؤدي إلى تخفيض زمن الإنتظار لمدة يوم واحد، سيؤدي إلى تحقيق مكاسب تعادل تخفيض التعريفات الجمركية بنسبة 0.8 %.

وتساعد النفقات اللوجستية في بروز ظاهرة التحيز التجاري للداخل Trade home bias. ومفاد تلك الظاهرة هو فعالية تأثير نفقات التجارة الدولية بصفة عامة في تحول تفضيلات المستهلك لطلب المنتجات المحلية، وذلك كبديل للمنتجات المستوردة، والسبب في ذلك قد يرجع إلى زيادة ثمن البيع النهائى للمنتج المستورد. والسبب في تلك الزيادة يرجع في هذه الحالة لإضافة مزيد من النفقات التجارية اللازمة لنفاذ المنتج المستورد إلى السوق المحلي. ويعد كل من Obstfeld & Rogoff, 2001 أو من تناول تلك الظاهرة، وقد أطلق عليها لغز أو أثر الحدود، حيث أوضحا أن نفقات التجارة الدولية سوف تزيد من الإستهلاك المحلي بسبب إرتفاع ثمن المنتجات المستوردة (Obstfeld, M. and K. Rogoff, 2001, PP.341–347). وتطرقت بعض الدراسات لتقدير قيمة أثر الحدود، منها على سبيل المثال، دراسة San Roman, etal 2012 والتى قدرت قيمة أثر الحدود للتجارة البينية لدول الإتحاد الأوربى بنسبة تتراوح بين 20% – 22%.

والجدير بالذكر أن الدراسات التطبيقية لم تقتصر على قياس النفقات اللوجستية في مجال السلع فحسب. لل، إمتد إلى تحليل النفقات اللوجستية على التجارة البينية في الخدمات. فعلى سبيل المثال، قدمت دراسة – Mi oudot Sébastien and Shepherd Ben, 2014 تحليلاً لأثر الإتفاقات التجارية الإقليمية على نفقة التجارة في الخدمات لعدد 55 دولة خلال الفترة 1999–2009، وقد توصلت الدراسة إلى وجود أثر محدود للإتفاقات التجارية الإقليمية على نفقات التجارة في مجال الخدمات، والذي قد يرجع إلى العوامل التنظيمية الخاصة بقطاع الخدمات.

ويشير الواقع العملى إلى إرتفاع النفقات اللوجستية في القارة الإفريقية مقارنة بالعالم ككل. فعلى سبيل المثال، تبلغ نفقة الشحن لسيارة من طوكيو إلى أبيدجان حوالي 1500 دولار أمريكي – متضمنة نفقة التأمين–، بينما تبلغ نفقة الشحن لنفس السيارة من أديس أبابا إلى أبيدجان حوالي 5000 دولار أمريكي بدون نفقة التأمين. وقد ررجع إرتفاع النفقات اللوجستية للتجارة في القارة الإفريقية إلى عديد من العوامل يذكر منها ما يلي (– Hartze berg Trudi, 2011, PP.3–4):

- قصور البنية الأساسية لكل من النقل البرى والسكك الحديدية، وذلك لأنها صممت في الأساس لنقل المواد الخام والمنتجات غير تامة الصنع منذ أن كانت تلك الدول الإفريقية مستعمرات لدول كبرى في الماضى.
- عدم الإتصال بين شبكات الطرق والسكك الحديدة والمسارات الجوية داخل معظم القارة الإفريقية، وذلك إما لإسباب طبيعية أو غير طبيعية.
- عدم الكفاءة في نفقات التشغيل وغياب المنافسة خاصة في مجال النقل الجوي، وذلك بسبب سياسات تنظيم السوق، وقد إنعكس ذلك الأمر على إرتفاع ثمن تقديم خدمات النقل.
- عدم كفاية رأس المال المادي والبشرى اللازم لتشغيل نظم إتصال حديثة تفي بمتطلبات قطاع الأعمال.

ثالثاً: مؤشرات قياس النفقات اللوجستية

تتعدد مؤشرات قياس النفقات اللوجستية، فمنها مؤشرات تركز على بعض المؤشرات الفرعية التى تعكس النفقات اللوجستية للتجارة الدولية مثل عدد الأيام اللازمة لكل من التصدير والإستيراد، بالإضافة إلى تكلفة الحاوية الواحدة لكل من الصادرات والواردات. وهناك مؤشرات أخرى تعكس النفقات اللوجستية مثل نسبة النفقات التجارية من قيمة الصفقة لطرفي التجارة، بالإضافة إلى مؤشرات قياس الأداء اللوجستي والتى تعكس النفقات اللوجستية. ويتم تناول تلك المؤشرات بالتطبيق على دول حوض النيل على النحو التالي.

ويوضح الجدول رقم (1) بالملحق بعض مؤشرات قياس النفقات اللوجستية لدول حوض النيل بين عامي 2005 و2014، حيث يمكن من خلاله تسجيل الملاحظات التالية:

- بالنسبة لعدد أيام التصدير، في عام 2005 كان أكبر عدد في رواندا ويقدر بقيمة 60 يوم، وذلك مقابل أقل عدد

كان في مصر ويقدر بقيمة 27يوم، وبصفة عامة بلغ متوسط عدد أيام التصدير لدول حوض النيل حوالي 45.5 يوم، وكان ذلك أعلى من المتوسط العالمي والذي يقدر بحوالي 27.6 يوم. أما في عام 2014، فقد حدث تحسن جوهرى في ذلك المؤشر حيث إنخفض متوسط عدد الأيام للتصدير في دول حوض النيل إلى 31.2 يوم، ولكنه لا زال أعلى من المتوسط العالمي والذي يبلغ 21.5يوم، كما أن أكبر عدد جاء في إريتريا بقيمة 50 يوم ولازالت مصر تحتفظ بأقل عدد وهو 12يوم.

- بالنسبة لعدد أيام الإستيراد، في عام 2005 كان أكبر عدد في رواندا أيضاً ويقدر بقيمة 95 يوم، وذلك مقابل أقل عدد كان في مصر أيضاً ويقدر بقيمة 32 يوم، وبصفة عامة بلغ متوسط عدد أيام الإستيراد لدول حوض النيل حوالي 63.4 يوم، وكان ذلك أعلى أيضاً من المتوسط العالمي والذي يقدر بحوالي 32 يوم. أما في عام 2014، فقد حدث تحسن جوهرى في ذلك المؤشر حيث إنخفض متوسط عدد الأيام للإستيراد في دول حوض النيل إلى 38يوم، ولكنه لا زال ايضاً أعلى من المتوسط العالمي والذي يبلغ 24.5 يوم، كما أن أكبر عدد جاء في جمهورية الكونغو الديمقراطية بقيمة 63 يوم ولازالت مصر أيضاً تحتفظ بأقل عدد وهو 15يوم.
- بالنسبة لنفقة التصدير، في عام 2005 كانت أعلى نفقة للتصدير في رواندا بقيمة 3840 دولار أمريكي/حاوية، وذلك مقابل أقل نفقة للتصدير في تنزانيا بقيمة 822 دولار امريكى/حاوية، وبصفة عامة بلغ متوسط دول حوض النيل حوالي 1921.8 دولار أمريكي/حاوية وهو مستوى أعلى مقارنة بنظيره على المستوى العالمي والذي يصل إلى 1231.6 دولار أمريكي لكل حاوية. بينما في عام 2014 فقد شهدت إرتفاعات في نفقات التصدير في كل دول حوض النيل بإستثناء رواندا ومصر، حيث كانت أعلى نفقة للتصدير في جمهورية الكونغو الديمقراطية بقيمة 3365 دولار امريكى/حاوية، وأقل نفقة للتصدير في مصر بحوالي 645 دولار أمريكي/ حاوية، ولكن بصفة عامة جاء متوسط نفقة التصدير في دول حوض النيل بقيمة 2316.5 دولار أمريكي/حاوية أعلى من نظيره على مستوى العالم، والذي يقدر بحوالي 1559.9 دولار أمريكي/حاوية.
- بالنسبة لنفقة الإستيراد، في عام 2005 كانت أعلى نفقة للإستيراد في بروندى بقيمة 4035 دولار أمريكي/ حاوية، وذلك مقابل أقل نفقة للإستيراد في تنزانيا بقيمة 917 دولار امريكى/حاوية، وبصفة عامة بلغ متوسط دول حوض النيل حوالي 2475.7 دولار أمريكي/حاوية وهو مستوى أعلى مقارنة بنظيره على المستوى العالمي والذي يصل إلى 1455.9 دولار أمريكي لكل حاوية. بينما في عام 2014 فقد شهدت إرتفاعات في نفقات الإستيراد في كل دول حوض النيل بإستثناء مصر، حيث كانت أعلى نفقة للإستيراد في رواندا بقيمة 4990 دولار امريكى/حاوية، وأقل نفقة للإستيراد في مصر بحوالي 790 دولار أمريكي/حاوية، ولكن بصفة عامة جاء متوسط نفقة الإستيراد في دول حوض النيل بقيمة 3019 دولار أمريكي/حاوية أعلى من نظيره على مستوى العالم، والذي يقدر بحوالي 1877.2 دولار أمريكي/حاوية.

بينما يوضح الجدول رقم (2) بالملحق مصفوفة النفقات التجارية البينية لدول حوض النيل، وذلك من خلال تقدير لنسبة النفقات التجارية من قيمة الصفقة بين طرفي التجارة الدولية، ويرجع الفضل في ذلك المؤشر إلى التعاون المثمر بين البنك الدولي والأمم المتحدة. وبصفة عامة يمكن تسجيل مجموعة من الملاحظات فيما يتعلق بذلك المؤشر في دول حوض النيل كما يلي:

- أعلى معدل للنفقات التجارية –كمؤشر تقريبى للنفقات اللوجستية– كان بين إثيوبيا وجمهورية الكونغو

الديمقراطية بمتوسط 6.38% من قيمة الصفقة، يليها مباشرة المعدل بين إثيوبيا وبورندى والذي بلغ في المتوسط 5.18% من قيمة الصفقة. وبالتالي تعد إثيوبيا القاسم المشترك لإرتفاع النفقات التجارية كمؤشر تقريبى للنفقات اللوجستية.

- أقل معدل للنفقات التجارية –كمؤشر تقريبى للنفقات اللوجستية– كان بين رواندا وأوغندا بمتوسط 0.94% من قيمة الصفقة، يليها مباشرة المعدل بين رواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية والذي بلغ في المتوسط 1.41% من قيمة الصفقة. وبالتالي تعد رواندا القاسم المشترك لإنخفاض النفقات التجارية كمؤشر تقريبى للنفقات اللوجستية.

ويمكن أن يتم قياس النفقات اللوجستية من خلال الأداء. حيث يقدم البنك الدولي مؤشر الأداء اللوجستي Logistics Performance index، ويتضمن ذلك المؤشر الإجمالي ستة مؤشرات فرعية تتمثل في كفاءة التخليص الجمركى، وجودة البنية الأساسية للتجارة والنقل، وسهولة الشحن بأسعار تنافسية، وكفاءة وجودة اللوجستيات، والتتبع للشحنات، والتوقيت المحدد للوصول. ويوضح الجدول رقم (3) بالملحق تطور مؤشر الأداء اللوجستي لدول حوض النيل خلال الفترة 2007 – 2016، ويمكن من خلاله تسجيل الملاحظات التالية:

- إختلف المركز الأول في الأداء اللوجستي لدول حوض النيل عبر الزمن. حيث جاءت السودان كأفضل دولة عام 2007، بينما جاءت أوغندا الأفضل عام 2010، وسيطرت مصر على المركز الأول في عامي 2012 و2014، وفي عام 2016 جاءت كينيا. ويعبر ذلك عن التنافس بين دول حوض النيل لتحسين الأداء اللوجستي.
- وإختلف أيضاً المركز الأخير في الأداء اللوجستي لدول حوض النيل عبر الزمن. حيث في عام 2007 كانت الأسوء في الأداء اللوجستي رواندا، وفي عام 2010 جاءت إريتريا، وفي عام 2012 جاءت بوروندى، وفي عام 2014 جاءت جمهورية الكونغو الديمقراطية، وفي عام 2016 عادت إريتريا مرة أخرى للمركز الأخير. ويثبت ذلك الأمر أيضاً شدة التنافس بين دول حوض النيل لتحسين الأداء اللوجستي.
- ويعد عام 2016 بمثابة الطفرة اللوجستية لدول حوض النيل. حيث يلاحظ أنه بتتبع متوسط الأداء اللوجستي لدول حوض النيل خلال الفترة 2007–2016، فيتبين أنه أقل من متوسط العالم في الأداء اللوجستي، إلا أن عام 2016 كانت أقل فجوة. حيث كان متوسط الأداء اللوجستي لدول حوض النيل 2.75 مقارنة بمتوسط العالم والذي بلغ 2.88، مع العلم أن هناك خمسة دول من حوض النيل قد تجاوزت ذلك المتوسط العالمي عام 2016.

وقد ترجع هذه الطفرة في مجال الأداء اللوجستي لدول حوض النيل إلى بعض الإجراءات الإصلاحية التى طبقتها دول حوض النيل، وذلك إما طواعية أو كمتطلب رئيس للحصول على المساعدات والإعانات الاقتصادية من المنظمات الدولية ذات الصلة. ويمكن بصفة عامة عرض مجموعة من الأسباب المفسرة لذلك كما يلي (OECD/WTO, 2015, PP.,89–117):

- تطبيق فكرة الشباك الواحد في كل من كينيا وتنزانيا.
- تطبيق نظام التتبع الإلكترونى للشحنات في كل من أوغندا وتنزانيا.
- التحديث المستمر لنظام التخليص الجمركى في كل من أوغندا ورواندا.
- تدفق المساعدات من أجل التجارة إلى دول حوض النيل، حيث يلاحظ أنه خلال الفترة 2013–2016 جاءت

مصر في المركز السادس عالميا في الحصول على تلك المساعدات بقيمة إجمالية حوالي 6.97 مليار دولار أمريكي، أما إثيوبيا فقد جاءت في المركز التاسع بقيمة إجمالية 5.19 مليار دولار أمريكي، وأخيراً تنزانيا في المركز العاشر بقيمة إجمالية 5.02 مليار دولار أمريكي.

- تخصيص مبالغ من المساعدات الاقتصادية لتطوير البنية الأساسية للتجارة والنقل. فعلى سبيل المثال، وجهت تنزانيا حوالي 386 مليون دولار أمريكي عام 2015 لتطوير الطرق والمطارات وغيرها من البنية الأساسية للنقل.

وفيما يتعلق بالمؤشرات الفرعية للأداء اللوجستي أيضاً خلال الفترة 2007 – 2016 فيمكن عرض نتائج تحليل تلك المؤشرات بالنسبة لدول حوض النيل كما يلي:

- بالنسبة لمؤشر كفاءة عملية التخليص الجمركى، فهو يمثل التقييم الكمى لمدى كفاءة الإدارة الجمركية في كل دولة، وذلك من حيث ضرورة الموائمة بين ضمان سرعة إجراءات التخليص للشحنات، وفي نفس الوقت ضمان إحكام الرقابة والتفتيش على سلامة تلك الشحنات والمستندات المرفقة. ويوضح الجدول رقم (4) بالملحق مؤشر كفاءة عملية التخليص الجمركى في دول حوض النيل خلال الفترة 2007–2016، حيث ظلت كفاءة عملية التخليص الجمركى في دول حوض النيل أقل من مستواها على العالم قبل عام 2016، إلا أنها تجاوزت ذلك المستوى العالمي في عام 2016 بمتوسط 2.85 مقابل متوسط للعالم يقدر بحوالي 2.71، كما أن أفضل دول حوض النيل من حيث كفاءة عملية التخليص الجمركى عام 2016 هى كل من كينيا وأوغندا على الترتيب، وفي المقابل إحتلت إريتريا المركز الأخير بين دول حوض النيل في نفس العام.
- بالنسبة لمؤشر جودة البنية الأساسية للتجارة والنقل، فهو يمثل التقييم الكمى لمدى جاهزية الأدوات والتجهيزات اللوجستية في الموانىء المتنوعة بكل دولة، ويوضح الجدول رقم (5) بالملحق جودة البنية الأساسية للتجارة والنقل في دول حوض النيل خلال الفترة 2007–2016، حيث ظلت جودة البنية الأساسية للتجارة والنقل في دول حوض النيل أقل من مستواها على العالم طوال الفترة، وقد يرجع ذلك إلى عدم كفاية المتطلبات المالية والفنية والبشرية اللازمة لخلق بنية أساسية تتسم بالكفاءة لخدمة التجارة والنقل. وتتفق هذه النتيجة مع مؤشر تطور البنية الأساسية في إفريقيا AIDI والصادر عن بنك التنمية الإفريقى، ويوضح ذلك المؤشر في عام 2016 تراجع أداء البنية الأساسية في دول حوض النيل بإستثناء مصر وكينيا (African Development Bank, 2016). وبصفة عامة يظل عام 2016 أقل فجوة في كفاءة البنية الأساسية للتجارة والنقل بين دول حوض النيل والمتوسط العالمي، وجاءت كل من كينيا ومصر كأفضل دول حوض النيل في كفاءة البنية الأساسية للتجارة والنقل، أما بوروندى فكانت الأسوء وفقاً لذلك المؤشر عام 2016.
- بالنسبة لمؤشر سهولة الشحن بأسعار تنافسية، فهو يمثل التقييم الكمى لمدى الإستغلال الأمثل للموارد والتسيهلات المتاحة بالموانىء للقيام بعملية شحن البضائع بأقل نفقات ممكنة بكل دولة، ويوضح الجدول رقم (6) بالملحق ذلك المؤشر في دول حوض النيل خلال الفترة 2007–2016، حيث ظلت سهولة عمليات الشحن وبأسعار تنافسية في دول حوض النيل أقل من مستواها على العالم طوال تلك الفترة، وبصفة عامة يظل أيضاً عام 2016 أقل فجوة في سهولة الشحن بأسعار تنافسية بين دول حوض النيل والمتوسط العالمي، وجاءت كل من مصر وكينيا على الترتيب كأفضل دول حوض النيل وفقاً لذلك المؤشر، أما إريتريا فكانت الأسوء وفقاً لذلك المؤشر عام 2016.

- بالنسبة لمؤشر جودة اللوجستيات، فهو يمثل التقييم الكمى لكفاءة الخدمات اللوجستية المقدمة في الموانىء بداية من دخول الشحنات حتى خروجها لميناء المقصد، ويوضح الجدول رقم (7) بالملحق ذلك المؤشر في دول حوض النيل خلال الفترة 2010–2016، حيث ظلت أيضاً درجة جودة الخدمات اللوجستية في دول حوض النيل أقل من مستواها على العالم طوال تلك الفترة، وبصفة عامة يظل أيضاً عام 2016 أقل فجوة في جودة الخدمات اللوجستية بين دول حوض النيل والمتوسط العالمي، وجاءت كل من كينيا ومصر على الترتيب كأفضل دول حوض النيل وفقاً لذلك المؤشر، أما إريتريا فكانت الأسوء وفقاً لذلك المؤشر عام 2016.
- بالنسبة لمؤشر التتبع والتعقب للشحنات، فهو يمثل التقييم الكمى للرقابة والمتابعة للشحنات حتى وصولها لميناء المقصد، ويوضح الجدول رقم (8) بالملحق ذلك المؤشر في دول حوض النيل خلال الفترة 2010–2016، حيث ظلت أيضاً درجة التتبع والتعقب للشحنات في دول حوض النيل أقل من مستواها على العالم طوال تلك الفترة، وبصفة عامة لا يزال عام 2016 أقل فجوة في خدمات التتبع والتعقب بين دول حوض النيل والمتوسط العالمي، وجاءت كل من كينيا ومصر على الترتيب كأفضل دول حوض النيل وفقاً لذلك المؤشر، أما إريتريا فكانت الأسوء وفقاً لذلك المؤشر عام 2016.
- بالنسبة لمؤشر التوقيت، فهو يمثل التقييم الكمى لمدى وصول الشحنات في المواعيد المحددة وفقاً لما هو مخطط في ميناء المقصد، ويوضح الجدول رقم (9) بالملحق ذلك المؤشر في دول حوض النيل خلال الفترة 2010–2016، حيث ظلت أيضاً درجة وصول الشحنات في الوقت المحدد والمخطط له في دول حوض النيل أقل من مستواها على العالم طوال تلك الفترة، وبصفة عامة لا يزال عام 2016 أقل فجوة في ذلك المؤشر بين دول حوض النيل والمتوسط العالمي، وجاءت كل من كينيا وأوغندا مقتسمين المركز الأول كأفضل دول حوض النيل وفقاً لذلك المؤشر، أما إثيوبيا فكانت الأسوء وفقاً لذلك المؤشر عام 2016.

وبعد إستعراض كافة المؤشرات المعبرة عن النفقات اللوجستية فيمكن القول بأن إصدار البنك الدولي لمؤشر إجمالى يعبر عن قيمة النفقات اللوجستية كنسبة من قيمة الصفقة وفقاً لقواعد البيانات البنك الدولي والمعروفة إختصاراً ESCAP World Bank. وقد يرجع السبب في ذلك الأمر إلى تقسيم النفقات اللوجستية إلى ثلاثة أقسام رئيسة، يتعلق القسم الأول بإجمالى التجارة، بينما القسم الثانى بالتجارة في المنتجات الزراعية، والقسم الثالث التجارة في المنتجات الصناعية. وبالتالي يعطى مؤشرات وفقاً لنوع التجارة بعكس المؤشرات الأخرى والتى لم تفرق بين نوع السلع محل التجارة الدولية. يضاف إلى ذلك أنه تم قياس معامل الإرتباط بين مؤشر البنك الدولي لقياس النفقات اللوجستية من جانب، وباقي المؤشرات وتم الحصول على درجة إرتباط موجبة قوية تتراوح ما بين 72% – 80%.

رابعاً: تحليل التجارة البينية لدول حوض النيل

لم تحظى التجارة البينية لدول حوض النيل بالقدر الكافِ من التحليل من جانب الدراسات التطبيقية. فقد إنصب الإهتمام الأكاديمى والتطبيقي على بعض القضايا مثل قضية المياه، أما مجال تحليل التجارة البينية لدول حوض النيل فقد إقتصر على القطاع الزراعي فحسب. فعلى سبيل المثال لا الحصر، قدمت دراسة Barghash & Othman, 2016 دراسة تحليلية للوضع الراهن والطموحات بالنسبة لمستوى للتجارة البينية في السلع الزراعية

لدول حوض النيل، وأيضاً أوضحت دراسة Balikuddembe, etal, 2009 الخيارات المستقبلية للطلب على منتجات القطاع الزراعي في دول حوض النيل حتى عام 2030. لذا فسوف يتناول الجزء التالي تحليل للتجارة البينية لدول حوض النيل من حيث تحليل التجارة الإجمالية لدول حوض النيل ومعدلات نموها، وكذلك تحليل التجارة البينية لدول حوض النيل وفقاً للدول والأقسام السلعية وأهم الشركاء التجاريين على النحو التالي.

ويوضح الجدول رقم (10) بالملحق تطور التجارة الإجمالية للعالم ولدول حوض النيل خلال الفترة 2001–2015، ويلاحظ تضاؤل نسبة مشاركة دول حوض النيل في التجارة الإجمالية للعالم حيث أنها تراوحت بين 0.3% – 0.6%. وفيما يتعلق بمعدلات النمو في التجارة الإجمالية لدول حوض النيل فيلاحظ أنها تزامنت مع التجارة الإجمالية للعالم من حيث الإتجاه، إلا أنها إختلفت من حيث درجة الإستقرار، حيث يوضح الشكل رقم (3) بالملحق أن التجارة الإجمالية لدول حوض النيل أقل إستقراراً صعوداً وهبوطاً مقارنة بالعالم.

وفيما يتعلق بتحليل التجارة البينية لدول حوض النيل فيمكن تحليلها من زوايا عدة. وتتمثل أهمها فيما يلي:

- بالنسبة لدرجة كثافة التجارة البينية لدول حوض النيل، فيوضحها الجدول رقم (11) بالملحق، والذي يعكس إرتباط الصادرات والواردات البينية لمعظم دول حوض النيل، كما يعكس أيضاً مشاركة كافة دول حوض النيل بإستثناء إريتريا.
- بالنسبة لمدى أهمية التجارة البينية من إجمالى التجارة لدول حوض النيل، فيلاحظ أن نسبة التجارة البينية لدول حوض النيل عام 2015 حوالي 14.6% من إجمالى التجارة وفقاً لما هو موضح بالجدول رقم (11) بالملحق. وهي تقترب من نسبة التجارة البينية في إفريقيا والتى تصل إلى 18%، إلا أنها ضئيلة للغاية بالمقارنة مع بعض المناطق الجغرافية الأخرى، فعلى سبيل المثال نسبة التجارة البينية في أوروبا تصل إلى 70% وفي أسيا تصل إلى 52% وفي أمريكا الشمالية تصل إلى 50%، ولكنها أفضل مقارنة بالتجارة البينية في دول الشرق الأوسط والتى تصل إلى 9% (WTO, 2015, P.27).
- بالنسبة لأهم الشركاء التجاريين لدول حوض النيل، فيلاحظ من خلال الجدول رقم (13) بالملحق أن حوالي 49% من منتجات دول حوض النيل تتجه إلى 10 أسواق خارجية فقط أهمها الصين والسعودية والهند على الترتيب. بينما هناك حوالي 56% من واردات دول حوض النيل تأتى من 10 أسواق فقط أهمها كل من الصين والهند والسعودية.
- بالنسبة لتحليل التجارة البينية وفقاً لأقسام النظام المنسق Harmonized System ، فيلاحظ من خلال الجدول رقم (14) بالملحق زيادة الأهمية النسبية للتجارة البينية في منتجات القسم الثانى والمتعلق بمنتجات المملكة النباتية، والتى تشكل حوالي 22% من إجمالى التجارة البينية. وكذلك زيادة الأهمية النسبية للتجارة الإجمالية في منتجات القسم الخامس المتعلق بالمنتجات المعدنية، والتى تشكل حوالي 19% من إجمالى التجارة لدول حوض النيل. أما عن أكثر الأقسام السلعية محل التجارة البينية لدول حوض النيل فكانت على الترتيب القسم الرابع المتعلق بصناعة الأغذية والمشروبات والتبغ بنسبة 15% من التجارة البينية، يليه كل من القسم الثانى والقسم الثالث عشر والمتعلق بالمصنوعات من الأحجار والخزف والزجاج، ولكل منهم 11% من التجارة البينية.

خامساً: تحليل السياسة التجارية لدول حوض النيل

تعد السياسة التجارية أحد أهم السياسات الاقتصادية الكلية، والتى يمكن إستخدام أدواتها للتأثير على عديد من المتغيرات الاقتصادية الكلية. فعلى سبيل المثال، أرجع البنك الدولي التجارب الرائدة في النمو الاقتصادي لدول شرق وجنوب أسيا في أواخر القرن العشرين إلى التوظيف الأمثل لأدوات السياسة التجارية مما ساهم في تحسين مستوى المعيشة والحد من مشكلة الفقر (Hoekman, etal, 2002, P.37). وبتحليل السياسة التجارية لدول حوض النيل أمكن تسجيل عدد من الملاحظات التالية:

- تتباين معدلات التعريفة الجمركية المطبقة على الواردات من خارج دول حوض النيل. حيث يوضح الجدول رقم (15) بالملحق أن أقل دول حوض النيل من حيث نسبة التعريفات على الواردات هى إريتريا بنسبة 9.59% يليها إثيوبيا بنسبة 18.41%. بينما أعلى دول حوض النيل كانت كل من تنزانيا بنسبة 120% يليها جمهورية الكونغو الديمقراطية بنسبة 96.26%. وبصفة عامة يبلغ متوسط التعريفات الجمركية المطبقة في دول حوض النيل حوالي 59.58%. وتثير تلك النقطة إشكالية من حيث مدى التنسيق في السياسات التجارية لدول حوض النيل تجاه الدول الأخرى في المستقبل، حيث بفرض إقامة إتحاد جمركى لدول حوض النيل. فإن إختيار التعريفة الموحدة قد يثير مشكلات بسبب ذلك التباين، فمع الأخذ في الإعتبار متوسط التعريفة الجمركية الحالية كأساس للتعريفة المشتركة، فإن هناك أربعة دول تتخذ مستوى أعلى من ذلك المستوى التعريفي وهي كل من تنزانيا ورواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وكينيا، وبالتالي لابد من تخفيض مستوى الحماية التعريفية لديها، وقد يثير ذلك الأمر مشاكل مرتبطة بمدى إعتماد تلك الدول على الإيرادات التعريفية كمصدر للإيرادات العامة.
- أما فيما يتعلق بتحليل القيود التعريفية وفقاً للأقسام السلعية، فيوضح الجدول رقم (16) بالملحق أن أكثر الأقسام السلعية تعرضاً للقيود التعريفية هو القسم الرابع بنسبة 89.9% وتشكل واردات ذلك القسم حوالي 4% من إجمالى الواردات الخارجية. أما عن أقل الأقسام السلعية تعرضاً للقيود الجمركية فكان القسم العاشر والمرتبط بالعجائن والورق ومصنوعاته وذلك بنسبة 33.15%، وتشكل واردات ذلك القسم حوالي 1.9% من إجمالى الواردات الخارجية.
- أما فيما يتعلق بتحليل القيود غير التعريفية NTBs لدول حوض النيل، فيوضح الجدول رقم (17) بالملحق مؤشر حرية التجارة وهو مؤشر مركب يتضمن كل من القيود التعريفية وغير التعريفية معاً. حيث يتضح أن أكثر دول حوض النيل حرية للتجارة هى رواندا يليها كينيا، بينما أعلى دول حوض النيل تقييداً للتجارة كل من تنزانيا ثم جمهورية الكونغو الديمقراطية على الترتيب. وبصفة عامة تعد دول حوض النيل أقل حرية للتجارة مقارنة بالعالم، حيث يبلغ متوسط حرية التجارة في دول حوض النيل 69.5 مقارنة 75.64 للعالم ككل.

سادساً: التجارة البينية لمصر مع دول حوض النيل

يتم في هذا الجزء عرض لأهم صادرات مصر لدول حوض النيل وفقاً لكل من المنتج والشريك التجاري، ونفس الأمر فيما يتعلق بواردات مصر. إلى جانب عرض أهم القيود التعريفية التى تواجه أكثر المنتجات المصرية

تصديراً لأسواق دول حوض النيل. وذلك على النحو التالي

1.6 صادرات مصر إلى دول حوض النيل

يُعد منتج سكر قصب أو سكر البنجر وسكروز نقي كيماويا بحالته الصلبة (بند جمركى 170199) أكثر المنتجات المصرية تصديراً لأسواق حوض النيل. حيث يوضح الجدول رقم (18) بالملحق قائمة أكثر 10 منتجات مصرية مصدرة لأسواق دول حوض النيل بالقيمة بين عامي 2013 و2015. حيث يتضح أنه على الرغم من تضاؤل نمو الصادرات المصرية لدول حوض النيل بمعدل 2% بين عامي عام 2013 و2015، إلا أن تلك القائمة ظلت ثابتة وتشكل حوالي 30% من قيمة الصادرات المصرية الإجمالية لدول حوض النيل. ويلاحظ أيضاً تنوع الصادرات المصرية مع إنخفاض درجة تركزها مع دول حوض النيل. ومن أمثلة الصادرات المصرية لدول حوض النيل أيضاً كما يوضحها الجدول رقم (18) بالملحق كل من منتجات الأدوية ومستحضرات الغسيل والمواد العطرية والمواد الطبية والصيدلانية.

ويوضح الجدول رقم (19) بالملحق أن الصادرات المصرية لدول حوض النيل قد تضاعفت حوالي 17 مرة بين عامي 2001 و2015، مقارنة بتضاعف إجمالى الصادرات المصرية للعالم بحوالي 4 مرات فقط خلال نفس الفترة. وكذلك زادت الأهمية النسبية لصادرات مصر لدول حوض النيل من 2% عام 2001 إلى 5% عام 2015، كما أن أكثر الشركاء التجاريين لمصر من حيث الصادرات كانت السودان وتستحوذ على حوالي 52% من إجمالى الصادرات المصرية المتجهة إلى أسواق دول حوض النيل عام 2015، كما أن أقل الدول في هذا الأمر هى بوروندى بنسبة 1%. ويلاحظ أن صادرات مصر إلى رواندا قد نمت بين عامي 2001 و2015 بحوالي 366 مرة وهو أكبر معدل لنمو الصادرات بين مصر ودول حوض النيل ككل. وقد تساهم النفقات اللوجستية متضمنة المسافة الجغرافية في تفسير كلا الحالتين.

وفيما يتعلق بالقيود التعريفية على نفاذ أهم الصادرات المصرية لأسواق دول حوض النيل، فيتضح أن هناك خمس دول لا تفرض قيود تعريفية على الصادرات المصرية، وهي كل من السودان وكينيا وبوروندى ورواندا وأوغندا، وذلك لأنهم أعضاء في تكتل السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقى COMESA، وأعضاء بمنطقة التجارة الحرة. أما عن باقي دول حوض النيل فيوضح الجدول رقم (20) بالملحق أن هناك تباين في درجة التعريفات الجمركية المطبقة على أهم الصادرات المصرية لأسواق دول حوض النيل، فعلى سبيل المثال، تفرض تنزانيا تعريفة جمركية بنسبة 100% على المنتج المتعلق بسكر قصب أو سكر البنجر وسكروز نقي كيماويا بحالته الصلبة –بند جمركى 170199–، يليها جمهورية الكونغو الديمقراطية بنسبة 20% على نفس المنتج. وذلك رغم أن كل من جمهورية الكونغو الديمقراطية وإثيوبيا وإريتريا أعضاء في تكتل السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقى COMESA، ولكن أعضاء بمنطقة التفضيل الجزئى. (Khandelwal Padamja, 2004, P.8).

2.6 واردات مصر من دول حوض النيل

وعلى العكس من الصادرات، يلاحظ أن الواردات المصرية من دول حوض النيل تتسم بالتركز الشديد. حيث يتضح من الجدول رقم (21) بالملحق أن منتج الشاى المخمر –بند جمركى 090240– يستحوذ وحده على حوالي 71% من إجمالى الواردات المصرية من دول حوض النيل عام 2015. وقد يفسر ذلك الأمر وفقاً لما

قدمته دراسة Alboghdady & Allokka, 2013، والتى أوضحت أن مصر خامس أكبر دولة مستوردة للشاى في العالم، وتعد كينيا أحد أهم الموردين للشاى إلى مصر، كما أن طلب المستهلك المصرى على الشاى المستورد من كينيا يتسم بإنخفاض درجة المرونة السعرية، كما يعد أيضاً من السلع الضرورية. ويأتي دور النفقات اللوجستية في تفسير ذلك الأمر، عند المقارنة بإنخفاض النفقة مقارنة بباقي الموردين لمنتج الشاى إلى مصر، سواء من الصين والهند وإندونيسيا وسيرلانكا والمملكة المتحدة. وبصفة عامة تراجعت قيمة الواردات المصرية في عام 2015 بحوالي 6.5% مقارنة بعام 2013، أيضاً تشكل قائمة أكبر 10 منتجات مستوردة لمصر من دول حوض النيل حوالي 95% عام 2015. ومن أمثلة المنتجات المستوردة من دول حوض النيل لمصر كل من معدن النحاس والحيوانات الحية والتبغ.

والجدير بالذكر أن مصر تطبق سياسة رد الفعل والمعاملة بالمثل في السياسة التجارية المطبقة تجاه دول حوض النيل. حيث يوضح الجدول رقم (22) بالملحق أن المتوسط العام للتعريفة الجمركية المصرية تجاه دول حوض النيل يتسم بالإنخفاض في حالة كل من إثيوبيا وإريتريا، وذلك مقارنة بمستواه في حالة كل من تنزانيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

ويوضح الجدول رقم (23) بالملحق أن الواردات المصرية من دول حوض النيل قد تضاعفت بمعدل 112% بين عامي 2001 و2015، مقارنة بتضاعف إجمالى الواردات المصرية للعالم بحوالي 484% خلال نفس الفترة. ويلاحظ أنخفاض درجة اعتماد مصر على الواردات من دول حوض النيل، حيث تراجعت الأهمية النسبية لواردات مصر من دول حوض النيل من 1.3% عام 2001 إلى 0.4% عام 2015، كما أن أكثر الشركاء التجاريين لمصر من حيث الواردات كانت كينيا وتشكل حوالي 76.5% من إجمالى الواردات المصرية القادمة من أسواق دول حوض النيل عام 2015، كما أن أقل الدول في هذا الأمر هى رواندا بنسبة لا تتجاوز 0.02%، ويلاحظ أن واردات مصر من إثيوبيا قد نمت بين عامي 2001 و2015 بحوالي 786% وهو أكبر معدل لنمو الواردات المصرية من دول حوض النيل.

سابعاً: أثر التكامل الاقتصادي على النفقات اللوجستية لدول حوض النيل

يعد الهدف الرئيس من عرض ذلك الجزء هو التعرف على مدى أثر التكامل الاقتصادي الإقليمي في خفض النفقات اللوجستية لدول حوض النيل. حيث كما سبق إيضاحه في البداية وفقاً لدراسة OECD أن تحقيق مراحل متقدمة من التكامل الاقتصادي قد يصاحب بتخفيض في النفقات اللوجستية للتجارة البينية للدول الأعضاء، ويأتي ذلك الأمر من خلال دور التكامل الاقتصادي الإقليمي في الحد من بعض مكونات النفقات اللوجستية كالقيود التعريفية وغير التعريفية على الأقل المفروضة على التجارة البينية.

وبصفة عامة تعتبر منطقة التجارة الحرة الثلاثية[3] TFTA بمثابة أحد أهم ركائز خارطة الطريق صوب التكامل الاقتصادي الإفريقى. وتضم تلك الإتفاقية حوالي 26 دولة من بينهم كافة دول حوض النيل، وبالتالي من المتوقع أن تنمو التجارة البينية بين الدول الأعضاء لتصل إلى حوالي 29%، بالإضافة إلى زيادة في مستوى الرفاهية الكلية تصل إلى حوالي 2.4 مليار دولار أمريكي. والسبب في ذلك هو المزيد من التحرير للقيود التعريفية وغير التعريفية، بما قد يحفز من الاستثمار والتجارة داخل المنطقة التكاملية ككل، وكذلك خطورة رئيسة للإنتقال إلى التكامل الاقتصادي الموجب (Mold Andrew & Rodgers Mukwaya, 2015, PP. 27-28).

ويتم تقييم درجة التكامل الإقليمي لدول حوض النيل وفقاً للتقسيمات الجغرافية داخل القارة الإفريقية من خلال مؤشر التكامل الإقليمي African Regional Integration Index. والذي يتضمن خمسة أبعاد رئيسة، وتحوى بين طياتها ستة عشر مؤشر فرعى. ومن الملاحظ أن عملية التقييم بالنسبة لدول حوض النيل يقع جميعها في نطاق منطقة الجنوب الشرقى للقارة الإفريقية، وذلك بإستثناء تنزانيا والتى تم تقييمها من خلال منطقة الجنوب الإفريقى فقط. وبصفة عامة يتم بيان الأبعاد الرئيسة للمؤشر على النحو التالي (African Union, 2016):

- البنية الأساسية الإقليمية، وتضم مجموعة من المؤشرات الفرعية مثل تطور البنية الأساسية للنقل والكهرباء وتكنولوجيا المعلومات والمياه والصرف الصحى.
- التكامل المالى والاقتصادي الكلي، ويضم مجموعة من المؤشرات الفرعية مثل التضخم ومعدلات الصرف.
- حرية إنتقال الأفراد، وتضم مجموعة من المؤشرات الفرعية مثل عدد تصاريح الدخول لغير مواطنى الدولة من القارة الإفريقية.
- التكامل الإنتاجى، ويضم مجموعة من المؤشرات الفرعية مثل الصادرات والواردات البينية في مجال السلع الوسيطة.
- التكامل التجاري، ويضم مجموعة من المؤشرات الفرعية مثل مستوى القيود التعريفية على الواردات، ونسبة التجارة البينية لإجمالى التجارة.

ويوضح الجدول رقم (24) بالملحق مؤشرات التكامل الإقليمي لدول حوض النيل، والذي يمكن من خلاله القول بأن هناك تفوق لدول حوض النيل مقارنة بالقارة الإفريقية ككل، وذلك فيما يتعلق بالتكامل في كل من الإنتاج والتجارة. وعلى النقيض، هناك تراجع في دول حوض النيل مقارنة بالقارة الإفريقية ككل، وذلك فيما يتعلق بالتكامل في البنية الأساسية وحرية إنتقال الأفراد والتكامل المالى والاقتصادي. وقد يبدو ذلك الأمر منطقياً، وقد يرجع السبب في ذلك إلى إستمرار بقاء دول حوض النيل –كغالبية القارة الإفريقية– في مرحلة التكامل الاقتصادي السالب دون الإنتقال إلى مرحلة التكامل الاقتصادي الموجب. ويدعم من تلك النتيجة تحليل موقف التكامل الإقليمي لمصر على سبيل المثال، حيث سجلت مصر أداء مرتفع في كافة أبعاد التكامل الإقليمي بإستثناء أداء متوسط في البعد الخاص بالتكامل المالى والاقتصادي الكلي، وأيضاً أداء منخفض فيما يتعلق بحرية إنتقال الأفراد.

وهناك عديد من العقبات والتحديات غير الاقتصادية التى تحول دون تحقيق المستوى المرغوب من التكامل الاقتصادي بين دول حوض النيل. لعل أهمها المشكلات السياسية المرتبطة بقضية المياه وتوزيع الحصص بين الدول الأعضاء وظهور اللعبة الصفرية بين دول حوض النيل. فعلى سبيل المثال، أوضحت دراسة El–Agroudy, etal, 2016 أن هناك تأثيرات سلبية عدة لسد النهضة الإثيوبى على مصر، منها إنخفاض نصيب مصر من المياه بنسبة 34% خلال 5 سنوات، تراجع الإنتاج الزراعي لمصر وزيادة فجوة الغذاء بنسبة 12%، تضرر حوالي 2 مليون أسرة في المناطق المعتمدة بشكل جوهرى على الزراعة كمصدر للدخل. وبالتالي يصبح مدخل التكامل الاقتصادي بين دول حوض النيل ذات أهمية قصوى للحد من تلك التأثيرات السلبية وتحقيق مبدأ المكاسب المشتركة، وبالتالي يأتى دور النفقات اللوجستية كأحد العناصر المترتبة على نجاح خطة التكامل الاقتصادي لدول حوض النيل.

ثامناً: الدراسة التطبيقية

قبل عرض الدراسة التطبيقية ينبغى الإشارة إلى إنخفاض الدراسات التى تناولت العلاقة بين النفقات اللوجستية من جانب والتجارة البينية من جانب أخر داخل القارة الإفريقية. فعلى سبيل المثال، قدمت دراسة Ackah, etal, 2013 تقدير للنفقات التجارية في دول الجماعة الاقتصادية لغرب إفريقيا، والمعروفة إختصاراً ECOWAS. وذلك خلال الفترة 1980–2003، ومدى تأثيرها على التجارة البينية للدول الأعضاء في التكتل. وقد توصلت الدراسة إلى أن العلاقة بين النفقات التجارية والتجارة البينية هى علاقة ذات إتجاهين، بمعنى أن تزايد النفقات التجارية قد أثر بشكل عكسى ومعنوى على التجارة البينية للدول الأعضاء قبل عام 2000. إلا أن جهود التكامل للدول الأعضاء في تكتل ECOWAS قد ساهم في تزايد التجارة البينية للدول الأعضاء مما أدى إلى تراجع النفقات التجارية.

وعلى الجانب الأخر، تناولت دراسة Greenway etal، 2009 تحليل لأثر النفقات اللوجستية على الميزة النسبية، ومدى إعتبارها محدد للصادرات لحوالي 71 دولة (منهم 3 دول من حوض النيل: مصر، إثيوبيا، تنزانيا) في ما يقرب من 158 صناعة خلال الفترة الزمنية 1972–1992. وقد إستخدمت الدراسة المتغيرات المستقلة المتمثلة في المسافة الجغرافية والوفرة النسبية لخدمات عنصر العمل ورأس المال المادي والبشرى، وقد توصلت الدراسة إلى أن النفقات اللوجستية تؤثر بشكل جوهرى على الميزة النسبية للدول، وهي تعد محدد رئيس للصادرات إلى جانب خدمات عناصر الإنتاج.

وفي نفس السياق، قدمت دراسة Behar etal 2011 تحليل لأثر اللوجستيات على الصادرات لعدد 88 دولة من ذوي المنخفض والمتوسط (منهم 8 دول من حوض النيل: رواندا، تنزانيا، بوروندى، مصر، إثيوبيا، أوغندا، كينيا، السودان)، وصادراتهم البينية مع حوالي 116 شريك تجارى في عام 2005. وقد إستخدمت الدراسة نموذج الجاذبية للتجارة الدولية، وكانت المتغيرات المستقلة متمثلة في كل من الناتج المحلي الإجمالي، والمسافة الجغرافية، والأداء اللوجستي، والدخل. وذلك إلى جانب المتغيرات الصورية التالية: الديانة والحدود واللغة والإنغلاق الجغرافي. وقد توصلت الدراسة إلى أن تخفيض النفقات اللوجستية بما يعادل 14% من المسافة الجغرافية بين الشركاء التجاريين، قد يؤدي إلى تحسن في الصادرات بقيم تتراوح ما بين 8% إلى 32%، وذلك وفقاً للحجم الاقتصادي للدولة محل الدراسة.

أما فيما يتعلق بدراسة Novy, 2013 فقد تناولت تحليل أثر النفقات اللوجستية بمقاييس عدة على التجارة البينية لعدد 13 دولة من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، وذلك خلال الفترة الزمنية 1970–2000. وقد تم التعبير عن النفقات اللوجستية من خلال مؤشرين رئيسين وهما: مؤشر جغرافي، ويتضمن كل من المسافة الجغرافية والحدود المشتركة والإنفتاح الجغرافي، بينما هناك مؤشر مؤسسى، ويتضمن كل من اللغة المشتركة والقيود التعريفية والإتفاقات الإقليمية وإتحادات العملة. وقد توصلت الدراسة إلى معنوية الأثر الإحصائى لكل من المسافة الجغرافية والإنفتاح الجغرافي وإتحادات العملة في التأثير على التجارة البينية.

وفي المقابل، قدمت دراسة Xu and Liang,2017 تحليل لأثر النفقات اللوجستية على الصادرات لدولة الصين مقسمة لحوالي 17 قطاع صناعى، مع 86 شريك تجارى (منهم أربعة دول من حوض النيل: مصر، إثيوبيا، تنزانيا، أوغندا) خلال الفترة الزمنية 2000– 2013. وقد إستخدمت الدراسة متغيرين مستقلين يتمثلان في النفقات اللوجستية والأهمية النسبية للقطاع الصناعي، وتوصلت الدراسة إلى أن اكثر القطاعات الصناعية إستجابة للنفقات

اللوجستية هو قطاع تصنيع الألات والمعدات والأدوات المكتبية، يليه قطاع الأجهزة المنزلية والإلكترونيات. بينما أقل القطاعات إستجابة للنفقات اللوجستية هو قطاع الأغذية والمشروبات.

وبصفة عامة يتمثل الهدف من الدراسة الحالية في قياس مدى معنوية الأثر المحتمل للنفقات اللوجستية على نفاذ الصادرات المصرية إلى دول حوض النيل. ويتم الوصول إلى ذلك المقصد من خلال مجموعة من الخطوات المنطقية كما يلي

1.8 طبيعة البيانات والمتغيرات

تستخدم الدراسة بيانات سلاسل زمنية مقطعية – يطلق عليها أيضاً بيانات طولية – Panel data لعدد 6 دول[4] من حوض النيل بمثابة الشركاء التجاريين لمصر، وذلك خلال الفترة الزمنية 2001–2014.

وتنقسم متغيرات الدراسة إلى متغير مستقل متمثلاً في صادرات مصر السلعية البينية مع كل دولة من حوض النيل في العينة على حده ويرمز له بالرمز Y، ومصدر البيانات لذلك المتغير هو مركز التجارة العالمي International Trade Center. وفيما يتعلق بالمتغيرات المستقلة فتتمثل في النفقات اللوجستية معبراً عنها بنفقات التجارة كنسبة من قيمة الصفقة، ويرمز له بالرمز X_1، ويمثل هذا المتغير جانب العرض في التحليل، ومصدره UNESCAP–World Bank، trade costs database، أما عن المتغير المستقل الثانى فيتمثل في معدل الصرف للعملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي، ويرمز له بالرمز X_2، والمتغير الثالث يتمثل في مستوى الأسعار المحلية في مصر بإستخدام مؤشر أسعار المستهلك، ويرمز له بالرمز X_3، والمتغير الرابع يتمثل في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى بالأسعار الثابتة للشريك التجاري لمصر من دول حوض النيل، ويرمز له بالرمز X_4، ويمثل جانب الطلب في التحليل، ومصدر كافة تللك المتغيرات المستقلة من X_2 حتى X_4 هو قاعدة بيانات البنك الدولي World bank, world development indicators database.

والجدير بالذكر أن الدراسات التطبيقية التى أدخلت النفقات اللوجستية في تحليل التجارة البينية، قد إستخدمت مؤشر المسافة الجغرافية بين طرفي التجارة كمؤشر تقريبى، وهو مكون رئيس في نماذج الجاذبية في التجارة الدولية. فعلى سبيل المثال، دراسة Roberts، 2004، والتى قدمت تحليل لمنطقة التجارة الحرة بين الصين ورابطة دول جنوب شرق أسيا. إلى جانب دراسة Sohn، 2005، والتى قدمت تحليل للتجارة البينية لكوريا الجنوبية وحوالي 30 شريك تجارى لها. بالإضافة إلى دراسة Kucera and Sarna، 2006، والتى قدمت تحليل لحقوق الإتحادات التجارية والديمقراطية من جانب والتأثيرا على الصادرات من جانب أخر بالتطبيق على 162 دولة. أما باق المتغيرات المستقلة فقد تم إستخدامها من جانب عديد من الدراسات. منها على سبيل المثال لا الحصر، دراسة Gylfason, 1997، وKuijs, 1998، وAlmeu, 2009، وWTO, 2011، وEbadi & Azadeh, 2015، و Lee etal, 2016.

2.8 إختبار جذر الوحدة الطولى والتكامل المشترك

تتمثل الخطوة الأولى في إجراء إختبار جذر الوحدة الطولى للمتغيرات محل الدراسة للتعرف على مدى سكون البيانات، وإمكانية وجود تكامل مشترك من عدمه.

ويوضح الجدول رقم (25) بالملحق نتائج إختبار جذر الوحدة للمتغيرات محل الدراسة، وبالتالي وفقاً لتلك النتائج يمكن القول بأن المتغير المستقل (Y) وثلاثة متغيرات مستقلة فقط (X_1 ، X_2 ، X_4) تتسم بعدم السكون (لها جذر وحدة) عند المستوى، وذلك لأن قيم الإحتمال أكبر من مستوى المعنوية 5%، وفي نفس الوقت تحولت إلى السكون عند الفرق الأول، وذلك لأن قيم الإحتمال أقل من مستوى المعنوية 5%. ومن ثم يمكن إجراء إختبار التكامل المشترك بين تلك المتغيرات.

وقد تم إجراء إختبار Kao للتكامل المشترك بين المتغيرات محل الدراسة كما موضحاً بالملحق، ويتم التعقيب على النتائج كما يلي:

- فرض العدم H_o : لا يوجد تكامل مشترك بين المتغيرات.
- الفرض البديل H_1: يوجد تكامل مشترك بين المتغيرات.
- إتخاذ القرار: نظراً لان قيمة الإحتمال تساوى 0.076 ، وهي نسبة تزيد عن 0.05 إذن يتم قبول فرض العدم والذي يتضمن عدم وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل بين المتغيرات، أي لا يوجد علاقة تكامل مشترك.

3.8 نموذج الإنحدار

تتمثل نتائج الإنحدار في المفاضلة بين ثلاثة نماذج رئيسة خاصة بتحليل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (البيانات الطولية) Panel Data، وذلك على النحو التالي (Wooldridge, 2016, PP., 441-455):

- نموذج Pooled Regression ، ويتم في هذا النموذج عدم الأخذ في الإعتبار الإتجاه الزمني ودرجة التباين بين المقاطع (الشركاء التجاريون لمصر من دول حوض النيل). وبالتالي تكمن المشكلة في هذا النموذج في افتراضه تجانس تباين حد الخطأ العشوائى بين المقاطع.
- نموذج Fixed Effects، يتم في هذا النموذج الأخذ في الإعتبار تباين حد الخطأ العشوائى بين المقاطع، وذلك من خلال قيم ثوابت الإنحدار Intercepts لكل مقطع. ولكن قد يعاب على ذلك النموذج إفتراض ثبات ثوابت الإنحدار لكل مقطع عبر الزمن.
- نموذج Random Effects، يتم في هذا النموذج الأخذ في الإعتبار تباين حد الخطأ العشوائى بين المقاطع، وذلك من خلال قيم ثوابت الإنحدار Intercepts لكل مقطع. مع إفتراض تباين ثوابت الإنحدار لكل مقطع عبر الزمن.

وتندرج تلك النماذج تحت مسمى النماذج المختلطة Mixed Models. بإعتبارها أحد الطرق التى يتم من خلالها قياس أثر النفقات اللوجستية على التجارة البينية، أو تقدير تلك النفقات اللوجستية بإستخدام عديد من النماذج أشهرها نموذج الجاذبية في التجارة. ومن أمثلة الدراسات التى تناولت تلك النماذج المختلطة لتقدير النفقات اللوجستية دراسة Dogan ، 2016.

وبصفة عامة يوضح الجدول رقم (26) نتائج التقدير وفقاً للثلاثة نماذج السابقة، موضحاً فيها قيم المعلمات والمعنوية لكل متغير مستقل على حدة. وتتمثل الخطوة التالية في إختيار النموذج الأنسب وفقاً للمعايير القياسية المتعارف عليها. حيث يتم الإختيار ما بين Fixed Effects model و Random Effects model، ولحسم ذلك

الأمر تم الإستعانة بإختبار Hausman كما هو موضحاً بالملحق، وقد جاءت النتائج لذلك الإختبار تدعم إختيار نموذج التأثيرات الساكنة Fixed Effects model، وذلك لأن قيمة الإحتمال أقل من مستوى المعنوية 5%.

جدول رقم (٢٦) نتائج القياس للثلاثة نماذج في تحليل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية Panel Data

Independent variables		Pooled Regression model	Fixed Effects model	Random Effects model
	Coefficient	6.450592	26.13607	6.450592
	T-statistics	2.947607	2.895379	3.274269
X1	Coefficient	-0.007577	-0.011600	-0.007577
	T-statistics	-6.988156	-4.341316	-7.762601
X2	Coefficient	-0.000426	0.001562	-0.000426
	T-statistics	-2.572181	2.279653	-2.857237
X3	Coefficient	0.033449	0.035623	0.033449
	T-statistics	9.441312	5.353202	10.48762
X4	Coefficient	1.519182	-1.694959	1.519182
	T-statistics	4.915446	-1.194197	5.460189
Adj. R^2		0.86	0.88	86
Jarque-Bera ((probabilty		0.47	0.46	0.47
Probability of Hausman test				0.0001

3.8 النتائج والتوصيات

أوضحت الخطوة السابقة أن نموذج التأثيرات الساكنة هو النموذج الأنسب لتقدير أثر النفقات اللوجستية على الصادرات المصرية لدول حوض النيل خلال الفترة 2001-2014. وبالتالي تم التوصل إلى النتائج التى تتفق مع النظرية الاقتصادية كما يلي:

- معنوية التأثير العكسى للنفقات اللوجستية على نفاذ الصادرات المصرية لأسواق دول حوض النيل في كافة النماذج القياسية المقدرة. وبالتالي يصبح إرتفاع النفقات اللوجستية أحد أهم القيود التى تحول دون تدفق التصادرات المصرية لدول حوض النيل.
- معنوية التأثير العكسى لمعدل الصرف المعبر عنه بعدد الوحدات من العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي على نفاذ الصادرات المصرية لأسواق دول حوض النيل في كافة النماذج القياسية المقدرة. وبالتالي كل إرتفاع في معدل الصرف الأجنبى في دول حوض النيل لن يكون في صالح الصادرات المصرية، وذلك لأن الصادرات المصرية سوف تصبح أغلى نسبياً في تلك الحالة.
- معنوية التأثير الطردى لمستوى الأسعار في مصر على تدفق الصادرات المصرية لدول حوض النيل. حيث في تلك الحالة كل إرتفاع في المستوى العام للأسعار داخل مصر قد يترتب عليه تراجع قيمة الإستهلاك المحلي

ويزداد الفائض الموجه للتصدير.

- عدم معنوية التأثير لمتوسط نصيب الفرد من الدخل في الشركاء التجاريين لدول حوض النيل على نفاذ الصادرات المصرية في نموذج الأثار الساكنة فقط، مع تحولها إلى المعنوية الإحصائية في النماذج الأخرى. وبالتالي قد يرجع ذلك الأمر إلى طبيعة الصادرات المصرية لدول حوض النيل والتى تتسم بالتنوع وإنخفاض درجة التركز.

أما فيما يتعلق بأهم التوصيات فتدور جميعها حول كيفية تخفيض النفقات اللوجستية كمدخل لتحسين نفاذ الصادرات المصرية لدول حوض النيل، ومن ضمن تلك المقترحات ما يلي :

- تقديم حزمة من الحوافز المالية وغير المالية للمصدرين إلى أسواق دول حوض النيل.
- تقديم حوافز للقطاع الخاص للتشجيع في الإستثمار في مجال البنية الأساية للنقل للربط البري والنهري بين دول حوض النيل.
- التوسع في إنشاء الموانيء الجافة والمراكز اللوجستية وتوزيعها جغرافياً بشكل مناسب بين دول حوض النيل.
- حصر كافة القيود غير التعريفية للتجارة بين دول حوض النيل وتخفيضها وفقا إطار زمني.

الهوامش

(1) تتمثل دول حوض النيل في عشرة دول من المنبع إلى المصب على الترتيب كما يلى بوروندى، رواندا، تنزانيا، كينيا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، اوغندا، إثيوبيا، إريتريا، السودان (شمال وجنوب)، مصر.
(2) النسب الخاصة بالسكان والناتج محسوبة بواسطة الباحث
(3) تتكون تلك الإتفاقية من الدول الاعضاء في كل من السوق المشتركة للشرق والجنوب الإفريقى COMESA، الدول الشركاء في مجموعة شرق افريقيا EAC ومجموعة تنمية الجنوب الافريقى SADC، وذلك وفقاً لإعلان جوهانسبرج عام 2011 والذي يمثل بداية التفاوض حتى إعلان الإتفاق في قمة شرم الشيخ يونيو 2015. المصدر: البيان الختامى لمؤتمر شرم الشيخ يونيو2015.
(4) تم إستبعاد كل من جمهورية الكونغو الديمقراطية، وليبريا، وإثيوبيا من التحليل لعدم توافر بعض البيانات خلال الفترة الزمنية محل الدراسة.

المراجع الانجليزية

Ackah Charles, Festus Ebo Turkson and Kwadwo Opoku (2013), "Measuring Trade Costs in Economic Community of West African States (ECOWAS)", Modern Economy Journal, Vol.4.

African Development Bank (2016), the Africa Infrastructure Development Index, ADB. http://www.afdb.org/

African Union (2016), Africa Regional Integration Index Report, African Union Commission (AUC), the African Development Bank (AfDB) and the Economic Commission for Africa (ECA).

Ebadi Ashkam and Azadeh Ebadi (2015), "How the Export Volume Is Affected by Determinant Factors in a Developing Country?", Research in World Economy, Vol.6, No.1

El-Agroudy Nagwa M., Enaam Abd El Fattah mohamed, Soheir Mokhtar and Haitham Bauomy Ali Hasan (2016), "The Water Crisis with Nile Basin Countries and its Impact on the Water Security of Egypt", International Journal of ChemTech Research, Vol.9, No.5.

Alboghdady, M. A. A. and M. R. Allokka (2013), "Egypt Import Demand for Source-Differentiated Tea", Mansoura Journal of Agricultural Economics and Social Sciences, Vol. 4, No.1. Mansoura university, Egypt.

Anderson James E. and Eric van Wincoop (2004), "Trade Costs", Journal of Economic Literature, Vol. 42, No. 3.

Balikuddembe William Odinga, Simon Thuo and Peter Schütte (2009), "Demand Scenarios for Agricultural Produce in the Nile Basin for 2030", Food and Agriculture Organization (FAO).

Barghash Rania Mohamed, Othman Afaf Zaki (2016), "Egyptian Foreign Agricultural Trade with the Nile Basin Countries: Between Reality and Hope", International Journal of ChemTech Research, Vol.9, No.4.

Behar Alberto, Phil Manners and Benjamin Nelson (2011), "Exports and International Logistics", Policy Research Working Paper, World Bank, No. 5691.

Deardorff Alan V (2004), "Local Comparative Advantage: Trade Costs and the Pattern of Trade", Research seminar in international economics, Gerald R. Ford School of Public Policy, The University of Michigan, Paper No.500.

Dogan Eyup (2016), "Estimates of Trade Costs using Gravity Equation in Mixed Effects Model", Applied Economics and Finance Journal, Vol.3, No.2.

Funke, M. and S. Holly (1992), "The Determinants of West German Exports of Manufactures: An Integrated Demand and Supply Approach", Review of World Economics, Vol.128, No.3.

Greenaway D, McGowan D, Milner, C (2009), "Trade costs and trade composition: multi-country and product evidence on sources of comparative advantage", Paper presented at the GEP Conference on 'Trade Costs', the University of Nottingham.

Gonzalez, Julio A., Jose Luis Guasch and Tomas Serebrisky (2008),"Improving Logistics Costs for Transportation and Trade Facilitation", Policy Research Working Paper, World Bank, No. 4885.

Gylfason Thorvaldur (1997), "Exports, Inflation, and Growth", IMF, Working paper No.119

Hartzenberg Trudi (2011), "Regional Integration in Africa", Economic Research and Statistics Division-WTO, Staff Working Paper No.14.

Hoekman Bernard, Constantine Michalopoulos, Maurice Schiff, and David Tarr (2002), "Trade Policy", Macroeconomic and Sectoral Approaches, volume 2, in A Sourcebook for Poverty Reduction Strategies, edited by Jeni Klugman, World Bank.

Jacks David S. , Christopher M. Meissner, Dennis Novy (2006), "Trade Costs in the First Wave of Globalization", NBER Working Paper, No. 12602.

Khandelwal Padamja (2004), "COMESA and SADC: Prospects and Challenges for Regional Trade Integration", IMF, Working Paper No. 227.

Kucera D, Sarna R. (2006). "Trade union rights, democracy, and exports: a gravity model approach", Review of International Economics, Vol. 14, No.5.

Kuijs Louis (1998), "Determinates of inflation, exchange rate and output in Nigeria", IMF, Working Paper No. 160.

Krugman Paul R., Maurice Obstfeld, Marc J. Melitz (2012), International economics : theory & policy, 9th edition, addison Wesley, USA.

Kurmanalieva Elvira, (2006), "Transport Costs in International Trade", National Graduate Institute of Policy Studies (GRIPS), Tokyo.

Limao Nuno and Venables., Anthony J. (1999) : "Infrastructure, Geographical Disadvantage and Transport Costs", Policy Research Working Paper, World Bank, No. 2257.

Majeed M. T. and Ahmed E. (2006), "Determinants of Exports in Developing Countries", The Pakistan Development Review, Vol.45, No.4.

Melitz, M. J. (2003). "The Impact of Trade on Intra-Industry Reallocations and Aggregate Industry Productivity". Econometrica, Vol.71. No.6.

Michael Seitz, Alexander Tarasov and Roman Zakharenko (2015), "Trade Costs, Conicts, and Defense Spending", Journal of International Economics, Vol. 95, No.2.

Miroudot Sébastien and Shepherd Ben (2014), "The paradox of preferences": regional trade agreements and trade costs in services", The World Economy, Vol.37. No.12.

Mold Andrew & Rodgers Mukwaya (205), "The Effects of the Tripartite Free Trade Area: Towards a New Economic Geography in Southern, Eastern and Northern Africa?", Centre for Research in Economic Development and International Trade (CREDIT), working paper No. 04, University of Nottingham.

Novy D (2013) ,"Gravity redux: measuring international trade costs with panel data", Economic Inquiry, Vol.51. Issue1.

Obstfeld, M. and K. Rogoff (2001), "The Six Major Puzzles in International Macroeconomics: Is there a Common Cause?", NBER Macroeconomics Annual 2000.

OECD (2015), "How are trade costs evolving and why?", in Aid for Trade at a Glance 2015: Reducing Trade Costs for Inclusive, Sustainable Growth, WTO, Geneva/OECD Publishing, Paris.

Porter Michael, E. (1990), "The competitive advantage of nations", Harvard Business Review, UK.

Roberts BA (2004)."A gravity study of the proposed China-Asean free trade area", International Trade Journal, Vol.18, No. 4.

Samuelson Paul A. (1954), "The Transfer Problem and Transport Costs: Analysis of Effects of Trade Impediments", The Economic Journal, Vol. 64, No. 254.

San Roman Valeriano Martinez., Marta Bengoa Calvo and Blanca Sanchez Robles Rute (2012), "European Union and Trade Integration: Does the Home Bias Puzzle Matter?", The World Economy Journal, Vol.32.

Sohn C-H (2005). "Does the gravity model explain South Korea's trade flows?", Japanese Economic Review, vol. 56, No.4 .

Subramanian Ashok and Granit Jakob (2004), "The Bank and the Nile Basin Initiative", World Bank, Water week.

The Heritage Foundation (2016), Index of Economic Freedom.

Togan, S. (1993) How to Assess the Significance of Export Incentives: An Application to Turkey, Review of World Economics, Vol.129, No.4.

Wangwe Samuel (1993), "New trade theories and developing countries:policy and technological implications", United Nations University, Institute for New Technologies, Maastricht.

Wooldridge, Jeffrey M. (2016), Introductory Econometrics: A Modern Approach, 6th Edition, CENGAGE learning, USA.

World Bank (2016), World Development Indicators Database.

WTO (2011), "The relationship between exchange rates and international trade: a review of economic literature", Staff Working Paper ERSD, World Trade Organization.

WTO (2015), International Trade Statistics.

XU Tongsheng and Xiao Liang (2017), "Measuring aggregate trade costs and its empirical effects on manufacturing export composition in China", China Finance and Economic Review, Vol.5, No.6.

Yee Lee Sin, Har WaiMun, Tee Zhengyi, Lee Jie Ying, & Khoo Kai Xin (2016), "Determinants of Export: Empirical Study in Malaysia", Journal of International Business and Economics, Vol.4, No.1.

الملحق
1/قائمة الأشكال البيانية

شكل رقم (1): العلاقة بين نمو التجارة الدولية المنظورة والنفقات اللوجستية خلال الفترة 1995 – 2012

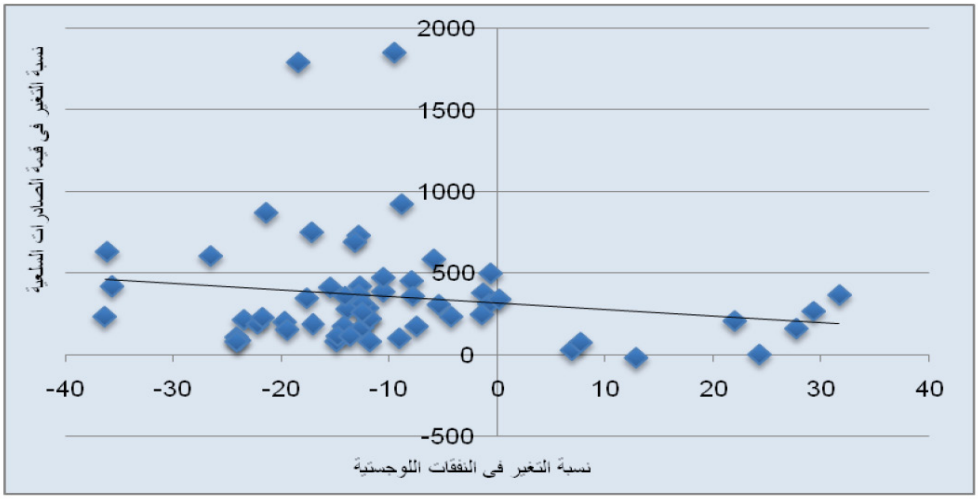

Source: UNESCAP-World Bank trade costs database.

شكل رقم (2): العلاقة بين نفقة الدخول للأسواق والنفقات اللوجستية عام 2012

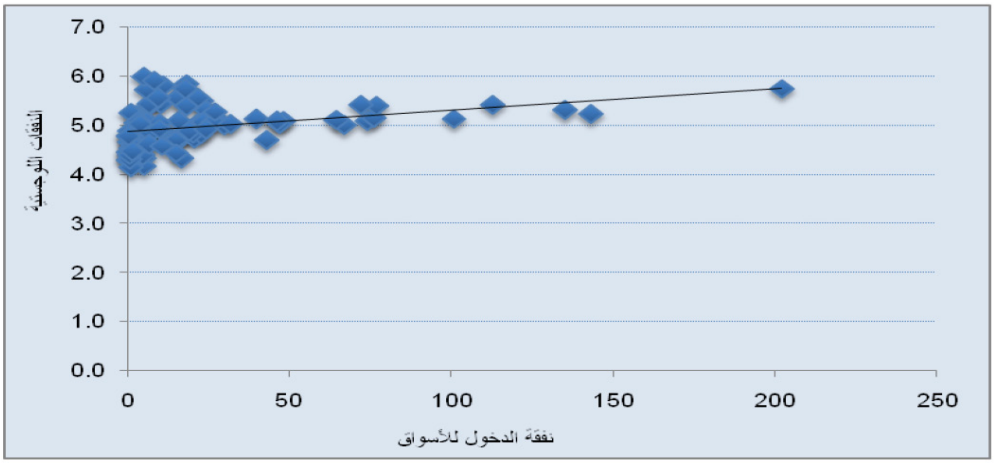

Source: UNESCAP-World Bank trade costs database.

شكل رقم (3): معدل النمو السنوى للتجارة الإجمالية للعالم ودول حوض النيل خلال الفترة (2001 – 2015)

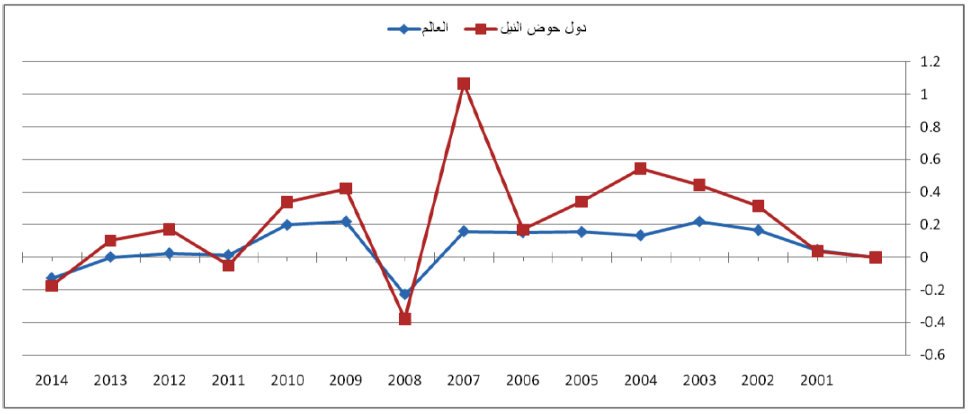

2/قائمة الجداول

جدول رقم (1): مؤشرات النفقات اللوجستية لدول حوض النيل عامي 2005 و2014

التكلفة بالدولار الأمريكي للحاوية

البيان	عدد أيام التصدير		عدد أيام الإستيراد		نفقة التصدير		نفقة الإستيراد	
	2005	2014	2005	2014	2005	2014	2005	2014
إثيوبيا	47	44	41	44	2037	2380	2790	2960
إريتريا	59	50	69	59	1721	1850	1981	2000
أوغندا	38	28	64	31	1050	2800	2945	3375
بورندى	47	32	71	43	2287	2905	4035	4420
تنزانيا	30	18	51	26	822	1090	917	1615
رواندا	60	26	95	27	3840	3245	4000	4990
السودان	56	32	83	46	1870	2630	1970	3400
ج.الكونغو الديمقراطية	46	44	66	63	2597	3365	2688	4290
كينيا	45	26	62	26	1980	2255	2325	2350
مصر	27	12	32	15	1014	645	1106	790
متوسط×	45.5	31.2	63.4	38	1921.8	2316.5	2475.7	3019
العالم	27.6	21.5	32	24.5	1231.6	1559.9	1455.9	1877.2

*محسوبة بواسطة الباحث

Source: World Bank (2016), World development indicators database.

جدول رقم (2): مصفوفة النفقات التجارية البينية لدول حوض النيل عام 2014

النسبة المئوية %

	إثيوبيا	إريتريا	أوغندا	بوروندى	تنزانيا	رواندا	السودان	ج.الكونغو الديمقراطية	كينيا	مصر
إثيوبيا		–	435.00	518.54	247.13	509.78	–	638.21	–	169.20
إريتريا	–		–	–	–	–	–	–	–	–
أوغندا	435.00	–		161.12	138.63	94.85	–	173.94	–	259.86
بورندى	518.54	–	161.12		163.54	143.32	–	163.21	–	431.78
تنزانيا	247.13	–	138.63	163.54		143.81	–	202.38	–	287.94
رواندا	509.78	–	94.85	143.32	143.81		–	141.90		427.39
السودان	–	–	–	–	–	–		–	–	–
ج.الكونغو الديمقراطية	638.21	–	173.94	163.21	202.38	141.90	–		–	201.59
كينيا	–	–	–	–	–	–	–	–		–
مصر	169.20	–	259.86	431.78	287.94	427.39	–	201.59	–	
متوسط*	419.64	–	210.57	263.59	197.24	243.51	–	253.54	–	296.29

*محسوبة بواسطة الباحث

Source: UNESCAP-World Bank trade costs database, 2016.

جدول رقم (3): مؤشر الأداء اللوجستي LPI لدول حوض النيل
خلال الفترة (2007– 2016)

الدولة	2007	2010	2012	2014	2016
كينيا	2.52	2.59	2.43	2.81	3.33
مصر	2.37	2.61	2.98	2.97	3.18
أوغندا	2.49	2.82	–	–	3.04
تنزانيا	2.08	2.60	2.65	2.33	2.99
رواندا	1.77	2.04	2.27	2.76	2.99
السودان	2.71	2.21	2.10	2.16	2.53
بوروندى	2.29	–	1.61	2.57	2.51
إثيوبيا	2.33	2.41	2.24	2.59	2.38
ج.الكونغو الديمقراطية	–	2.68	2.21	1.88	2.38
إريتريا	2.19	1.70	2.11	2.08	2.17
متوسط دول حوض النيل*	2.31	2.41	2.29	2.46	2.75
متوسط العالم*	2.74	2.86	2.87	2.89	2.88

*محسوبة بواسطة الباحث

.Source: World Bank (2016), World development indicators database

جدول رقم (4): مؤشر كفاءة عملية التخليص الجمركى لدول حوض النيل
خلال الفترة (2007– 2016)

الدولة	2007	2010	2012	2014	2016
كينيا	2.33	2.23	2.08	1.96	3.17
مصر	2.08	2.11	2.60	2.85	2.75
أوغندا	2.21	2.84	–	–	2.97
تنزانيا	2.07	2.42	2.17	2.19	2.78
رواندا	1.80	1.63	2.19	2.50	2.93
السودان	2.36	2.02	2.14	1.87	2.23
بوروندى	2.20	–	1.67	2.60	2.02
إثيوبيا	2.14	2.13	2.03	2.42	2.60
ج.الكونغو الديمقراطية	–	2.60	2.10	1.78	2.22
إريتريا	2.14	1.50	1.78	1.90	2.01
متوسط دول حوض النيل*	2.15	2.16	2.08	2.23	2.85
متوسط العالم*	2.56	2.59	2.66	2.72	2.71

*محسوبة بواسطة الباحث

Source: World Bank (2016), World development indicators database.

جدول رقم (5): مؤشر جودة البنية الأساسية للتجارة والنقل لدول حوض النيل
خلال الفترة (2007– 2016)

الدولة	2007	2010	2012	2014	2016
كينيا	2.15	2.14	2.16	2.40	3.21
مصر	2.00	2.22	3.07	2.86	3.07
أوغندا	2.17	2.35	–	–	2.74
تنزانيا	2.00	2.00	2.41	2.32	2.81
رواندا	1.53	1.63	1.88	2.32	2.62
السودان	2.36	1.78	2.01	1.90	2.20
بوروندى	2.50	–	1.68	2.40	1.98
إثيوبيا	1.88	1.77	2.22	2.17	2.12
ج.الكونغو الديمقراطية	–	2.27	1.96	1.83	2.01
إريتريا	2.00	1.35	1.83	1.68	2.06
متوسط دول حوض النيل*	2.07	1.94	2.13	2.21	2.48
متوسط العالم*	2.58	2.64	2.76	2.76	2.75

*محسوبة بواسطة الباحث

Source: World Bank (2016), World development indicators database.

جدول رقم (6): مؤشر سهولة الشحن بأسعار تنافسية لدول حوض النيل
خلال الفترة (2007– 2016)

الدولة	2007	2010	2012	2014	2016
كينيا	2.79	2.84	2.69	3.15	3.24
مصر	2.33	2.56	3.00	2.87	3.27
أوغندا	2.42	3.02	–	–	2.88
تنزانيا	2.08	2.78	2.91	2.32	2.98
رواندا	1.67	2.88	2.27	2.78	3.05
السودان	2.67	2.11	1.93	2.23	2.57
بوروندى	2.50	–	1.57	2.60	2.42
إثيوبيا	2.43	2.76	2.35	2.50	2.56
ج.الكونغو الديمقراطية	–	2.56	2.23	1.70	2.33
إريتريا	2.00	1.63	2.63	1.90	2.16
متوسط دول حوض النيل*	2.32	2.57	2.40	2.45	2.75
متوسط العالم*	2.72	2.84	2.82	2.86	2.87

*محسوبة بواسطة الباحث

Source: World Bank (2016), World development indicators database.

جدول رقم (7): مؤشر جودة اللوجستيات لدول حوض النيل
خلال الفترة (2010– 2016)

الدولة	2010	2012	2014	2016
كينيا	2.28	2.38	2.65	3.24
مصر	2.87	2.95	2.99	3.20
أوغندا	2.59	–	–	2.93
تنزانيا	2.38	2.64	2.18	2.92
رواندا	1.85	2.06	2.64	2.87
السودان	2.15	2.33	2.18	2.36
بوروندى	–	1.43	2.51	2.46
إثيوبيا	2.14	2.16	2.62	2.37
ج.الكونغو الديمقراطية	2.93	2.17	1.84	2.33
إريتريا	1.88	2.03	2.23	2.25
متوسط دول حوض النيل*	2.34	2.24	2.43	2.69
متوسط العالم*	2.76	2.82	2.85	2.82

*محسوبة بواسطة الباحث

Source: World Bank (2016), World development indicators database.

جدول رقم (8): مؤشر التتبع والتعقب للشحنات لدول حوض النيل
خلال الفترة (2010– 2016)

الدولة	2010	2012	2014	2016
كينيا	2.89	2.34	3.03	3.42
مصر	2.56	2.86	3.23	3.15
أوغندا	2.45	–	–	3.01
تنزانيا	2.56	2.77	2.11	2.98
رواندا	1.99	2.39	2.94	3.04
السودان	2.02	1.89	2.42	2.49
بوروندى	–	1.67	2.51	2.68
إثيوبيا	2.89	2.10	2.67	2.18
ج.الكونغو الديمقراطية	2.43	2.35	2.10	2.37
إريتريا	1.55	1.83	2.01	2.03
متوسط دول حوض النيل*	2.37	2.24	2.56	2.73
متوسط العالم*	2.91	2.88	2.90	2.86

*محسوبة بواسطة الباحث

Source: World Bank (2016), World development indicators database.

جدول رقم (9): مؤشر التوقيت لدول حوض النيل
خلال الفترة (2010– 2016)

الدولة	2010	2012	2014	2016
كينيا	3.06	2.88	3.58	3.70
مصر	3.31	3.39	2.99	3.63
أوغندا	3.52	–	–	3.70
تنزانيا	3.33	2.97	2.89	3.44
رواندا	2.05	2.76	3.34	3.35
السودان	3.09	2.31	2.33	3.28
بوروندى	–	1.67	2.76	3.45
إثيوبيا	2.65	2.54	3.17	2.37
ج.الكونغو الديمقراطية	3.20	2.38	2.04	2.94
إريتريا	2.21	2.43	2.79	2.50
متوسط دول حوض النيل*	2.94	2.59	2.88	3.24
متوسط العالم*	3.41	3.26	3.25	3.27

*محسوبة بواسطة الباحث

Source: World Bank (2016), World development indicators database.

جدول رقم (10): تطور التجارة الإجمالية للعالم ودول حوض النيل
خلال الفترة (2001– 2015)
القيمة بالألف دولار أمريكي

السنة	العالم	دول حوض النيل	النسبة %
2001	12438988339	34819678	0.3
2002	12990826065	34615443	0.3
2003	15147845307	39806408	0.3
2004	18471956601	48789175	0.3
2005	20950588117	68790015	0.3
2006	24198309621	81639042	0.3
2007	27880030084	83011272	0.3
2008	32327291471	158389490	0.5
2009	24916596524	134530739	0.5
2010	30377406457	161863021	0.5
2011	36392000297	184767549	0.5
2012	36862086596	172985261	0.5
2013	37746623143	198399163	0.5
2014	37781014335	218463421	0.6
2015	32928690135	208125398	0.6

*محسوبة بواسطة الباحث

Source: ITC (2016) ITC calculations based on UN COMTRADE statistics.

جدول رقم (11): مصفوفة التجارة البينية لدول حوض النيل عام 2015
القيمة بالألف دولار أمريكي

صادرات / واردات	إثيوبيا	إريتريا	أوغندا	بورندى	تنزانيا	رواندا	السودان	ج.الكونغو الديمقراطية	كينيا	مصر
إثيوبيا		0	1723	40	148	5123	82404	0	48814	112956
إريتريا	0		19	0	94	0		0	3224	49752
أوغندا	11542	0		3097	50469	9779	1363	3641	658741	49409
بورندى	28	0	46284		39247	16226	43	2791	60459	6673
تنزانيا	394	0	60761	2193		2163	44	628	424186	24317
رواندا	2459	0	237571	4627	41301		88	11023	142022	22396
السودان	114030		353039	2217	7148	6642		0	72689	548539
ج.الكونغو الديمقراطية	170	0	152561	28272	198290	186527	0		205511	16027
كينيا	38901	53	427012	13432	793894	90375	15787	0		243443
مصر	73136	5645	5596	0	842	345	18364	23092	197308	

Source: ITC (2016) ITC calculations based on UN COMTRADE statistics.

جدول رقم (12): مؤشرات التجارة البينية لدول حوض النيل عام 2015

القيمة بالألف دولار أمريكي

المؤشر / الدولة	الصادرات البينية	الواردات البينية	التجارة البينية*	التجارة الإجمالية	نسبة التجارة البينية / التجارة الإجمالية* %
إثيوبيا	240660	251208	491868	30842810	1.6
إريتريا	5698	53089	58787	439458	13.4
أوغندا	1284566	788041	2072607	7795126	26.6
بورندى	53878	171751	225629	674376	33.5
تنزانيا	1131433	514686	1646119	20560200	8
رواندا	317180	461487	778667	2436785	32
السودان	118093	1104304	1222397	18527988	6.6
ج.الكونغو الديمقراطية	41175	787358	828533	11808822	7
كينيا	1812954	1622897	3435851	21931422	15.7
مصر	1073512	324328	1397840	96328590	1.5
متوسط نسبة التجارة البينية لدول حوض النيل*					14.6

*محسوبة بواسطة الباحث

Source: ITC (2016) ITC calculations based on UN COMTRADE statistics.

جدول رقم (13): أكبر 10 شركاء تجاريين لدول حوض النيل عام 2015

القيمة بالألف دولار أمريكي

الصادرات إلى العالم		الواردات من العالم	
الشريك	القيمة	الشريك	القيمة
الصين	7461858	الصين	30119465
السعودية	3748059	الهند	10694887
الهند	2720063	السعودية	10562930
الولايات المتحدة	2371774	ألمانيا	7304949
إيطاليا	2032228	الولايات المتحدة	7058824
هولندا	1598849	تركيا	4670270
الإمارات	1530979	اليابان	4606090
المملكة المتحدة	1504593	إيطاليا	4526184
تركيا	1497556	روسيا	4070381
ألمانيا	1473556	فرنسا	3582997
إجمالى*	25939515	إجمالى*	87196977
النسبة من إجمالي الصادرات*	49%	النسبة من إجمالي الواردات*	56%

*محسوبة بواسطة الباحث

Source: ITC (2016) ITC calculations based on UN COMTRADE statistics.

جدول رقم (14): مؤشرات التجارة البينية وفقاً لأقسام النظام المنسق لدول حوض النيل عام 2015
القيمة بالألف دولار أمريكي

المؤشر / القسم	الصادرات		الواردات		إجمالى التجارة×		% من الإجمالي*		نسبة التجارة البينية %*
	البينية	الخارجية	البينية	الخارجية	البينية	الخارجية	البينية	الخارجية	
01	182841	2064565	161846	4097064	344687	6161629	3	3	6
02	1187671	11712354	1250329	11167987	2438000	22880341	22	11	11
03	172624	648993	174450	2914086	347074	3563079	3	2	10
04	658928	2914318	690948	6196879	1349876	9111197	12	4	15
05	548878	11959904	595190	26875357	1144068	38835261	10	19	3
06	528852	2957050	498000	14409461	1026852	17366511	9	8	6
07	260584	1682580	274692	9019726	535276	10702306	5	5	5
08	19352	476013	21851	391573	41203	867586	0	0	5
09	53070	256502	49756	2247582	102826	2504084	1	1	4
10	162650	422730	176497	2966782	339147	3389512	3	2	10
11	312255	3972524	310393	8970501	622648	12943025	6	6	5
12	49581	96902	49774	1329253	99355	1426155	1	1	7
13	161457	995997	172664	1965249	334121	2961246	3	1	11
14	176	2632052	199	223054	375	2855106	0	1	0
15	444970	5801325	448903	15303642	893873	21104967	8	10	4
16	564683	2588730	534496	27433998	1099179	30022728	10	14	4
17	113663	365825	93811	15300428	207474	15666253	2	8	1
18	22860	140081	24985	2181387	47845	2321468	0	1	2
19	3	1904	3	54710	6	56614	0	0	0
20	99077	679742	98800	2404941	197877	3084683	2	1	6
21	207	100684	252	200795	459	301479	0	0	0

*محسوبة بواسطة الباحث

Source: ITC (2016) ITC calculations based on UN COMTRADE statistics.

جدول رقم (15): متوسط التعريفة الجمركية المطبقة على الواردات وفقاً لأقسام النظام المنسق لدول حوض النيل عام 2015

القيم بالنسبة المئوية %

الدولة / القسم	إثيوبيا	إريتريا	أوغندا	بوروندي	تنزانيا	رواندا	السودان	ج.الكونغو الديمقراطية	كينيا	مصر	متوسط*
01	24.53	11.64	71.52	85.27	120	77.36	31.55	94.95	88.84	31.33	63.70
02	11.15	3.33	78.01	97.49	120	78.01	15.64	96.99	100	27.14	62.78
03	21.61	9.56	78.37	97.84	120	79.68	32.15	100	100	25.1	66.43
04	21.88	14.03	78.74	89.37	120	67.85	23.68	99.59	100	283.86	89.90
05	4.59	1.97	–	5	120	99.38	8.67	100	–	22.11	45.22
06	9.23	3.32	65.16	64.57	120	95.84	9.44	96.37	77.02	17.83	55.88
07	12.16	4.58	48.57	5.24	–	78.76	12.98	100	31	35.06	36.48
08	25.21	17.6	80	100	120	96.14	34.7	100	100	39.3	71.30
09	10.06	3.86	50	–	–	100	33.31	100	–	39	48.03
10	10.52	4.01	–	5	–	99.37	12.48	66.17	–	34.5	33.15
11	29.89	12.79	80	29.82	120	66.78	26.63	99.92	100	29.73	59.56
12	33.07	21.5	–	43.1	–	77.95	31.11	100	–	58.64	52.20
13	21.21	4.69	–	6.5	–	94.11	31.49	98.86	–	44.97	43.12
14	34.46	3.56	–	16	–	93.82	28.2	100	–	39.8	45.12
15	11.92	2.93	–	8.57	–	99.09	20.35	99.73	–	29.33	38.85
16	9.77	6.04	46.81	5.58	120	97.33	10.84	87.58	–	21.51	45.05
17	17.55	11.21	42	81	120	97.16	15.73	88.81	62	52.27	58.77
18	14.07	4	72.94	13.5	–	98.21	9.63	97.07	–	23.33	41.59
19	26.16	22.62	–	–	–	100	32.69	100	–	39.03	53.42
20	27.55	14.13	–	16.18	120	77.99	26.16	96.15	–	42.44	52.58
21	9.93	23.97	–	–	120	100	19.31	100	–	50	60.46
متوسط*	18.41	9.59	66.01	42.78	120	89.28	22.23	96.26	84.32	46.97	

*محسوبة بواسطة الباحث

Source: ITC (2016), ITC calculations based on UN COMTRADE statistics.

جدول رقم (16): الواردات الخارجية ومتوسط التعريفة الجمركية وفقاً لأقسام النظام المنسق لدول حوض النيل عام 2015

القيمة بالألف دولار أمريكي

المؤشر / القسم	الواردات		متوسط التعريفة الجمركية %
	الخارجية	% من الإجمالي*	
01	4097064	2.6	63.70
02	11167987	7.2	62.78
03	2914086	1.9	66.43
04	6196879	4.0	89.90
05	26875357	17.3	45.22
06	14409461	9.3	55.88
07	9019726	5.8	36.48
08	391573	0.3	71.30
09	2247582	1.4	48.03
10	2966782	1.9	33.15
11	8970501	5.8	59.56
12	1329253	0.9	52.20
13	1965249	1.3	43.12
14	223054	0.1	45.12
15	15303642	9.8	38.85
16	27433998	17.6	45.05
17	15300428	9.8	58.77
18	2181387	1.4	41.59
19	54710	0.0	53.42
20	2404941	1.5	52.58
21	200795	2.6	60.46

*محسوبة بواسطة الباحث

Source: ITC (2016) ITC calculations based on UN COMTRADE statistics.

جدول رقم (17): ؤشرات حرية التجارة لدول حوض النيل عام 2016

المؤشر / الدولة	حرية التجارة
إثيوبيا	65
إريتريا	69.2
أوغندا	62.2
بورندى	74.2
تنزانيا	56.6
رواندا	81.8
السودان	77
ج.الكونغو الديمقراطية	61
كينيا	77.4
مصر	70.6
متوسط دول حوض النيل*	69.5
متوسط العالم*	75.64

*محسوبة بواسطة الباحث

Source: The Heritage Foundation (2016), Index of Economic Freedom

جدول رقم (18): قائمة أكبر 10 منتجات مصرية مصدرة لأسواق دول حوض النيل عامي 2013 و 2015

القيمة بالألف دولار أمريكي

السنة / البند الجمركي	2013	2015	معدل التغير %*
170199	109032	64303	(41)
300490	39749	37463	(6)
340220	32604	32273	(1)
330290	14509	31844	119
392690	28780	31421	9
961900	0	30367	–
999999	29039	28319	(2)
190219	24077	21806	(9)
481810	21141	21064	(0.4)
390750	16095	19297	20
إجمالى القائمة*	315026	318157	1
النسبة إلى إجمالى الصادرات المصرية لدول حوض النيل %*	30	29.6	

*محسوبة بواسطة الباحث، ( ) تشير إلى الإشارة السالبة

Source: ITC (2016) ITC calculations based on UN COMTRADE statistics.

جدول رقم (19): موقف الشركاء التجاريين لصادرات مصر إلى دول حوض النيل عامي 2001 و 2015

القيمة بالألف دولار أمريكي

السنة / الشريك التجاري	2001	2015	معدل التغير بالمرات*
السودان	33358	548539	15
كينيا	19853	243443	11
إثيوبيا	2501	112956	44
إريتريا	421	49752	117
أوغندا	869	49409	56
تنزانيا	3800	24317	5
رواندا	61	22396	366
ج.الكونغو الديمقراطية	1456	16027	10
بوروندى	139	6673	47
إجمالى الصادرات المصرية لدول حوض النيل (1)	62458	1073512	17
إجمالى الصادرات المصرية للعالم (2)	4140826	21967323	4
*% (2)/(1)	2	5	

*محسوبة بواسطة الباحث

Source: ITC (2016) ITC calculations based on UN COMTRADE statistics.

جدول رقم (20): التعريفة الجمركية على أهم 10 صادرات مصرية لدول حوض النيل عام 2015 (%)

البند الجمركى	إثيوبيا	إريتريا	أوغندا	بوروندى	تنزانيا	رواندا	السودان	ج. الكونغو الديمقراطية	كينيا
170199	4.5	0.4	0	0	100	0	0	20	0
300490	6.75	0.4	0	0	12.5	0	0	14.17	0
340220	24	2	0	0	25	0	0	20	0
330290	22.5	0.4	0	0	0	0	0	5	0
392690	14.25	0.8	0	0	5	0	0	10.83	0
961900	24.75	4.28	0	0	12.5	0	0	20	0
999999	–	–	–	–	–	–	–	–	–
190219	24.75	2	0	0	25	0	0	20	0
481810	18	2	0	0	25	0	0	20	0
390750	18	0.4	0	0	10	0	0	5	0

Source: ITC (2016) ITC calculations based on UN COMTRADE statistics.

جدول رقم (21): قائمة أكبر 10 منتجات مستوردة لمصر من أسواق دول حوض النيل عامي 2013 و 2015

القيمة بالألف دولار أمريكي

السنة / البند الجمركى	2013	2015	معدل التغير %*
090240	262435	254617	(3)
740311	44447	31052	(30)
010613	0	26506	–
240399	2757	7983	190
120740	35294	5461	(85)
530500	1841	3918	113
090411	759	3464	356
520100	10753	3052	(72)
481151	0	2834	–
90111	7263	2730	(62)
إجمالى القائمة×	365549	341617	(6.5)
النسبة إلى إجمالى الواردات المصرية من دول حوض النيل%*	84	95	

*محسوبة بواسطة الباحث، ( ) تشير إلى الإشارة السالبة

Source: ITC (2016) ITC calculations based on UN COMTRADE statistics.

جدول رقم (22): التعريفة الجمركية على أهم 10 واردات مصرية من دول حوض النيل عام 2015 (%)

البند الجمركي	إثيوبيا	إريتريا	أوغندا	بوروندى	تنزانيا	رواندا	السودان	ج.الكونغو الديمقراطية	كينيا
090240	1.8	0.4	0	0	2	0	0	2	0
740311	1.8	0.4	0	0	2	0	0	2	0
010613	0	0	0	0	0	0	0	0	0
240399	13.25	2.94	0	0	14.72	0	0	14.72	0
120740	0	0	0	0	0	0	0	0	0
530500	0	0	0	0	0	0	0	0	0
090411	1.8	0.4	0	0	2	0	0	2	0
520100	0	0	0	0	0	0	0	0	0
481151	6.75	1.5	0	0	7.5	0	0	7.5	0
090111	0	0	0	0	0	0	0	0	0

Source: ITC (2016) ITC calculations based on UN COMTRADE statistics.

جدول رقم (23): موقف الشركاء التجاريين لواردات مصر من دول حوض النيل عامي 2001 و 2015
القيمة بالألف دولار أمريكي

السنة / الشريك التجاري	2001	2015	معدل التغير %*
كينيا	95119	274405	188
إثيوبيا	3809	33734	786
ج.الكونغو الديمقراطية	0	23092	0
السودان	64064	18364	(71)
إريتريا	3	5645	–
أوغندا	2592	1511	(42)
تنزانيا	3227	1335	(59)
بوروندى	0	250	–
رواندا	0	102	–
إجمالى الواردات المصرية من دول حوض النيل (1)	168814	358438	112
إجمالى الواردات المصرية من العالم (2)	12720437	74361267	484
*% (2)/(1)	1.3	0.4	

*محسوبة بواسطة الباحث

Source: ITC (2016) ITC calculations based on UN COMTRADE statistics.

جدول رقم (24): مؤشرات التكامل الإقليمي لدول حوض النيل عام 2016

البيان	المؤشر الإجمالي	التكامل التجاري	البنية الأساسية	التكامل الإنتاجى	حرية انتقال الأفراد	التكامل المالى والاقتصادي الكلي
إثيوبيا	0.233 (–)	0.185 (–)	0.402 (=)	0.344 (–)	0.074 (–)	0.162 (–)
إريتريا	0.308 (–)	0.445 (–)	0.339 (–)	0.384 (=)	0.084 (–)	0.287 (=)
أوغندا	0.520 (+)	0.749 (+)	0.301 (–)	0.610 (+)	0.516 (+)	0.426 (+)
بورندى	0.401 (=)	0.523 (=)	0.515 (+)	0.489 (=)	0.147 (–)	0.333 (=)
تنزانيا	0.364 (–)	0.329 (–)	0.389 (–)	0.383 (=)	0.521 (=)	0.197 (–)
رواندا	0.450 (=)	0.601 (=)	0.430 (=)	0.422 (=)	0.322 (=)	0.464 (+)
السودان	0.275 (–)	0.642 (+)	0.477 (=)	0.115 (–)	0.085 (–)	0.082 (–)
ج.الكونغو الديمقراطية	0.419 (=)	0.833 (+)	0.428 (=)	0.368 (–)	0.132 (–)	0.334 (=)
كينيا	0.573 (+)	0.811 (+)	0.483 (=)	0.749 (+)	0.442 (+)	0.381 (=)
مصر	0.511 (+)	0.900 (+)	0.506 (+)	0.762 (+)	0.032 (–)	0.354 (=)
متوسط حوض النيل*		0.602	0.427	0.463	0.236	0.302
متوسط إفريقيا		0.540	0.461	0.384	0.517	0.381

*محسوبة بواسطة الباحث

(+) تشير إلى درجة مرتفعة، (=) تشير إلى درجة متوسطة ، (–) تشير إلى درجة منخفضة.

Source: African Union (2016)، Africa Regional Integration Index Report، African Union Commission (AUC)، the African Development Bank (AfDB) and the Economic Commission for Africa (ECA).

جدول رقم (25): نتائج إختبار جذر الوحدة الطولى Panel unit root test

المتغير	النوع	الإضافة	قيمة الإحتمال للإختبارات			
			Levin، Lin & Chu t	Im، Pesaran and Shin W–stat	ADF – Fisher Chi–square	PP – Fisher Chi–square
Y	المستوى	ثابت	0.0037	0.5084	0.5193	0.4805
		ثابت وإتجاه	0.2850	0.7589	0.8125	0.8930
		بدون	1	–	1	1
	الفرق الأول	ثابت	0	0	0	0
		ثابت وإتجاه	0	0	0.0001	0
		بدون	0	–	0.0001	0
X_1	المستوى	ثابت	0	0.0013	0.0034	0.0477
		ثابت وإتجاه	0.01	0.2392	0.2263	0.0370
		بدون	0.3295	–	0.5981	0.4025
	الفرق الأول	ثابت	0	0	0	0
		ثابت وإتجاه	0	0	0	0
		بدون	0	0	0	0
X_2	المستوى	ثابت	0.9966	0.9982	0.9949	0.9990
		ثابت وإتجاه	0.2508	0.5241	0.4355	0.9480
		بدون	1	–	1	1
	الفرق الأول	ثابت	0	0	0	0
		ثابت وإتجاه	0	0.0158	0.0212	0.0667
		بدون	0.0001	–	0.0002	0.0002

تابع الجدول رقم (25)

المتغير	النوع	الإضافة	قيمة الإحتمال للإختبارات			
			Levin، Lin & Chu t	Im، Pesaran and Shin W–stat	ADF – Fisher Chi–square	PP – Fisher Chi–square
X_3	المستوى	ثابت	1	1	1	1
		ثابت وإتجاه	0.0171	0.9516	0.9952	0.7728
		بدون	1	–	1	1
	الفرق الأول	ثابت	0.0093	0.6509	0.8743	0.9512
		ثابت وإتجاه	0	0.0797	0.0.1427	0.1441
		بدون	0.8584	–	0.9970	1
	الفرق الثانى	ثابت	0	0	0	0
		ثابت وإتجاه	0	0	0.0001	0
		بدون	0	–	0	0
X_4	المستوى	ثابت	0.0041	0.8992	0.8978	0.5807
		ثابت وإتجاه	0.0002	0.0.0627	0.0345	0.0105
		بدون	1	1	1	1
	الفرق الأول	ثابت	0	0	0	0
		ثابت وإتجاه	0	0	0.0002	0
		بدون	0.0002	–	0.0049	0

3/الملحق الإحصائى

Kao Residual Cointegration Test
Series: Y X1 X2 X4
Date: 06/14/17 Time: 02:07
Sample: 2001 2014
Included observations: 84
Null Hypothesis: No cointegration
Trend assumption: No deterministic trend
Automatic lag length selection based on SIC with a max lag of 2
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

	t-Statistic	Prob.
ADF	-1.430462	0.0763
Residual variance	0.475630	
HAC variance	0.391103	

Dependent Variable: Y
Method: Panel Least Squares
Date: 06/14/17 Time: 02:54
Sample: 2001 2014
Periods included: 14
Cross-sections included: 6
Total panel (unbalanced) observations: 83

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	6.450592	2.188416	2.947607	0.0042
X1	-0.007577	0.001084	-6.988156	0.0000
X2	-0.000426	0.000166	-2.572181	0.0120
X3	0.033449	0.003543	9.441312	0.0000
X4	1.519182	0.309063	4.915446	0.0000

R-squared	0.869855	Mean dependent var	16.35101
Adjusted R-squared	0.863181	S.D. dependent var	2.511985
S.E. of regression	0.929159	Akaike info criterion	2.749277
Sum squared resid	67.34030	Schwarz criterion	2.894991
Log likelihood	-109.0950	Hannan-Quinn criter.	2.807817
F-statistic	130.3330	Durbin-Watson stat	0.637668
Prob(F-statistic)	0.000000		

Dependent Variable: Y
Method: Panel Least Squares
Date: 06/14/17 Time: 02:55
Sample: 2001 2014
Periods included: 14
Cross-sections included: 6
Total panel (unbalanced) observations: 83

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	26.13607	9.026821	2.895379	0.0050
X1	-0.011600	0.002672	-4.341316	0.0000
X2	0.001562	0.000685	2.279653	0.0256
X3	0.035623	0.006655	5.353202	0.0000
X4	-1.694959	1.419329	-1.194197	0.2363

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.901289	Mean dependent var	16.35101
Adjusted R-squared	0.889119	S.D. dependent var	2.511985
S.E. of regression	0.836461	Akaike info criterion	2.593308
Sum squared resid	51.07566	Schwarz criterion	2.884735
Log likelihood	-97.62229	Hannan-Quinn criter.	2.710387
F-statistic	74.05910	Durbin-Watson stat	0.839446
Prob(F-statistic)	0.000000		

Dependent Variable: Y
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)
Date: 06/14/17 Time: 02:56
Sample: 2001 2014
Periods included: 14
Cross-sections included: 6
Total panel (unbalanced) observations: 83
Swamy and Arora estimator of component variances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	6.450592	1.970086	3.274269	0.0016
X1	-0.007577	0.000976	-7.762601	0.0000
X2	-0.000426	0.000149	-2.857237	0.0055
X3	0.033449	0.003189	10.48762	0.0000
X4	1.519182	0.278229	5.460189	0.0000

Effects Specification

	S.D.	Rho
Cross-section random	0.000000	0.0000
Idiosyncratic random	0.836461	1.0000

Weighted Statistics

R-squared	0.869855	Mean dependent var	16.35101
Adjusted R-squared	0.863181	S.D. dependent var	2.511985
S.E. of regression	0.929159	Sum squared resid	67.34030
F-statistic	130.3330	Durbin-Watson stat	0.637668
Prob(F-statistic)	0.000000		

Unweighted Statistics

R-squared	0.869855	Mean dependent var	16.35101
Sum squared resid	67.34030	Durbin-Watson stat	0.637668

Correlated Random Effects - Hausman Test
Equation: Untitled
Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	23.243703	4	0.0001

** WARNING: estimated cross-section random effects variance is zero.

Cross-section random effects test comparisons:

Variable	Fixed	Random	Var(Diff.)	Prob.
X1	-0.011600	-0.007577	0.000006	0.1057
X2	0.001562	-0.000426	0.000000	0.0029
X3	0.035623	0.033449	0.000034	0.7097
X4	-1.694959	1.519182	1.937085	0.0209

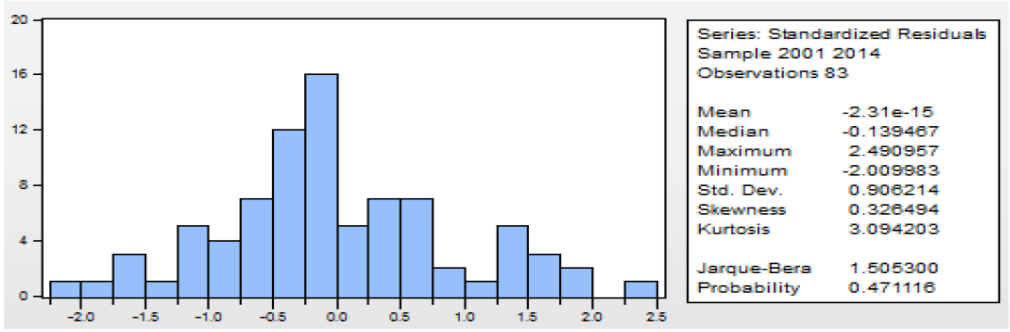
Series: Standardized Residuals
Sample 2001 2014
Observations 83
Mean -2.31e-15
Median -0.139467
Maximum 2.490957
Minimum -2.009983
Std. Dev. 0.906214
Skewness 0.326494
Kurtosis 3.094203
Jarque-Bera 1.505300
Probability 0.471116

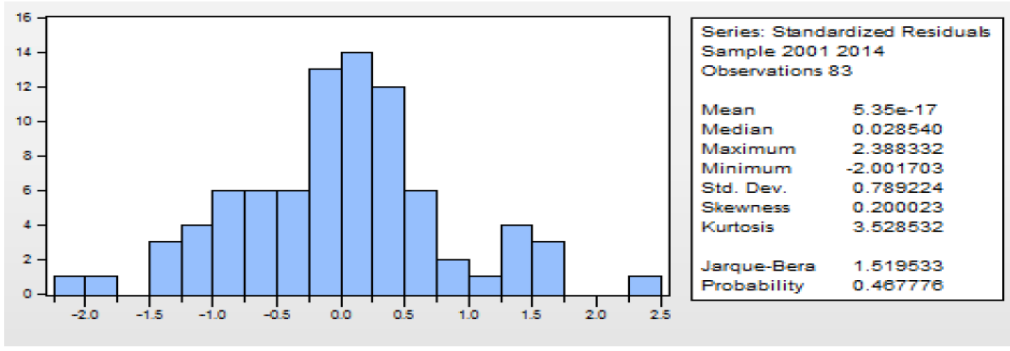
Series: Standardized Residuals
Sample 2001 2014
Observations 83
Mean 5.35e-17
Median 0.028540
Maximum 2.388332
Minimum -2.001703
Std. Dev. 0.789224
Skewness 0.200023
Kurtosis 3.528532
Jarque-Bera 1.519533
Probability 0.467776

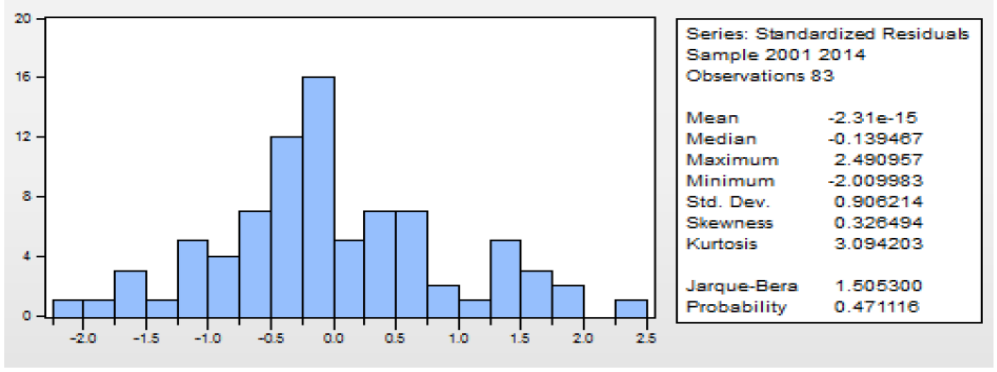
Series: Standardized Residuals
Sample 2001 2014
Observations 83
Mean -2.31e-15
Median -0.139467
Maximum 2.490957
Minimum -2.009983
Std. Dev. 0.906214
Skewness 0.326494
Kurtosis 3.094203
Jarque-Bera 1.505300
Probability 0.471116

3/البيانات

			Y	x1	x2	x3	x4
Reporter	Partner	year	Egy. Exports	log.costs	exchange rate	cpi egypt	gni capita
Egypt	Burundi	2001	139000	377.3	830.4	46.10	211.9
Egypt	Burundi	2002	162000	382.7	930.7	47.40	214.2
Egypt	Burundi	2003	114000	388.1	1082.6	49.50	203.5
Egypt	Burundi	2004	55000	393.6	1100.9	55.10	204.5
Egypt	Burundi	2005	221000	399	1081.6	57.80	201.9
Egypt	Burundi	2006	105000	404.4	1028.7	62.20	207.5
Egypt	Burundi	2007	82000	409.9	1081.9	68.00	210.2
Egypt	Burundi	2008	3229000	415.3	1185.7	80.40	213.5
Egypt	Burundi	2009	12902000	420.7	1230.2	89.90	211.8
Egypt	Burundi	2010	15728000	366.5	1230.7	100.00	213
Egypt	Burundi	2011	14030000	382.8	1261.1	110.10	214.2
Egypt	Burundi	2012	11422000	399.1	1442.5	117.90	216.3
Egypt	Burundi	2013	11994000	415.5	1555.1	129.00	219.5
Egypt	Burundi	2014	10154000	431.8	1546.7	142.10	222.5
Egypt	Kenya	2001	19853000	144.8	78.6	46.10	844
Egypt	Kenya	2002	14689000	171	78.7	47.40	828.8
Egypt	Kenya	2003	23000000	140.3	75.9	49.50	829.9
Egypt	Kenya	2004	32280000	136.5	79.2	55.10	851.7
Egypt	Kenya	2005	49975000	125.1	75.6	57.80	885.8
Egypt	Kenya	2006	45617000	129.7	72.1	62.20	916.6
Egypt	Kenya	2007	76635000	125.6	67.3	68.00	952.5
Egypt	Kenya	2008	113611000	115.3	69.2	80.40	933.1
Egypt	Kenya	2009	116239000	123.6	77.4	89.90	938.4
Egypt	Kenya	2010	234220000	109.1	79.2	100.00	988.2
Egypt	Kenya	2011	230710000	114.6	88.8	110.10	1024.8
Egypt	Kenya	2012	282752000	120.2	84.5	117.90	1040.1

Egypt	Kenya	2013	243115000	125.8	86.1	129.00	1067.6
Egypt	Kenya	2014	244606000	123	87.9	142.10	1094.1
Egypt	Rwanda	2001	61000	701.6	443	46.10	344.1
Egypt	Rwanda	2002	156000	629.2	475.4	47.40	381.9
Egypt	Rwanda	2003	608000	556.7	537.7	49.50	379.1
Egypt	Rwanda	2004	594000	484.2	577.4	55.10	399
Egypt	Rwanda	2005	505000	554.8	557.8	57.80	420.2
Egypt	Rwanda	2006	247000	540.1	551.7	62.20	448.3
Egypt	Rwanda	2007	335000	525.4	547	68.00	472
Egypt	Rwanda	2008	7684000	510.7	546.8	80.40	508.9
Egypt	Rwanda	2009	11471000	495.9	568.3	89.90	526
Egypt	Rwanda	2010	14226000	481.2	583.1	100.00	549.4
Egypt	Rwanda	2011	16512000	324.5	600.3	110.10	577
Egypt	Rwanda	2012	16974000	404.9	614.3	117.90	609.8
Egypt	Rwanda	2013	18731000	423.9	646.6	129.00	620.2
Egypt	Rwanda	2014	20943000	427.4	681.9	142.10	647.1
Egypt	Sudan	2001	60673000	153.2	2.6	46.10	938.2
Egypt	Sudan	2002	83041000	155	2.6	47.40	977
Egypt	Sudan	2003	186997000	138.9	2.6	49.50	1005.7
Egypt	Sudan	2004	275908000	126.5	2.6	55.10	1011
Egypt	Sudan	2005	405841000	127.8	2.4	57.80	1066.3
Egypt	Sudan	2006	476928000	127.9	2.2	62.20	1160.4
Egypt	Sudan	2007	0	121.7	2	68.00	1246.1
Egypt	Sudan	2008	422778000	115.4	2.1	80.40	1308.6
Egypt	Sudan	2009	410263000	120	2.3	89.90	1312.4
Egypt	Sudan	2010	610763000	133.1	2.3	100.00	1310.5
Egypt	Sudan	2011	489578000	133.4	2.7	110.10	1460.1
Egypt	Sudan	2012	452166000	143.4	3.6	117.90	1589.9

Egypt	Sudan	2013	533397000	138.4	4.8	129.00	1173.2
Egypt	Sudan	2014	393990000	141	5.7	142.10	1605.4
Egypt	Tanzania	2001	3800000	278.1	876.4	46.10	500.5
Egypt	Tanzania	2002	2279000	321.6	966.6	47.40	533.6
Egypt	Tanzania	2003	3401000	304.9	1038.4	49.50	550.5
Egypt	Tanzania	2004	3658000	310.5	1089.3	55.10	576.3
Egypt	Tanzania	2005	7308000	220.5	1128.9	57.80	603.6
Egypt	Tanzania	2006	7114000	310.9	1251.9	62.20	625.1
Egypt	Tanzania	2007	7274000	277.6	1245	68.00	649.7
Egypt	Tanzania	2008	20224000	281.2	1196.3	80.40	665.8
Egypt	Tanzania	2009	17484000	269.2	1320.3	89.90	680.5
Egypt	Tanzania	2010	27461000	268	1395.6	100.00	701.1
Egypt	Tanzania	2011	44664000	246	1557.4	110.10	735
Egypt	Tanzania	2012	52854000	228.2	1571.7	117.90	743.3
Egypt	Tanzania	2013	31483000	280.6	1597.6	129.00	776.7
Egypt	Tanzania	2014	28635000	287.9	1653.2	142.10	803.8
Egypt	Uganda	2001	869000	257.2	1755.7	46.10	411.6
Egypt	Uganda	2002	999000	275.2	1797.6	47.40	437.4
Egypt	Uganda	2003	1018000	270.9	1963.7	49.50	450.9
Egypt	Uganda	2004	1297000	262.3	1810.3	55.10	462.6
Egypt	Uganda	2005	2765000	245	1780.7	57.80	474.5
Egypt	Uganda	2006	3833000	236.2	1831.5	62.20	510.7
Egypt	Uganda	2007	6781000	238.5	1723.5	68.00	538.3
Egypt	Uganda	2008	19157000	230.1	1720.4	80.40	566.7
Egypt	Uganda	2009	18751000	246.3	2030.5	89.90	585.9
Egypt	Uganda	2010	24274000	265.1	2177.6	100.00	598.8
Egypt	Uganda	2011	61044000	198.2	2522.7	110.10	634.3
Egypt	Uganda	2012	41510000	266.2	2504.6	117.90	634.8

مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد التاسع عشر - العدد الأول - (2017) 139 - 156
المعهد العربي للتخطيط

عرض وتقييم

رضا، شريف، وفؤاد حسنوف، ومِنْ زو (محررون)، 2016، كسر الرخاء النفطي: مسار دول الخليج نحو التنويع، صندوق النقد الدولي، واشنطن

Cherif, R., R. Hasanov, and M. Zhu, 2016 Breaking The Oil Spell:The Gulf Falcon's Path to Diversification, International Monetary Fund, Washington, D.C.

عرض: أحمد الكواز*

صدر عن صندوق النقد الدولي، العام الجاري، 2016، كتاباً عن «كسر الرخاء النفطي: مسار دول الخليج نحو التنويع». وساهم في تحرير الكتاب ثلاثة اقتصاديين عاملين في الصندوق: رضا شريف، وفؤاد حسنوف، ومِنْ زو. كما ساهم بكتابة فصول الكتاب، (14) إقتصادي بمن فيهم المحررون. ويبدأ الكتاب بالاستشهاد، في المقدمة، بأحد مقولات أحد قتصاديي التنمية الكبار (الذي اقترنت مساهماته فيما يعرف بالنمو غير المتوازن)، وهو الراحل ألبرت هيرشمان A. Hirshman. ومفاد هذا القول: "الإبداع دائماً ما يأتي بشكل مفاجئ. لذا من الصعوبة أن يحسب حسابه، كما أننا لا نجرأ على الاعتقاد به قبل أن يكون أمراً واقعياً. وبعبارة أخرى، نحن لا نساهم، بشكل واعي، بالمهام اللازمة لتحقيق هذا الإبداع. وبناءً على ذلك، فإن الطريقة الوحيدة لتجسيد الإبداع، كفعل، هي من خلال إساءة الحكم على طبيعةمهمة هذا الإبداع، ومن خلال تقديمه لأنفسنا على أنه أمر روتيني، وبسيط، ومتساهل".

ويتضمن الكتاب ثلاثة أبواب: الأول، محاولات التنويع في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والثاني، تجارب التنويع في آسيا وأمريكا اللاتينية، والثالث، أهم السياسات لدعم التنويع. بالإضافة إلى "حاشية Postscript" حول: مناقشات تحديات التنويع. ويغطي الباب الأول فصلين، والثاني أربعة فصول، والثالث خمسة فصول. وسوف نعرض أهم محاور أهتمام الكتاب، ثم نشير الى بعض الملاحظات التقييمية.

التنويع في بلدان مجلس التعاون

تواجه هذه البلدان صعوبة في اختيار نموذج النمو المؤدي للتنويع ومن خلال قيادة القطاع الخاص المولّد للعمالة والمشجّع للصادرات، ومن خلال الاستثمار في القطاع التصديري غير النفطي، وبالشكل الذي يحدّ من العمالة غير الماهرة أساساً في القطاعات غير الموجهة للتجارة

الخارجية. ورغم التنوع النسبي في إمارة دبي، إلاّ أن هذه الصادرات غير النفطية متركزة في خدمات السياحة، والنقل، وبعض الصادرات المعدنية. وعليه، فأن التحدّي هو في البحث عن نموذج نمو يضمن التنويع، واستمرار الرفاه. وقد اختبر الكتاب، هنا، سبعة إفتراضات تتعامل مع التحديات الحالية لدول المجلس.

الافتراض الأول

نتج عن نموذج النمو الحالي تطور في التنمية البشرية، مع تواضع نسبي في الأداء الاقتصادي. فرغم الاستثمارات الضخمة في البنية الأساسية، والتمويل، والخدمات العامة، وبعض الصناعات، إلاّ أن ذلك لم ينتج عنه صادرات غير نفطية كأساس للتنويع، بعد انخفاض أسعار النفط في الثمانينات والتسعينات (الكتاب لم يتناول آخر انخفاض لأسعار النفط منذ نهاية عام 2014، ولغاية الآن: معدّ العرض). علماً بأن مساهمة القطاعات غير النفطية بالناتج الإجمالي المحلي لا تعتبر معياراً مناسباً للتنويع، من وجهة نظر الكتاب. كما أن هذا الافتراض للنمو لم ينتج عنه تطوراً بالإنتاجية. بل اتجاهاً لانخفاضها، مع اعتماد النمو الحقيقي على تراكم عوامل الإنتاج: تراكم رأس مال ضخم شاملاً رأس المال البشري، مع مساهمة النمو السكاني في معدل النمو المرتفع بدول المجلس. بالإضافة إلى انخفاض مجموع إنتاجية العوامل (TFP) في جميع دول المجلس خلال العقود الثلاث الماضية.

الافتراض الثاني

يستلزم نموذج النمو المستدام قطاع قابل للاتجار. حيث أن هذا النمو عادة ما يعتمد على قطاع صادرات متنوع ومعقّد. وعليه، فإنه لغرض إيجاد هذا النوع من النمو لابد من الإنتاج المستمر لسلع جديدة، واختبار وتطوير تكنولوجيات جديدة. إلاّ أن انخفاض الإنتاجية في دول المجلس يمكن أن تعزى إلى عدم تنوع الصادرات وعدم تعقّد هذه الصادرات. ويستشهد الكتاب هنا بمقارنة بين البحرين، وسنغافورة. ففي حين يتشابه التوزيع القطاعي للناتج المحلي الإجمالي، إلاّ أن صادرات البحرين تتركز أساساً في النفط والمعادن (أكثر من 95%) في حين تشكّل الصادرات الصناعية التحويلية في سنغافورة أكثر من (60%) من الصادرات السلعية. مع تركّز صادرات البحرين التحويلية في الألمونيوم، والتي لا تعتبر سلعة معقّدة. ويركّز الكتاب، هنا، على أن الاهتمام بمؤشر النمو غير النفطي كأساس لقياس التنويع هو مؤشر مشوّه. حيث تشير حالة البحرين إلى أن هناك نمو غير نفطي إلاّ أنه لا ينعكس على تنوع بالصادرات. علماً بأن هيكل الصادرات هو مقرّب للإنتاج القابل للاتجار Tradable Production، والذي يعتبر المصدر الرئيسي لمكاسب النمو المستدام.

الأفتراض الثالث

يحدد كل من الفجوة التكنولوجية الأولية، وحجم الإيرادات النفطية، احتمالات نجاح أو فشل التنويع في اقتصاد مصدّر للنفط. في حين السياسات المتبعة في تضخيم، أو تقليص هذا التأثير. ففي خلال العقود الماضية لم تقم بلدان المجلس، وبلدان نفطية أخرى مثل الجزائر، والكونغو، والكابون، بتطوير سلع قابلة للاتجار. في حين نجحت بلدان مقارنة مثل ماليزيا، وإندونيسيا، والمكسيك، بتطوير صناعات تحويلية معقدة موجهة للتصدير. ويعتقد الكتاب بأن هناك تأثير مزاحمة Crowding Out مارسته القطاعات المرتبطة بـ"المرض الهولندي Dutch Disease، ضد القطاعات الموجهة للتجارة الخارجية، أي التصدير.

وتعتمد مزاحمة القطاع القابل للاتجار على: حجم الإيرادات النفطية، والفجوة التكنولوجية الأولية. ويحدد الكتاب، هنا، أربعة فئات للبلدان المصدّرة للنفط، في مجال العلاقة بين شدة المرض الهولندي وتأثيره على المزاحمة، وهي:

- الفئة الأولى: بلدان ذات مرض هولندي منخفض: تطور تكنولوجي مع إيرادات منخفضة (حالة كندا).
- الفئة الثانية: بلدان ذات مرض هولندي معتدل إلى مرتفع: تطور تكنولوجي وإيرادات مرتفعة (حالة النرويج).
- الفئة الثالثة: بلدان ذات مرض هولندي معتدل: تطور تكنولوجي منخفض وإيرادات منخفضة (مثل الجزائر، وأنغولا، والكونغو، والإكوادور، واندونيسيا، وماليزيا، والمكسيك، ونيجيريا، وفنزويلا).
- الفئة الرابعة: بلدان ذات مرض هولندي شديد: تطور تكنولوجي منخفض، وإيرادات مرتفعة (مثل البحرين، والكابون، والكويت، وليبيا، وعُمان، وقطر، والسعودية، والإمارات).

عموماً، تعتبر البلدان ذات التطور التكنولوجي المتقدم في وضع أفضل للتأقلم مع المرض الهولندي، والتي تمكنت من التنويع قبل ارتفاع الإيرادات النفطية. إلاّ أن الأمر لم يكن كذلك مع البلدان التي ارتفعت لديها الإيرادات النفطية قبل أن تتطور تكنولوجياً، فكان تأثير المرض الهولندي قوي، مثل بلدان المجلس.

الافتراض الرابع

يجب) أن يبدأ تنويع الصادرات الآن، لأنه يستغرق بين (20 – 30) قبل أن يتحقق هذا التنويع بشكل كامل، ومعقد. علماً بأن ماليزيا بدأت في تنويع صادراتها منذ أوائل السبعينات من القرن الماضي، وبدأت بتصدير المنتجات المعقّدة خلال الثمانينات والتسعينات. واستغرقت حوالي (20) لتصل إلى درجة التعقيد السائدة في الاقتصادات المتقدمة. وإذا ما استمر النمط أو النموذج الحالي للنمو (استخراج النفط، وادخار بعضه في الصناديق السيادية، والاستثمار، أساساً، في البنية الأساسية من دون اهتمام جوهري في إنتاج السلع القابلة للاتجار) فإن ذلك يعتبر نموذجاً غير أمثل ولا يخدم الرفاه الاجتماعي مستقبلاً. وحتى في الحالة التي تقوم بها بلدان المجلس بترشيد الدعم، وفرض الضرائب، وخلق «حيّز مالي» مناسب، إلاّ أن ذلك لا يعتبر كافياً لتنويع القطاع القابل للاتجار، والذي يعتبر أمراً مهماً للنمو المستدام.

الافتراض الخامس

إن النصيحة التقليدية في مجال السياسات (أي تنفيذ الإصلاح الهيكلي، وتحسين المؤسسات، وبيئة الأعمال، وتطوير البنية الأساسية، وخفض القيود التنظيمية) تعتبر مهمة، إلا أنها ليست كافية لخلق الإنتاج القابل للاتجار، وذلك بسبب فشل السوق.

وهنا يعتقد الكتاب بأن بلدان مجلس التعاون، وربما بقية البلدان المصدّرة للنفط، لا تتسم بـ «فشل الحكومة»، بل بـ «فشل السوق» (رغم ارتباط النوعين من الفشل). وأن الجدلية التي يثيرها الكتاب تقول بأن هناك ثلاث أنواع من الجدل تشير الى أن ما يعيق التنويع بدول المجلس لا يرتبط بالفشل الحكومي:

(أ) أنجزت حكومات بلدان المجلس تطوراً ملموساً وجوهرياً في بناء البنية الأساسية كماً ونوعاً، مقارنة بالعديد من الدول المصدّرة للنفط.

(ب) رغم تطور دول نفطية متقدمة مثل كندا، والنرويج، إلاّ أنها لم تستطيع أن تهرب من بعض مظاهر المرض الهولندي، رغم تطورها المؤسسي، والحكم الرشيد، وتوفر المهارات، والبنية الأساسية. وبالتالي فلا يوجد مجال للاستغراب بوجود عوارض هذا المرض في البلد النفطية الأقل نمواً.

(ت) يتحقق التنويع في البلدان المصدّرة للنفط الناجحة، مع انخفاض الإيرادات النفطية. مع أخذ الإصلاح المؤسسي وقتاً أطول قبل أن يتجسّد واقعياً، أثناء فترة عمل التنويع. فعلى سبيل المثال تتشابه الأرقام القياسية الخاصة بالبيروقراطية الحكومية

في ماليزيا، والمملكة العربية السعودية، خلال الثمانينات والتسعينات. ورغم ذلك نجحت ماليزيا في تطوير القطاع القابل للاتجار.

ويحدّد الكتاب فشل السوق باعتباره يمنع البلدان النفطية غير المتنوعة اقتصادياً من تحقيق التنويع. وكما أشار الافتراض الثالث الخاص بالمرض الهولندي، فإن هذا المرض سيؤدي إلى فشل التعلّم من خلال الممارسة Learning by Doing لكون المنشآت لا تقدّر أهمية مكاسب الإنتاجية الكامنة في القطاعات القابلة للاتجار. وتقع البلدان النفطية في حلقة مفرغة يترتب عليها جعل انتاجيتها النسبية (أو الفجوة التكنولوجية) في القطاعات القابلة للاتجار في حالة تدهور.

ونحتاج، في حالة بلدان مجلس التعاون، كما يشير الكتاب، أن نحدّد القنوات التي يعمل من خلالها المرض الهولندي في هذه البلدان. وأن المفتاح الرئيسي لفهم هذا العمل هو موقف المنشآت، خاصة تكتلات المنشآت الكبيرة أو التجمعات الصناعية Conglomerates. أما في حالة المنشآت الصغيرة والمتوسطة فإن أكثر العقبات الكامنة تعقّد تطوير السلع المصدّرة، والتي من ضمنها: التمويل، وندرة المهارات، وضعف خدمات الأعمال.

ويعتقد الكتاب أنه في حالة بلدان المجلس فإن الإيرادات النفطية تشوّه المفاضلة بين عائد المخاطر على الأنشطة القابلة للاتجار، وغير القابلة للاتجار. ففي ظل "الضمانات" المتوفرة للاستثمار في الأنشطة الغير قابلة للاتجار، وفي ظل الخبرة الواسعة والمخاطرة المرتفعة للاستثمار في الأنشطة القابلة للاتجار، فإن الاستثمار في الأنشطة الأولى سيكون أكثر جاذبية. كما أن سهولة النفاذ لاستيراد العمالة سوف لن يغيّر من هذه المفاضلة. بل أن الاستثمار في الأنشطة غير القابلة للاتجار سيزيد من الطلب على العمالة الوافدة. ومن المفارقات، هنا، هو أن الحكومة تفاقم في فشل السوق من خلال استثماراتها الضخمة في مشروعات البنية الأساسية، والتي هي بطبيعتها غير قابلة للاتجار. لذا فإنه كلما زاد حجم هذه المشروعات كلما زادت الفجوة بين الاستثمار في الأنشطة القابلة للاتجار وغير القابلة للاتجار. ونفس المنطق ينطبق على الأنشطة الصغيرة والمتوسطة، والتي دخل العدد القليل منها في مزاولة الأنشطة القابلة للاتجار، رغم إزالة عدد من القيود أمام عمل هذه الأنشطة في تلك الأنشطة. كما التمويل الحكومي لهذه النوعية من الأنشطة يتركز أساساً في النقل، وتجارة المفرد أو التجزئة، والمطاعم.

الافتراض السادس

على الحكومات أن تغيّر هيكل الحوافز السائد حالياً. ويشير الكتاب هنا بأن السياسات المالية المتبعة بدول مجلس التعاون قد ترتب عليها أنظمة رفاه اجتماعي سخيّة، إلا أنها ساهمت في تقييد الحوافز الموجهة لأخذ المخاطر. وأن المفاضلة بين المخاطر المشار إليها في الافتراض الخامس ينطبق أيضاً على سوق العمل بدول المجلس. حيث لا توجد أية مخاطر مترتبة على عمل العاملين في القطاع الحكومي بالمقارنة بمخاطر عدم التأكد التي تقترن بالعمل في الأنشطة القابلة للاتجار. الأمر الذي يتطلب إصلاح نظام الخدمة المدنية باتجاه المنافسة وليس الضمان الوظيفي.

كما أن على القطاع الخاص أن يهجر سياسة العمل الحالية القائمة على تشغيل عمالة أقل مهارة، متركزة على القطاعات غير القابلة للاتجار وذات قيمة مضافة متدنية، والاتجاه نحو تشغيل عمالة في قطاعات تولّد قيمة مضافة مرتفعة ذات توجه تصديري. وضمن الاعتبارات التي يشير لها الكتاب هنا أهمية الاهتمام بنوعية التعليم في المراحل العمرية الأولى عند الأطفال. لما لذلك من أهمية في اختيار المهن في المستقبل.

ورغم إنفاق الحكومة بدول المجلس على التعليم بسخاء، إلاّ أن نتائج التعليم لازالت منخفضة (ليصل الإنفاق، كمتوسط في دول المجلس، على التعليم إلى حوالي 4% من الناتج المحلي الإجمالي الخليجي، ويصل في السعودية والإمارات إلى 5.0 – 5.5%). حيث لا تزال، مثلا، سنوات التمدرس (متوسط عدد سنوات الدراسة) أقل من السائدة في البلدان النامية.

الافتراض السابع

يمكن أن تعمل الدولة كمشروع رأسمالي Venture Capitalist، وتقوم بتسريع التعاون بين القطاع العام والخاص بهدف تعميم وتنفيذ استراتيجيات تذهب أبعد من تحقيق المزايا النسبية لبعض القطاعات. وذلك من الاهتمام بالقطاعات ذات القيمة المضافة التكنولوجية المرتفعة، والتي تتسم بتأثير انتشار واسع على بقية القطاعات. ويعتقد الكتاب بأنه لتحقيق النمو المستدام بدول المجلس لابد وأن يظهر قطاع قابل للاتجار غير نفطي. ويعتقد الكتاب، كما أشار سابقاً، بأن العائق أمام ظهور هذا القطاع هو فشل السوق، وليس الفشل الحكومي. وذلك يتطلب الأمر إعادة نشر Redeployment التدخل الحكومي. وما يستتبع ذلك من أهمية إيجاد سياسات تخدم إعادة الانتشار. الأمر الذي يثير التساؤل حول كيفية مساعدة الحكومة لتحقيق التنويع، بالإضافة إلى تغيير هيكل الحوافز. آخذين بنظر الاعتبار أن تبني السياسات لغرض إعادة الانتشار الحكومي، قد لا تفيد إذا لم تحدث، وبشكل آني، تغيير هيكل حوافز المجتمع، كما تمت مناقشته في الافتراض السادس.

وللإجابة عن السؤال الخاص بكيفية التدخل الحكومي، المشار إليه أعلاه، يستبعد الكتاب خيار "المزايا النسبية" كأساس للتنويع لكونها تهمل أهمية تراكم نوعية متطورة من رأس المال والمعرفة التكنولوجية المتطورة، وتهمل "التعلم من خلال الممارسة"، كما أن الاعتماد على أنشطة المزايا النسبية في دول المجلس سوف لن يساعد في جذب العمالة المواطنة لمعالجة اختلالات سوق العمل. لذا فإن دور الحكومة يجب أن ينعكس في تحديد حدود الابتعاد عن أنشطة المزايا النسبية. ويستشهد الكتاب هنا بجهود دول المجلس واستثماراتها الضخمة في مجال "التنويع الرأسي Vertical Diversification" في الأنشطة البتروكيماوية. وكان من المناسب أن تنتهج هذه الدول إنشاء شبكة من الأنشطة العنقودية Clusters حول هذا النوع من المزايا النسبية المرتبطة بالنفط. ويستشهد هنا بتجربة النرويج في السبعينات عندما ساهمت الحكومة بشكل مباشر في المشتريات من شركات النفط. كما قامت سنغافورة بإقامة ما يسمى بإقامة منشآت كبرى بهدف تعزيز العلاقات العنقودية بين مختلف الأنشطة، والاستفادة من الماركات العالمية، في القطاعات

القابلة للاتجار، وتوجيه المشروعات العامة لإنتاج السلع الموجهة للتصدير. وتحوّل دور الدولة إلى ما أطلق عليه البعض بـ "الدولة المُنظم Entrepreneurial"، وتوفير منشآت ضخمة للقيام بدور "الدفعة القوية Big Push" في الاستثمار، والقفز على الميزة النسبية من خلال الاستثمار في الأنشطة الصناعية التحويلية الموجهة للتصدير، وذات المحتوى التكنولوجي المرتفع. علماً بأن الإنتاج لصالح الأنشطة التصديرية يوفر عائداً مرتفعاً، إلاّ أنه يتضمن، بنفس الوقت، عامل مخاطرة عالي، قياساً بالأنشطة غير القابلة للاتجار الموجهة للسوق المحلي.

ولغرض معالجة المفاضلة بين العائد/ المخاطرة قامت الحكومات بتوفير دعم للمصدرين، ورفع الضرائب على الأنشطة غير القابلة للاتجار. ووضعت هذه الحكومات إدارات المشروعات الخاصة، والعامة، على حدٍّ سواء، أمام مسؤولياتها في التصرف الرشيد بالدعم المقدم، وإمكانية استبدال المدراء، وفصلهم في حالة عدم الالتزام بأهداف الدعم. ومن الأمثلة على هذا الدعم خلال العقود السابقة الدعم المقدم لشركة بوينغ Boeing والمقدّر بـ (13) مليار دولار، وشركة الكاو Alcoa للألمونيوم بـ (5.6) مليار دولار، وشركة أنتل Intel بـ (4) مليار دولار، وشركة داو للكيماويات بـ (1.4) مليار دولار.

ويعتبر ضمان حصول الأنشطة الموجهة للتصدير على التمويل، شكل ثاني من أشكال السياسات الحكومية المطلوبة (الشكل الأول الدعم والاستثمار المباشر أحياناً). وذلك من خلال مصارف التنمية، والصناديق الاستثمارية، ووكالات الصادرات. وتتم الإشارة هنا، أيضاً، إلى أهمية ربط التجمعات الصناعية الكبيرة، المشار إليها أعلاه، والمشروعات الصغيرة والمتوسطة. ويشير إلى عدد من تجارب الدول المتقدمة في هذا المجال (تم تقدير المبالغ التي استفادت منها المشروعات الصغيرة ضمن برنامج دعم الابتكار في الأنشطة الصغيرة الأمريكي، بحوالي 6 مليار دولار بين عامي 1983–1993). بالإضافة إلى الدور الثالث الحكومي، بإنشاء المناطق الاقتصادية Economic Zones، والتجمعات الصناعية، والحاضنات، والربط مع الجامعات. ويضرب الكتاب، هنا، المثل بالمنطقة الصناعية المسماة "جورونك Jurong"، والتي تخصصت في التخطيط الحضري، والتي جعلت من سنغافورة خياراً مفضلاً للمستثمرين الأجانب. ومن الأمثلة التي يوردها الكتاب عن أهمية ربط النشاط الصناعي بالجامعات، هو دور معهد ماساشوستس للتكنولوجيا MIT، الأمريكي، في الابتكارات والاختراعات: حيث تم تسجيل (200) براءة اختراع عام 2012 وبتمويل من (16) شركة.

كما يتجسد الدور الحكومي، رابعا، من خلال السياسات، في المساهمة في توفير مهارات عمل محددة. ويتم الاستشهاد هنا بأحد معاهد البولي تكنيك المكسيكية التي ساهمت بتوفير ما تحتاجه أنشطة السيارات من مهارات. مع تركيز الكتاب هنا بأن العامل الحاسم في خلق المهارات هو "التعلم من خلال الممارسة". ويقارن بين تجربتي شيلي وماليزيا، حيث فاقت الأخيرة في مجال الصادرات المعقدة، رغم أن ماليزيا لديها قوة عمل أقل تعلماً، إلاّ أنها أكثر ممارسة عملية. ولم تستطيع شيلي اللحاق بماليزيا إلاّ عام 2000. كما يتجسد الدور الحكومي في خلق ربط بين المشروعات العامة، والشركات المتعددة الجنسية، والأنشطة الصغيرة والمتوسطة، بهدف العمل في مجال الأنشطة القابلة للاتجار التصديرية. وأحد البدائل لتنفيذ هذا الربط هو الاستفادة نم تجربة

إيرلندا في برنامجها المسمى بـ "برنامج إيرلندا لتعزيز الربط الوطني" للفترة (1987 – 1992)، تحت إشراف هيئة التنمية الصناعية.

ورغم أن بلدان مجلس التعاون قد انتهجت بعض السياسات الحكومية، المشار إليها أعلاه، إلاّ هذه السياسات لم يتمخض عنها إيجاد قطاع، فعّال، موجّه، للتصدير ويساهم في التنويع.

التنويع وتجارب الجزائر والسعودية

يشير الكتاب بأن كل من هذين البلدين أخذا بنظر الاعتبار رأس المال البشري والمالي بنظر الاعتبار بهدف كسر الاعتماد على الإيرادات النفطية. وبقدر تعلّق الأمر بالتجربة الجزائرية فهي تستحق الاهتمام لكون الجزائر أول بلد عربي قام بتأميم الصناعة النفطية عام 1971 (قبل العراق وبلدان مجلس التعاون). وكان التوجه أن تستثمر عوائد النفط في الصناعات البتروكيماوية، والحديد والفولاذ، والاسمنت، وهو ما أطلق عليه أحد الاقتصاديين الفرنسيين بـ «تصنيع الصناعة Industrializing Industry".

إلاّ أنه وبعد حوالي نصف قرن لم ينتج عن رؤية التنويع الجزائرية قطاع تصديري، وذلك لمحدودية خبرة توجهات التنويع، آنذاك، في الأسواق الدولية. ورغم أن دول عربية أخرى قد توقفت عن الاستمرار بتجربة التنويع الموجهة للسوق المحلي، من خلال إحلال الواردات، مثل مصر وتونس، إلاّ أن الريع النفطي والريع من الغاز الكبير قد ساهم في استمرار توجه التنويع الجزائري لعقد آخر. وبعد وفاة الرئيس الجزائري الراحل هواري بومدين نهاية عام 1978 تم التوقف عن نهج "تصنيع الصناعة"، واستبدل، حسب تعبير أحد وزراء الصناعة الثقيلة الجزائرين، بـــ "اغتيال الصناعة Assassinate Industry"، كما يشير الكتاب.

ومن المفارقات، في حالة الجزائر، أن الانعطاف في تغيير السياسة الاقتصادية حدث في الوقت الذي اتجهت فيه أسعار النفط للارتفاع. وعندما اتجهت للانخفاض، ساهم عقد الغاز الطبيعي المسال مع الولايات المتحدة بتعويض هذا الانخفاض، بعوائد سنوية قدّرت بحوالي (2.3) مليار دولار. ويشير الكتاب بأن الجزائر انغمست في عهد الرئيس الشاذلي بن شديد في الانفاق الاستهلاكي بسبب المغالاة بسعر صرف العملة المحلية، الأمر الذي نتج عنه أزمة مديونية، وتدهور اقتصادي. وما ترتب على ذلك عدم قدرة الجزائر، عام 2007 ، من إنتاج سلع مصنّعة تفوق ما تنتجه تونس نفس العام (يبلغ عدد سكان تونس حوالي ثلث عدد سكان الجزائر آنذاك).

ويشير الكتاب بأن التجربة التصنيعية بالجزائر اعتمدت على "تسليم المفتاح باليد Turnkey Projects" كآلية رئيسية لبناء المشروعات، ومن خلال التعاقد مع شركات أجنبية، من دون المرور بآلية "التعليم من خلال الممارسة" المشار إليها أعلاه، والتي يعتبر عدم المرور بها أحد أبرز أشكال "فشل السوق". كما اعتمدت على آلية "تسليم المنتجات باليد Product-in-Hand"، لتعكس الاعتماد شبه المطلق على الخبراء الأجانب. وفي ظل قدرات إشرافية محدودة

من الجانب الجزائري على جهود بناء المشروعات التنموية، كان من الأسهل عليها الاهتمام عليها بعدد من المشروعات الصغيرة المهمة مثل مجمع هادجر للحديد والصلب "Hadjar Iron and Steel Complex"، والذي أصبح معلماً في السبعينات، رغم أن تكلفة الخبرات الأجنبية لإدارته ارتفعت بدلاً من أن تنخفض.

واستجابة لهذا الوضع تم إنشاء مؤسسات عامة، مثل سنوتراك Sonatrach ،التي ساهمت بإنشاء معاهد تعليمية مستقلة عن زمن الاحتلال، مع تمويل القطاع الفني في وزارة الصناعة بدلاً من التعليم العالي، و تخصيص حوالي (85%) من الموارد للجهاز البحثي والتدريس في هذه المعاهد، عام 1984–1985، و توجيه النسبة المتبقية، 42%، إلى تمويل بحوث العاملين بالجامعات التقليدية. ومع تعثر الإنتاج الصناعي، وتشغيل المصانع بأقل من طاقاتها الإنتاجية، برزت مشكلة أخرى وهي تشغيل رأس المال البشري بأقل من طاقاته، وتجسد ذلك في بطالة المهندسين والفنيين، مع إهمال البحث والتطوير، واتجاه الكوادر الجزائرية للعمل اليوم في بلدان مجلس التعاون، ودولاً أخرى.

ومن المؤلم، كما يصف الكتاب، أن تكون الصادرات الجزائرية اليوم أقل تنوعاً من دول عديدة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. كما أن صادراتها الغير نفطية لا تتسم بالتعقد، وتعتمد على القطاع النفطي. وأن الصادرات الجزائرية تتجسد في حوالي (184) منتج، مقارنة بـ (336) منتج في حالة السعودية. كما فقدت الجزائر أغلب الطاقة الإنتاجية التي أسسها المستعمرون خلال (132) سنة، وذلك مع هجرة المستوطنين عام 1962. مع تأثير سلبي لبرامج الإصلاح الزراعي المدار حكومياً. كما ساهم النزاع مع فرنسا في تدمير أغلب مزارع الكرم Vineyards، مع نجاح الجهود لاستعادة الميزة النسبية في هذا المحصول لاحقاً.

ويؤكد الكتاب بأنه بدون دور ديناميكي للقطاع الخاص الجزائري فإن أي تجربة للتنويع محكوم عليها بالفشل. وأن دعم هذا القطاع لا يكفي ما لم يستخدم عمالة مواطنة جزائرية. وتتشابه التجربة الجزائرية مع تجربة بلدان مجلس التعاون في مجال اعتماد البلدين على العمالة الوافدة في سوق العمل.

أما فيما يخص تجربة المملكة العربية السعودية في التنويع (والتي لا تشمل التوجهات الأخيرة لعام 2016 في مجال الإصلاح والتنويع الاقتصادي، وما تجسد عنها عن رؤية المملكة عام 2030 ، معّد العرض) فإنها ومنذ السبعينات، حيث ارتفعت الإيرادات النفطية، بدأت في التصنيع الثقيل كأداة للتنويع، مثل الجزائر، إلاّ أنها اختلفت عنها في مجال دعوة الشركاء الأجانب، الأمريكان وغيرهم من الشركات المتعددة الجنسية، وبدلاً من الاستثمار في مشروعات تسليم المفتاح، قامت المملكة في الدخول في أسواق تصديرية جديدة في مجال البتروكيماويات وصناعات ثقيلة أخرى. كما أنشأت شركة "سابك SABIC" كذراع صناعي للحكومة، عام 1976. وقامت بإنشاء منطقتين صناعيتين هما: الجبيل، وينبع، أواخر السبعينات، كما قامت بإنشاء المزيد لاحقاً، وتخطط لإنشاء 27 منطقة.

وبشكل مشابه لتجربة الجزائر، قامت السعودية بإنشاء مصنع للحديد والصلب (حديد) عام 1979 وافتتح عام 1983 (ورغم أن المصنع الجزائري، "هادجر" كان بطاقة إنتاج 2.0 مليون طن، إلاّ أنه لم ينتج إلاّ مليون واحد عام 2001، وانخفضت طاقته إلى 0.5 مليون طن بعد تخصيصه. إلاّ أن المصنع السعودي هو بطاقة 2.2 مليون طن من منتجات مسطحة، ومليون آخر من منتجات متنوعة أخرى). وتركز التجربة السعودية على المقاييس والنوعية الدولية في مجال الصادرات. كما سعت السعودية إلى ربط الصناعات الخفيفة باستخدام بعض المدخلات المنتجة من "سابك"، علماً، بأن هذه الصناعات مملوكة بالأغلب للقطاع الخاص. ويحاول القطاع الخاص الاستفادة القصوى من خدمات البنية الأساسية المقدمة من شركتي "بكتل Bechtel" و "بارسونز Parsons" المتعاقد معهما من قبل منطقتي "الجبيل" و "ينبع".

كما تختلف تجربة التنويع السعودية عن الجزائرية في كونها تقدم خدمات من الطراز الأول، دولياً، في مجال بيئة الأعمال. كما التحقت السعودية بمنظمة التجارة العالمية عام 2005، في حين لازالت الجزائر في طور التفاوض منذ عام 1989. وتأتي السعودية في المرتبة (20) في تقرير التنافسية لعام 2013 (حسب التاريخ الوارد في الكتاب) في حين تأتي الجزائر في المرتبة الـ (100). وتختلف تجربة التنويع السعودية عن الجزائرية، أيضاً، في كون أن الصناعات الصغيرة لم تعتمد على الاستثمار الحكومي بل على الاستثمار الخاص، مع توفير حوافز شاملة المستثمرين الأجانب. كما ساهمت "سابك" في تشجيع الاختراعات والابتكارات بهدف تشجيع الصادرات ذات المحتوى التكنولوجي المرتفع. وقامت بإنشاء مراكز صناعية بحثية داخل المملكة وفي الصين والهند وسنغافورة وأوروبا والولايات المتحدة.

إلاّ أن التجربة السعودية في التنويع، حسب رأي الكتاب، لازالت تعاني من نفس مشاكل بلدان مجلس التعاون الصغيرة الحجم في جهودهم لتعزيز القطاعات الخدمية. لذا يمكن وصف هذا التنويع بأنه "تنويع المحفظة Portfolio Diversification"، بدلاً من القائم على التنمية المستدامة. كما أن السعودية، تشابه التجربة الجزائرية في محاولتها تدريب العمالة المحلية. كما قامت بجهود للربط بين احتياجات أسواق العمل الخاص، أساساً، ومخرجات النظام التعليمي. ورغم السياسة النقدية، التي يصفها الكتاب بالممتازة، في السعودية، والتخطيط لتوزيع الموارد بين العام والخاص، إلاّ أنه من الصعوبة القول بأن مهمة التنويع قد تم إنجازها.

ثم يعرض الكتاب، بعد تجربتي الجزائر والسعودية، عدداً من الأفكار غير التقليدية Out of the Box. وتتلخص هذه الأفكار في: (أ) أهمية تنمية الموارد البشرية لضمان توفر جذور محلية للتطور التكنولوجي المرغوب ولخدمة الصادرات المعقدة. (ب) توفير حوافز لرأس المال على شكل بيئة أعمال ومناخ استثمار ملائم. (ج) أهمية محو أمية الأمهات وتثقيفهم لما لذلك من دور أساسي في تربية النشء لخدمة مجتمع صناعي متنوع، لاحقاً. (د) دمج النشء والشباب في أنشطة التنويع في مرحلة مبكرة. (هـ) أهمية الاستفادة من الخدمات المالية الإسلامية بفعل انتشارها وتعدد أدواتها على مستوى إقليمي ودولي. (و) ضرورة الاهتمام بالخدمات الثقافية وتطويرها لخدمة التنويع.

تجارب التنويع في آسيا وأمريكا اللاتينية

ثم يتطرق الكتاب إلى عدد من تجارب الدول غير العربية، الآسيوية والأمريكية اللاتينية، وبشكل محدد: سنغافورة، وماليزيا، وكوريا الجنوبية، وبلدان أمريكا اللاتينية. وعند التطرق لتجربة سنغافورة يعرض الكتاب تسلسل التنويع بدءاً من مرحلة الستينات: القائمة على أنشطة كثيفة العمالة، وفترة السبعينات: القائمة على كثافة استخدام العمالة الماهرة، وفترة الثمانينات: القائمة على استخدام كثافة رأس المال، وفترة التسعينات والألفية: الاقتصاد القائم على المحتوى التكنولوجي المرتفع والابتكار والمعرفة. ويستشهد الكتاب بتنمية أربعة أنشطة أساسية في تنويع الاقتصاد بسنغافورة: الصناعة الالكترونية: خلق قيمة مضافة، وصناعة الهندسة الدقيقة: بناء سلسلة Value Chain، والصناعة الكيميائية: تطوير التجمعات الصناعية Clusters، وصناعة علوم الطب الحيوي: التركيز على البحث والتطوير. هذا بالإضافة إلى توفير مناخ استثماري متقدم جداً.

أما التجربة الماليزية فقد وفّرت أولاً "الشرط المسبق للتنمية"، ضمن شروط أخرى، وهي القيادة ذات الرؤية، والاستقرار السياسي، وتخطيط سليم، وموارد طبيعية متاحة. ومنذ الاستقلال عام 1957 شهدت ماليزيا خمسة رؤساء وزراء، ساهم كل منهم ببصمة على جهود النمو والتنويع من حيث توفير الشروط المسبقة، والتصنيع، ودمج الجوانب الاجتماعية وتنمية رأس المال البشري، وحرص فعّال في تنفيذ السياسات، وتوفير مناخ استثمار ملائم. وركّزت ماليزيا في أوائل تجربتها على استنفاد فرص الاستفادة من مواردها الطبيعي المتمثل بالمطاط، وزيت النخيل، وذلك من خلال التصنيع المعتمد على هاتين السلعتين بدلاً من تصديرهما بشكل خام.

كما كان للتخطيط الاقتصادي الذي بدأ بأول خطة 1956 – 1960 الأثر في صعود ماليزيا على سلم التنمية، مع جهود ضخمة في بناء مشروعات البنية الأساسية، ودمج التكنولوجيا، والعلوم، والابتكار في النظام الاقتصادي. كما كان للإرث الاستعماري القائم على تقسيم الأنشطة الاقتصادية بين الأجناس المختلفة: الصينيون في الحضر، والماليزيون في الريف، وما آل إليه هذا الوضع من عدم استقرار مجتمعي وسياسي، فقد تم الاتفاق بين كافة الأطراف على ما يسمى بـ "السياسة الاقتصادية الجديدة New Economic Policy". واستهدفت هذه السياسة هدفين: القضاء على الفقر، بغضّ النظر عن الجنس، وإعادة هيكلة المجتمع. وجسّدت هذه السياسة فلسفة ماليزيا القائمة على "النمو" و"الوحدة".

وتبنّت ماليزيا في الثمانينات استراتيجية تنويع جديدة تستهدف تحويل الاعتماد على الزراعة إلى الاعتماد على الموارد. وتم النظر إلى القطاع الخاص والعام على أنه يكون شركة أعمال واحدة، مع إعلان برنامج للخصخصة لاحقاً. وفي غضون ذلك سجّل نمو القطاع الصناعي التحويلي أغلب معدل للنمو ليصل إلى (22.6%) في الثمانينات بعد أن كان (10.4%). مع اتجاه قوي لتنويع الصادرات لتتكون من: الأجهزة الالكترونية، والنفط والغاز المسال، والخشب ومنتجاته، والغزل، والكيماويات. ثم شهد الاقتصاد طفرة قوية من خلال "السياسة الصناعية

الوطنية"، والخطة الصناعية الشاملة، خلال أواسط الثمانينات. كما تم إطلاق "رؤية 2020" في التسعينات بهدف أن تصبح ماليزيا، عام 2020، أمم متحدة قائم على مجتمع ديموغرافي قوي، معزّز بقيم أخلاقية راقية.

كما تم عام 2010 إطلاق "برنامج التحوّل الوطني National Transformation Programme" بهدف: خفض الجريمة، ومحاربة الفساد، وتحسين نتائج الطلبة، ورفع المستوى المعيشي للعوائل الفقيرة، وتحسين البنية الأساسية للريف، وتحسين الطرق العامة في الحضر. مع استهداف رفع متوسط حصة الفرد من الدخل عام 2020 لتصل إلى (15) ألف دولار. على أن يعمل (12) مجال اقتصادي لتحقيق أهداف البرنامج: النفط والغاز والطاقة، وزيت النخيل، والخدمات المالية، والسياحة، والرعاية الصحية، والاتصالات والبنية الأساسية، وخدمات الأعمال، والالكترونيات، وتجارة الجملة والمفرد، والتعليم، والزراعة، ودور أكبر للعاصمة. مع اهتمام خاص بالتنمية التعليمية والتكنولوجية في كل نشاط اقتصادي.

التنويع الصناعي في كوريا الجنوبية

لم يتسم العرض الخاص بكوريا بمعلومات متناسقة ومنظمة عن تجربة التنويع. بل اهتم أساساً بعلاقة كوريا باليابان، والتطورات السياسية، وحرص كوريا على الحدّ من التهديدات الإقليمية من خلال التصنيع.

تجربة أمريكا اللاتينية في التنويع

رغم أن بلدان أمريكا اللاتينية شهدت خلال العقد الماضي تحسناً في أدائها الاقتصادي بفعل تحسن أسعار الموارد الطبيعية، إلاّ أن هذه الأسعار اتجهت نحو الانخفاض في الفترة الأخيرة، وأصبحت دول المنطقة أمام ضغوط مالية واجتماعية. ومصدر المشكلة الرئيسي هو الاعتماد على موارد طبيعية قد يترتب عليها رفاه أو العكس. ومما يسترعي الانتباه أن جميع هذه البلدان قد شهدت تدهور بمجموع إنتاجية العوامل (TFP). وأن مساهمة هذه الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي هي الأقل مقارنة بدول أخرى مثل دور شرق آسيا، والبلدان المصنعة خلال الفترة (1960 – 2010). ويعزي الكتاب ذلك إلى أن المحرك الرئيسي وراء تحسن مجموع إنتاجية العوامل هو منهج الإلهام والأفكار المبدعة Inspiration السائد في البلدان المتطورة، وليس منهج الاعتماد على الجهد البدني القائم على عرق الإنسان Perspiration السائد في بلدان أمريكا اللاتينية، ولا يستثنى شيلي التي حققت بعض الإنجازات خلال الفترة 1986 – 1996، إلاّ أن انتاجيتها بدأت بالانخفاض بعد عام 2000. ويعزى التحسن بهذا النوع من الإنتاجية إلى التنويع الموجه للتصدير أساساً، والمعتمد على أفكار خلاقة بهدف جعل الصادرات أكثر تعقيداً، وأن تدهور هذه الإنتاجية يعزى إلى الاستمرار بالصادرات ذات محتوى الموارد الطبيعية والمفتقرة للتعقيد.

ويشير الكتاب، هنا، أيضاً، إلى أنه من الخطورة النظر إلى مشاكل جميع المنشآت على أنها متجانسة. فهناك مشاكل تمويل خاصة في حالة الأنشطة الصغيرة، وهناك مشاكل ترتبط بقلة

العمالة المدرّبة، ومشاكل أخرى مرتبطة بالإطار المؤسسي. لذا من الأهمية أن تتدخل الحكومة لمعالجة فشل السوق الذي يسبب هذه المشاكل، وذلك من خلال الدور الحكومي في إصلاح التعليم ودمجه بسوق العمل، وإصلاح مؤسسات التمويل، وغيرها. ويتطرق الكتاب، أيضاً إلى أن التحدي الكبير الذي يواجه دول أمريكا اللاتينية هو إعادة هيكلة الإنتاج، آخذين بنظر الاعتبار عدم تجانس مشاكل مختلف القطاعات الإنتاجية. ويقترح الكتاب، في سياق إعادة هيكلة الإنتاج، أن نأخذ بنظر الاعتبار الخصائص الخاصة بكل بلد، عند تحديد استراتيجية التنمية الجديدة: (أ) حجم الأسواق المحلية حيث لا يمكن أن نقارن حجم سوق البرازيل بحجم سوق بيرو. (ب) مدى وفرة الموارد الطبيعية بهدف كيفية استخدم هذه الموارد بشكل أكثر حكمة. (ج) البعد أو القرب من الأسواق الدولية لغرض أخذ نفقات النقل بنظر الاعتبار. (د) إقامة مؤسسات متطورة بهدف خلق بيئة أعمال تدعّم القطاعات المنتجة.

ويؤكد الكتاب، في هذا المجال، على أن الحكومات يجب أن لا تتوقع حلولاً سريعة وسهلة للمشاكل Silver Bullet. وعليه، يجب تبنى استراتيجيات تتسق مع طبيعة المشاكل الأهم في ظل رؤية متوسطة وطويلة الأجل، تأخذ بنظر الاعتبار مواطن فشل السوق، ومجالات التدخل "الرأسي Vertical" (قطاعات محددة)، والتدخل "الأفقي Horizontal" (كافة القطاعات). كما أنه من المهم العمل على إنتاج سلع وخدمات جديدة، ودعم حكومي قوي في مجال التطور التكنولوجي والمعرفي. مع أهمية الحذر من الإفراط في التدخل الحكومي غير المبرر لخدمة أهداف التنويع. ويقدم الكتاب، في مجال التجربة الأمريكية اللاتينية، مفهومه للتدخلات الحكومية الرأسية والأفقية، تتضمن: حماية حقوق الملكية، والائتمان المقدم للبحث والتطوير، والاستثناءات من الضرائب على الأنشطة السياحية، ومراقبة الصحة النباتية. ويحذّر الكتاب، في هذه التجربة، الحكومات من الوقوع في ثلاث أنواع من الفشل: (أ) عدم الاتساق الزمني Time Inconsistency (ظاهرة تغيير تفضيلات متخذي القرارات من وقت لآخر، وبشكل يجعل القرارات غير متسقة في نقطة زمنية أخرى). (ب)تضارب المصالح Agency Problems (مثل تضارب مصالح إدارة الشركات مع المتعاملين مع هذه الشركات). (ج) السيطرة على القرار العام Public Capture (سيطرة بعض المستفيدين على القرار العام وتأثير ذلك على توجهات السياسات).

أهم السياسات لدعم التنويع

وتتضمن هذه السياسات العديد من المقترحات المستمدة من الإسهامات النظرية، والتطبيقية. وتشمل ما يلي:

(أ) دعم السياسات الهادفة لرفع مساهمة الإنتاجية في النمو. ويشير الكتاب هنا إلى مساهمة الإنتاجية في معدلات نمو البلدان المتقدمة، والبلدان الناشئة. مع إشارة إلى عدد من عوائق دعم الإنتاجية على مستوى المنشآت. مع إشارة لأهمية تعزيز الإنتاجية لكافة القطاعات (أفقياً) على شكل تعزيز المنافسة، وتحرير أسواق العمل، وسياسات البحث والتطوير وبراءات الاختراع، من ضمن سياسات أخرى، بدلاً

نم تعزيز الإنتاجية لعدد محدود من المنشآت (رأسياً)، التي سادت بعد الحرب العالمية الثانية من قِبَل البنك الدولي. إلاّ أن هذا التوجه (الرأسي) لتعزيز الإنتاجية تعرّض لنقد منذ الثمانينات من القرن الماضي بسبب اختيار الحكومات للفائزين والخاسرين.

(ب) الدور الحكومي في تعزيز القاعدة الصناعية. ويتجسّد هذا الدور في دعم التعليم، والبحث والتطوير، وتوفير التمويل لأنشطة واعدة في مجال النمو. لما لذلك التدخل من أهمية في رفع العائد الاجتماعي للأنشطة الخاصة. كما يشير الكتاب هنا إلى نوعين من الدعم المالي الحكومي الهادف إلى التنويع الصناعي: دعم رأس المال المباشر (تمويل البحوث، وحقوق التملك العامة، والقروض الحكومية)، والحوافز المالية (الحوافز الضريبية، وضمان القروض، وضمان حقوق المساهمين ضد الخسائر المحتملة).

(ت) دور بنوك التنمية، مع إشارة لتجربة بنك التنمية البرازيلي في التحوّل الهيكلي والتنويع، الذي تم إنشاؤه أوائل الخمسينات من القرن الماضي، وبتعاون أمريكي برازيلي. ويؤكد الكتاب هنا بأن متخذي القرارات لم يهتموا بدور الابتكارات والاختراعات في التحوّل الهيكلي في البداية، إلاّ أنهم بعد إطلاعهم على كتاب "شومبتر" حول دور هذه الاختراعات في التحوّل الهيكلي، تم إعطاء دور خاص لهذا العامل في مجال السياسات الهادفة للتنويع. وتجسّد ذلك بشكل واضح في الثلاث موجات من الابتكارات والتنافسية: الموجة الأولى: السياسة الصناعية والتكنولوجية والتجارية (2004–2007) بهدف خفض العجز التجاري وتوسيع القاعدة التكنولوجية. الموجة الثانية (2008–2010) موجهة للسوق الداخلي وتحسين توزيع الدخل والنمو المستدام. الموجة الثالثة (2014–2011)، بعد الأزمة المالية العالمية، والموجهة إلى نشر الاختراعات والابتكارات، والأعمال ذات الطبيعة الزراعية، والخدمات، والاتجاه نحو الأنشطة كثيفة العمل. وبحلول عام 2000 شهد الاقتصاد البرازيلي تحولاً ملموساً في توزيع الدخل، حيث تم رفع حوالي (30) مليون مواطن من فئة الفقراء إلى فئة ذوي الدخول المتوسطة. ومع تغير المشهد الاقتصادي قام بنك التنمية البرازيلي بإعطاء اهتمام أكبر للقروض الموجهة للبحث والتطوير، خاصة في الأنشطة الصيدلانية، والبرمجيات، وقصب السكر.

(ث) دور "حركة المجتمع الجديد Saemaul Undong" الكورية الجنوبية في سياسة التنمية، والتي بدأ العمل بها عام 1971 كحركة تنمية ريفية. وذلك من خلال توفير التمويل لتحسين وبناء الطرق، والبنية الأساسية، وكهربة الريف، وتحسين الإدارة المحلية. حيث قام القرويين بالتبرع بالعمل بدون مقابل لهذه المشروعات، مع مساهمة الحكومة، والمصارف الخاصة في هذه المشروعات (أنفقت الحكومة الكورية حوالي 2.5% من الناتج المحلي الإجمالي على مشروعات هذه الحركة).

مع دور أساسي لهذه الحركة في تحقيق وتعزيز التماسك الاجتماعي، مع دور بارز للتعاونيات في هذا المجال.

الدروس المستفادة للتجارب الحالية والمستقبلية

أولاً: يستهل الكتاب هذه الدروس بمقولة لمؤسس سنغافورة المعاصرة: لي كوان يو: «هل ستبقى سنغافورة بعد 100 سنة؟ أنا لست متأكد. ومهما كانت الخيارات، فإنا متأكد، وبشكل مطلق، أنه في حالة سيادة حكومة غير حكيمة Dumb Government، فإن البلد سيغرق في فراغ". وعليه فإن أهم درس هو القيادة الواعية وذات الرؤية للعملية التنموية، أو ما يطلق عليها بالدولة التنموية، أو الدولة المُنظمة. وما مارسته هذه الدولة من دور رئيسي في تحقيق تجارب سنغافورة، وكوريا الجنوبية على سبيل المثال.

ثانياً: أهمية الاعتماد على تنمية القطاعات القابلة للاتجار التصديرية ذات السلع الأكثر تعقيداً. وقد مارس "فشل السوق" دوراً واضحاً في عرقلة تحقيق دول مجلس التعاون، وبقية الدول المصدّرة للنفط، لصادرات ذات محتوى معقّد يساهم في التنويع. حيث اتسمت هذه الدول بعمل ظاهرة "المرض الهولندي" من خلال منافسة الأنشطة الغير القابلة للاتجار للأنشطة القابلة للاتجار. الأمر الذي فاقم في فشل السوق.

ثالثاً: ساهم نموذج النمو في هذه البلدان في إيجاد وتطور ملموس وأساسي في مشروعات البنية الأساسية والخدمات الاجتماعية والرفاه الاجتماعي، إلاّ أنه لم يحقق نفس المستوى من الإنجازات في مجال رفع الإنتاجية، مقارنة بدول نفطية أخرى حققت إسهامات في مجال تنويع مصادر الدخل مثل النرويج، وكندا، وماليزيا، وغيرها.

رابعاً: أوضحت التجارب في البلدان الأخرى، المشار إليها بالكتاب، أن سياسات التنويع انتهجت خليط من السياسات "الرأسية"، "الأفقية". وقد شملت هذه السياسات العديد من الأدوات، منها: دعم الصادرات، وضرائب على الأنشطة غير القابلة للاتجار، والنفاذ لأسواق التمويل من خلال بنوك التنمية وهيئات تشجيع الصادرات. بالإضافة إلى إنشاء المناطق الاقتصادية، وتنمية المهارات، والتطوير التكنولوجي، وتنمية التعليم الابتدائي وما قبل الابتدائي، ومراحل التعليم الأخرى. مع أهمية بناء قيم اجتماعية جديدة متسقة مع متطلبات التنويع.

خامساً: تتفاوت تجارب الدول في التنويع: فهناك دول اعتمدت على دور الدولة، وأخرى على القطاع الخاص، وثالثة على الاستثمار الأجنبي. كما أن نمط الصناعات التحويلية والخدمات التي كانت محلاً للتنويع كانت معتمدة على خصوصية كل بلد على حده. على سبيل المثال، اعتمدت ماليزيا على خلق

تجمعات صناعية حول زيت النخيل، والمطاط، والبترول، مع اهتمام بتحسين الريف وردم الفجوة بين التنمية الحضرية والريفية. في حين اعتمدت كوريا الجنوبية على دور أساسي للدولة، واستهداف صناعات معينة مثل الحديد والصلب، والمعادن، والمكائن، وبناء السفن، والالكترونيات. مع اهتمام دبي بالمناطق الحرة لجذب الاستثمارات الأجنبية، مع تواضع تنوع صادراتها. مع أهمية تعاون دول مجلس التعاون في مجال التنويع ضماناً للاتفاق على نوع من التوطن الصناعي والخدمي، والذي يضمن عدم تنافس الأنشطة، بل تكاملها.

سادساً: يساهم البحث والتطوير في إيجاد وتعزيز إمكانية المنافسة في السلع والخدمات ذات القيمة المضافة المرتفعة في الأسواق الدولية، ومن خلال ما يمارسه هذا البحث والتطوير من دور في رفع الإنتاجية والتنافسية. وأن الاختيار المناسب للسياسات القطاعية من شأنه أن يساهم في تعزيز القدرات الإنتاجية. وأن من المهم اختيار الفائزين والخاسرين على مستوى قطاعي.

سابعاً: من المهم أيضاً تجنب "الفشل الحكومي" سواء على مستوى تضارب المصالح، أو عدم الاتساق الزمني، أو السيطرة على القرار العام. ولضمان تجنب هذا الفشل لابد من الإصلاح المؤسسي، والتوزيع الملائم للصلاحيات والمسؤوليات، وضمان الشفافية في اتخاذ القرارات.

ثامناً: ولغرض تمويل الابتكارات والاختراعات فإن هناك حاجة لتعاون بين القطاعين العام والخاص، والنظام المالي، بالإضافة إلى دور الدولة من خلال السياسة المالية المحابية للبحث والتطوير. مع أهمية ابتكار آليات تمويل خاصة للأنشطة الصغيرة بهدف تعزيز دورها في مجال الابتكار.

تاسعاً وأخيراً: وكما يشير الكتاب، فإن التعلّم من تجارب الدول المختلفة، ومن النظريات، ومن التفاعل بين مختلف الناس، يعتبر مصدراً مهماً لتحديد الخيارات التنموية للبلدان النامية. كما أن تجربة كل بلد هي تجربة فريدة، إلاّ أن تاريخ الأمم الجماعي يوفر مصدراً ثرياً للكشف عن كأس التنمية الاقتصادية The Grail of Economic Development.

تقييم عام

أولاً: لا شك أن الكتاب يعتبر مساهمة ثرية لتجارب دول عديدة في مجال التنويع الاقتصادي، سواء تلك الدولة ذات الموارد النفطية، أو دولاً أخرى نجحت في مجال التنويع. كما أنه يمثل تطوراً ملموساً في مجال اهتمام صندوق النقد الدولي بموضوع التنويع، والذي يتصف بطبيعته بأهمية عامل التحوّل الهيكلي. وأن هذا العامل لم يكن محل اهتمام الصندوق، بل الاهتمام بدلاً من ذلك بضمان الاستقرار الاقتصادي كهدف رئيسي لتحقيق النمو. وهو أمر يحسب للصندوق

لاعترافه بأهمية الأسواق الحقيقية ودورها بالتنويع، وأن ضبط المتغيرات النقدية فقط قد لا يكون الخيار المناسب للتنويع.

ثانياً: يحسب للكتاب، أيضاً، أهمية إبراز «فشل السوق» في تحقيق التنويع. وهو الأمر الذي كان محل رفض أغلب المصادر النظرية التي كان ينطلق منها الصندوق. وبالتالي هو اعتراف بأهمية دور الدولة شريطة أن لا يقود هذا الدور إلى «فشل الحكومة» ومن خلال آليات ثلاثة أوضحها الكتاب. ويحسب للكتاب أيضاً إبرازه لحقيقة أن لكل دولة شروطها الخاصة في التنويع.

ثالثاً: تبنّى الكتاب منهجية تشجيع الصادرات، وبشكل محدد الصادرات ذات المحتوى التكنولوجي المرتفع والمعقّد، والحدّ من المزاحمة مع الأنشطة غير القابلة للاتجار. إلاّ أنه لم يقيّم إمكانيات التكتل الإقليمي كمدخل للتنويع، والقائم على المدخل الإنتاجي وليس التجاري البيني. وذلك من خلال الإنتاج لسوق إحلال واردات إقليمي، باعتباره كمرحلة أولى للتنويع قبل التحوّل، أو أثناء التحوّل، إلى تنويع معتمد على الصادرات.

رابعاً: رغم إشارته المهمة لنظام قيم يتسق مع متطلبات التنويع، إلاّ أن الكتاب لم يتطرق إلى الظروف غير الاقتصادية التي ساهمت بنجاح تنويع الدول محل اهتمام الكتاب، وبشكل خاص التجربة الكورية الجنوبية، ودور بعض دول النمور الآسيوية في الجغرافية السياسية. وهذا لا يعني بأي حال من الأحوال تقليل دور العوامل الداخلية ونجاح الإدارة الاقتصادية والاجتماعية والاتفاق على عقد أخرى، كان من المفيد أن يحدد الكتاب حدود السياسات الاقتصادية في مجال نجاح التنويع في كل بلد من البلدان التي خضعت للدراسة والتحليل.

خامساً: لم تتصف فصول الكتاب بالتناسق من حيث المنهج، ومن حيث عمق التحليل. وهذا قد يعود لتفاوت خلفيات معدّي الفصول، أو/ تواضع الجهد التحريري للكتاب. ويتضح ذلك جلياً من خلال مقارنة إسهامات الكتاب في تجارب دول مجلس التعاون، والتجربة السنغافورية، والماليزية، والتي تتصف بمعلومات غزيرة، مع تجارب كوريا الجنوبية، وأمريكا اللاتينية، التي تتصف بشرح وصفي على حساب الجهد التحليلي.

سادساً: كان من المفضل أن يخصص الكتاب فصلاً حول الإطار المؤسسي والإداري لعمليات التنويع في البلدان المشمولة بالتحليل. ولا يقتصر هنا بسرد المؤشرات المؤسسية الخاصة بالبنك الدولي، بل طبيعة المؤسسات المسؤولة عن اتخاذ قرارات التنويع، وطبيعة العلاقات التشابكية فيما بينها، وحدود صلاحياتها ومسؤولياتها، وآليات ضمان الاتساق بين قراراتها وعدم تضاربها، وطبيعة العلاقات بين السلطات التنفيذية والتشريعية، أساساً، في مجال لاتخاذ القرارات الخاصة بالتنويع وسياساته وآليات المتابعة والإصلاح.

سابعاً: يعترف الكتاب، ضمنا، بأن لكل بلد شروطه الخاصة في إنجاز مهمة التنويع. إلاّ انه يعتقد، ايضا، وكما يبدو من التأكيدات المتكررة، بأن على جميع البلدان ان تهتم بالأنشطة التصديرية القابلة للاتجار ، ذات المنتجات المعقدة تكنولوجيا. وان لا يسمح بمزاحمة الأنشطة غير القابلة للاتجار بالأستحواذ على الموارد . الاّ انه رغم أهمية الصادرات المعقدّة كمحرك للنمو، الاّ انها تحتاج الى مزيد من الأختبار، آخذين بنظر الأعتبار فرضية استمرار الطلب على هذه النوعية من الصادرات عالميا، في ظل حدّة المنافسة الدولية، والأزمات الاقتصادية الدولية المحتملة. وهو الأمر الذي يجعل الرهان)بالكامل (على الصادرات، محل تساؤل، في الأجل الطويل. وكما أشار Taylor, 1991, Income Distribution, Inflation, and Growth, Cambridge, MIT Press))

فأن التفكير في ربط العلاقة بين النمو والصادرات يتطلب مستيات متعددة من التحليل تشمل: السياسة، والأيدولوجيا، وأطار تليلي تطبيقي لحالة كل بلد. بالأضافة الى أن أغلب الأستنتاجات التي ربطت النمو بالصادرات ، كعامل حاسم، أعتمدت في تحليلها على قواعد بيانات مقطعية Cross Sectional ، وهو الأمر الذي يحيّد العديد من الخصائص الأقتصادية للبلدان المنفردة.

ثامناً: ختاماً فإن الكتاب يعتبر إضافة للدراسات البحثية الخاصة بمسح جهودٍ التنويع في البلدان المعتمدة على موارد طبيعية ناضبة، كما أنه يعتبر تطوراً طيباً لتوجهات الصندوق نحو الاعتراف بأن تنويع مصادر الدخل، اعتماداً على قطاعات حقيقية، هو الخيار الأفضل، إن لم يكون الوحيد، لضمان نمو تنمية مستدامة. وأن إعادة صياغة العقد الأجتماعي الداعم لمتطلبات التنويع، يعتبر من الشروط الضرورية، وليست الكافية، لتحقيق مهمة التنويع (أشار تقرير التنمية العربية، الاصدار الاول، 2013، المعهد العربي للتخطيط الى أهمية تحقيق الشروط المسبقة للتنمية العربية، ومن ضمنها العقد الإجتماعي المتسق من متطلبات التنمية، معدّ العرض).

Journal of Development and Economic Policies

Vol. 19. No. 2 (ISSN - 1561 - 0411) July 2017

Walid Abdmoulah
Nawaf Abou Shamala
Prospects for Egyptian Education Funding and Quality.

Gehan Elsayed
Corruption and Foreign Direct Investment: An Empirical Study on Egypt.

Saber Shaker
The Impact of Logistics Costs on Access of Egyptian Exports to Nile Basin Countries.

Ahmad AL-Kawaz
Breaking The Oil Spell:The Gulf Falcon's Path to Diversification, International Monetary Fund, Washington, D.C.